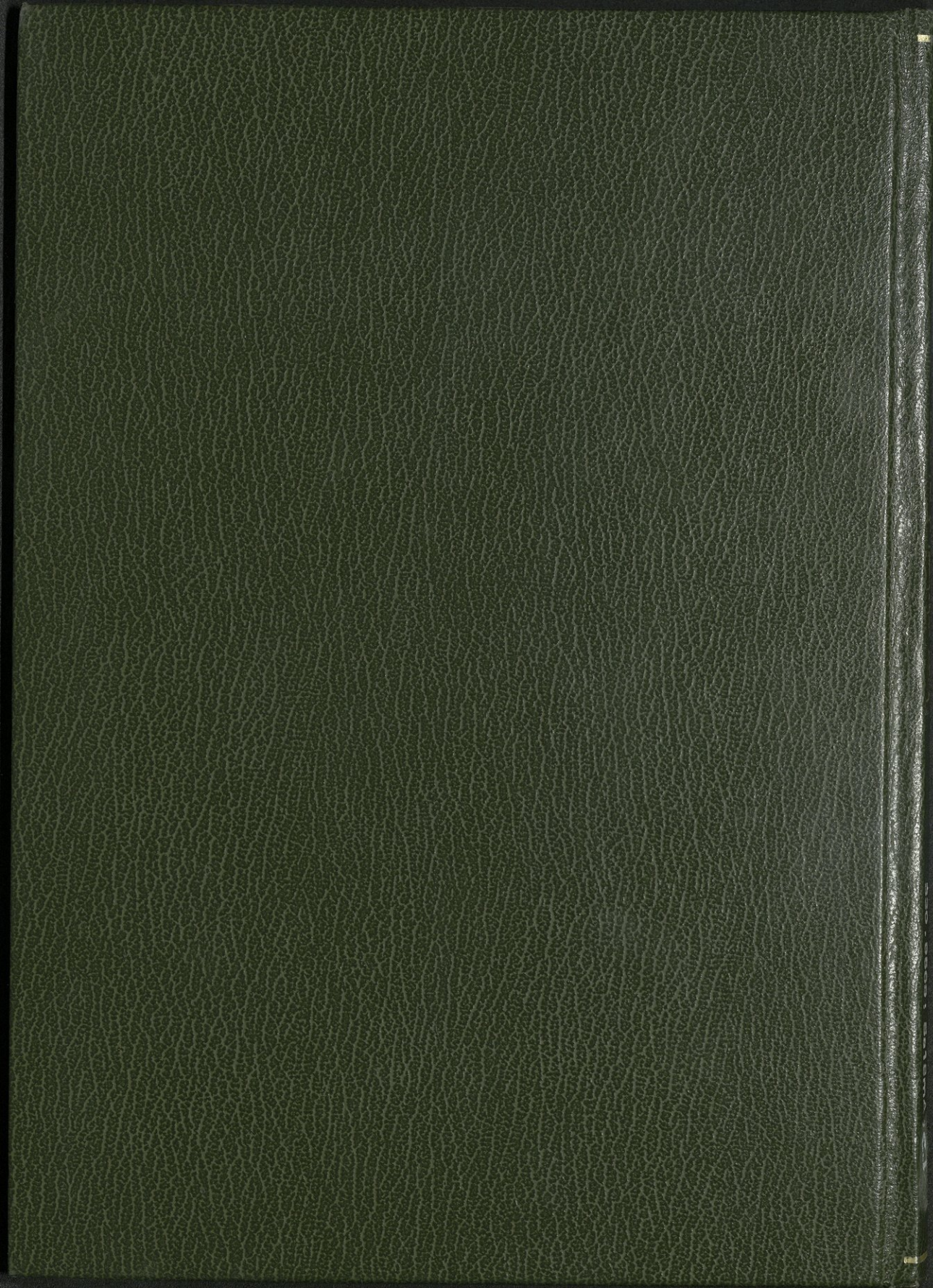
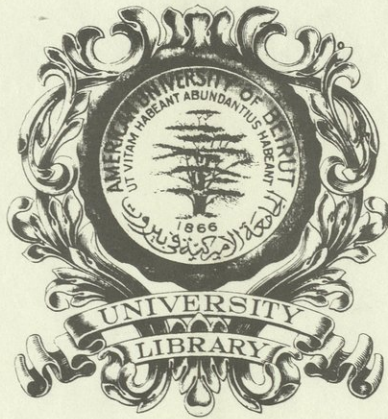


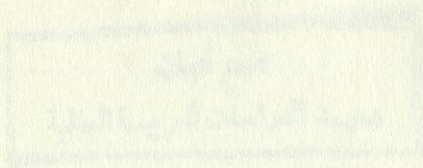


A. U. B. LIBRARY

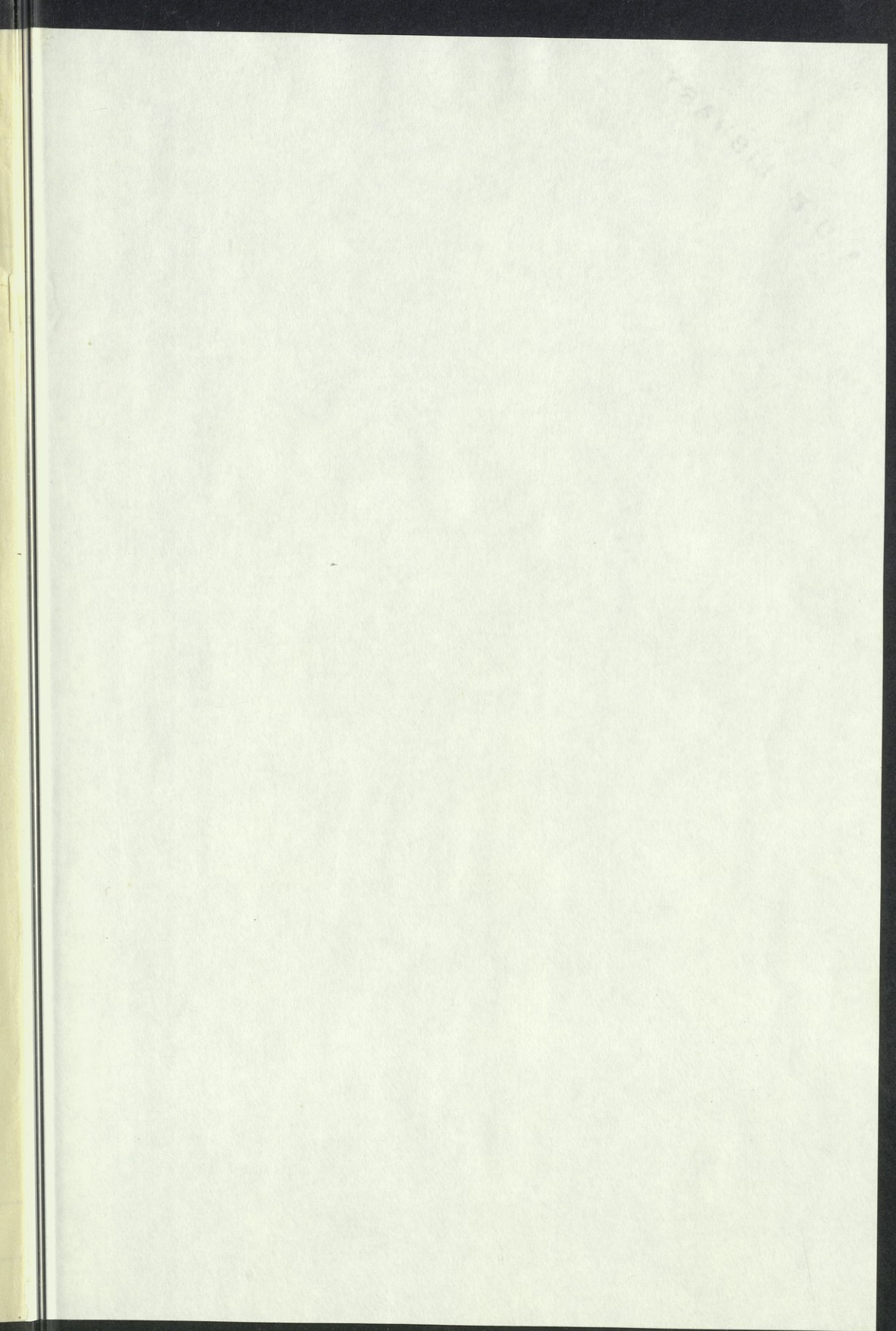
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

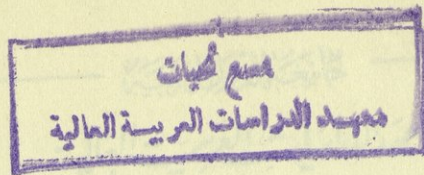


A. U. B. LIBRARY



اقتصاديات مستورد





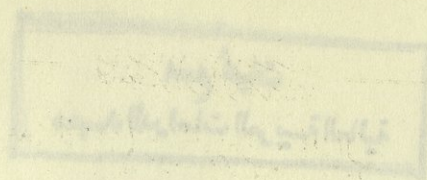
1
ع

اقتصاديات سـوريا

أحمد الشمان
[عمر حلة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٥

١٩٥٥



37

كتاب في تاريخ مصر

جامعة الدول العربية
معه الدراسات العربية العالية

330.9569
Sa18mA
C.1

محاضرات

في

اقتصاديات سوريا

ألقاها

الدكتور

أحمد السمان

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٥

١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

٥٥٥٥
٥٥٥٥

تتبع

و

لقد مضى شاطئ الزمان

لقد مضى

مضى

والزمان

[قد مضى ليل فقهه لا تلبسها مرة قبله]

٥٥٥٥

٥٥٥٥

مبحث تمهيدى

مظاهر الكيان الاقتصادى السورى

جرت العادة أن يوصف الاقتصاد السورى بأنه اقتصاد زراعى . كما يوصف الاقتصاد البريطانى مثلاً بأنه صناعى . والحق أن هذه التسمية لا تستقيم لأن وصف بلد بأنه زراعى أو صناعى إنما هو اعتبار مرحلة معينة من مراحل تطوره حالاً ثابتة — وهى حال عارضة — وجعل هذه الحال العارضة حالاً أصلية . واستقراء التاريخ على اختلاف الأزمنة والأمكنة يرينا كثيراً من الأمم التى كان يقال إنها زراعية صارت صناعية أو جمعت الصناعة إلى الزراعة مثل اليابان والهند وأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض البلاد العربية وسويسرا نفسها .

ولعل السبب فى هذا الوهم أن نظرية التوزيع العالمى للعمل قد أبانت ما للتخصص من أثر فى وفرة الإنتاج العالمى وإتقانه ، وأهابت بالبلاد التى أهلتها الطبيعة لتكون زراعية أن تقتصر على الإنتاج الزراعى وحده — عملاً بنظرية التكاليف النسبية — وأهابت بالبلاد التى أهلتها الطبيعة لتكون صناعية أن تقتصر على الإنتاج الصناعى وحده .

ولقد ساد هذا الوهم الأفكار فى العالم حقبة طويلة من الزمن ، حتى أن الاقتصادى الألمانى « ليسنت » صرح فى كتابه المشهور « نظام قوى للاقتصاد السياسى » أن شعوب آسيا يستحيل عليها أن تكون صناعية . وعليها أن تكتفى بأن تكون زارعة للمواد الأولية .

ولكن الحال تغيرت منذ الحرب العامة الأولى . فبدأت الأمم تأخذ بسياسة الاقتصاد الموجه سعياً إلى جعل اقتصادها معقداً . وعينت الدول

الزراعية بالتصنيع والدول الصناعية « بالتزريع ». واشتد التطور بعد الحرب العامة الثانية التي أبانت الخطر الذي يهدد البلد الصناعي البحت أو الزراعي البحت . ثم تطور الفكر أخيراً نحو نظريات الانماء الإقتصادي والاستخدام الكامل للموارد القومية (Full Employment) ونادت الهيئات الاقتصادية بهذه السياسة سعياً وراء زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الشعوب .

وهكذا بدأت تندثر فكرة « البلد الصناعي » السيد و « البلد الزراعي » المسود وحلت محلها فكرة « البلد الغير المستكمل النمو » (Underdeveloped Country) والبلد المستكمل النمو .

إن سوريا بهذا الاعتبار بلد غير مستكمل النمو ، لما يستثمر موارده جميعاً فلا تزال مساحات كبيرة من أراضيها تنتظر أن تتناولها يد الأحياء الفنية ، ولا تزال صناعتها بحاجة إلى توسع ونهوض . ولا يزال كثير من ثرواتها الطبيعية كامناً غير مستثمر . ولا يزال الكثير من أيديها العاملة عاطلاً جزئياً عن العمل . ولكن سوريا بلد في طريق النمو . فلقد شقت طريقها وسط العقبات . وبدأت بإنشاء اقتصاد زراعي وصناعي متين الدعائم كما بدأ أبناءها يحذقون الخدمات المهنية ويستعيدون في ذلك مجداً سابقاً في ميادين العمل المنتج . ثم إن سوريا جزء من العالم العربي ، وكانت منذ الفتح العربي جزءاً من سوق واسعة تمتد في القارات الثلاث ، ولكنها بترت عن هذا العالم العربي منذ الحرب العامة الأولى ، وعاشت فيما يشبه الحصار ، لأن الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية أخضعت لنفوذ استعماري بريطاني وهكذا بقي الاقتصاد السوري حائراً بين أن يعتبر الانفصال حادثاً عارضاً فينشئ اقتصاده على أساس أنه جزء اقتصاد عربي ، أو أن هذا الانفصال الذي صنعه الاستعمار أمر دائم فينشئ اقتصاده على أنه مستقل ، وعلى أن سوقه ضيقة .

هذا وأن المقصود من محاضراتنا التي نلقيها في هذا المعهد ، هو تعريفكم بالاقتصاد السوري بصورة مجملة . وتكوين فكرة عن ماضيه القريب وحاضره ومستقبله ، ومعرفة المراحل التي اجتازها في سيره الوئيد منذ بدء عهد الانتداب الافرنسي حتى الوقت الحاضر ، ولا شك أن مثل هذه الغاية لا تكفي لبلوغها أحاديث قليلة ، على أننا سنحاول طرق بعض المواضيع التي لا بد منها لفهم الاقتصاد السوري ، ولا سيما مصادر الدخل القومي الهامة :

فنبحث في القسم الأول : في الحياة الزراعية في سوريا والعوامل التي تؤثر فيها من عوامل طبيعية وحقوقية واجتماعية وبشرية واقتصادية .

ونبحث في القسم الثاني : في الحياة الصناعية في سوريا والعوامل التي تؤثر فيها من طبيعية واقتصادية .

ونبحث في القسم الثالث : في الحياة التجارية في سوريا واتجاهاتها وفي ميزانها التجاري والحسابي والصلات الاقتصادية السورية مع البلاد الأجنبية والعربية . ولا سيما لبنان .

ونبحث في القسم الرابع : في الحياة النقدية وتطوراتها ومستقبلها . ونبحث في القسم الأخير : التعاون الاقتصادي العربي .

هذه أبحاث تساعدنا على إيضاح معالم الاقتصاد السوري . وعلى إعطاء صورة مجملة عنه . ونأمل أن يتولى آخرون دراسة هذا الاقتصاد دراسة تحليلية تفصيلية فيعنون بدراسة كل فرع من فروع الحياة الاقتصادية بتفصيل وتوسع ، مما يتسنى معه معرفة دقائق الاقتصاد السوري وتكوين العناصر اللازمة لإبداء رأى صحيح في مستقبله في إطار الاقتصاد العربي .

على أنى أود أن أشير إلى بعض مصادر البحث التي يحسن الرجوع إليها حين دراسة الاقتصاد السوري : هذه المصادر منها الرسمي وشبه الرسمي ومنها غير الرسمي كما أن منها الدورى ومنها غير الدورى .

(١) أما المصادر الدورية فأهمها :

- ١- المجموعة الإحصائية السورية التي تنشرها مديرية الإحصاء في وزارة الاقتصاد الوطنى باللغتين العربية والإنجليزية وهى تصدر نشرات سنوية ونشرات نصف سنوية ، كما تصدر نشرات شهرية . وتتضمن إحصاءات تشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سوريا في شتى مظاهرها .
- ٢- النشرات الشهرية التي تصدرها مديرية الدعاية والمعارض في وزارة الاقتصاد الوطنى وتتضمن بصورة خاصة الدراسات والقوانين المتعلقة بالحياة الاقتصادية .
- ٣- الإحصاءات الجمركية التي تنشرها مديرية الجمارك السورية كل سنة .
- ٤- النشرة السنوية لغرفة تجارة حلب . وتصدر باللغتين العربية والإفرنسية وتتضمن إلى جانب إحصاءات التجارة الخارجية السورية كثيراً من الدراسات والوثائق المتصلة بالاقتصاد السوري .
- ٥- نشرة الغرفة التجارية بدمشق . وهى نشرة تصدر في أربعة أجزاء في السنة وتتضمن الأبحاث والوثائق والتشريعات والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد السوري والعربى .
- ٦- الرسالة الزراعية التي تصدرها غرفة زراعة الحسكة وتتضمن كافة المعلومات والأبحاث والوثائق المتعلقة بالزراعة السورية .

(ب) وأما المصادر غير الدورية فأهمها :

١ - إن خير مصدر لدراسة الاقتصاد السوري هو تقرير شركة الكسندر جيب المدعو « التطور الاقتصادي في سوريا » وهو عبارة عن دراسة تحليلية للاقتصاد السوري وضعها خبراء هذه الشركة بناء على طلب الحكومة السورية واقترحوا فيها طرق إنماء الاقتصاد السوري .

٢ - « الاقتصاد السوري » وهو دراسة أشرفت على وضعها وزارة المالية السورية وقدمتها لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية المنعقد في دمشق في ٧ مايو سنة ١٩٥٣ وتناول النواحي التجارية والصناعية والزراعية وغيرها .

٣ - تقارير البعثات الزراعية الأمريكية وتقارير ممثلي المصرف الدولي للانشاء والتعمير وتقارير لجنة إغاثة اللاجئين .

٤ - طائفة كبرى من المرفقات الفردية الموضوعة لدراسة الاقتصاد السوري بلغات مختلفة سنذكرها في جدول مستقل في نهاية أبحاثنا ونخص بالذكر منها كتابا هاما هو :

« النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان » وضعه طائفة من أساتذة الجامعة الأمريكية بإشراف الأستاذ محمد سعيد حمادة . ورغم قدم هذا الكتاب وكونه وضع في عهد الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان . فإنه لا يزال مصدرا ثميننا كاملا ودقيقا لدراسة الاقتصاد السوري .

القسم الأول

الزراعة السورية

البحث الأول - مكانة الزراعة في الدخل القومي السوري

لا تزال الزراعة المورد الرئيسى للإنتاج السوري ويبلغ نصيبها من الدخل القومي أكثر من النصف ويقدر عدد المشتغلين فيها بأكثر من مليونى شخص . وهو ما يزيد على عدد المشتغلين بسائر الصناعات والمهن الأخرى . وهى تقدم وسائل العيش لسبعين فى المائة من السكان . وتؤمن أكثر المنتجات الزراعية الضرورية لاستهلاكنا والمواد الأولية لصناعاتنا والقسم الأكبر من صادراتنا . لذلك كان رفاه الشعب ورخاء الصناعة والتجارة يتوقفان إلى حد كبير على نتائج الأرض وكان لزيادة الإنتاج الزراعى أثر كبير فى الإنماء الاقتصادى .

والحق أن سوريا تملك أكثر المقومات الضرورية للإنتاج الزراعى الوفير من سهول واسعة وتربة خصبة تتضمن النسب الكافية من المواد الكيماوية واللحقية والرسوبية والبركانية ومناخ متنوع يساعد على تنويع المزروعات ، لذلك كان إنتاجها يجمع إلى الحنطة وسائر الحبوب والقطن والشوند وقصب السكر والزيتون والتبغ وفواكه البلاد المعتدلة وخضارها .

ولبيان مكانة الزراعة فى الإنتاج القومى يكفى أن نرجع إلى إحصاءات الصادرات السورية الخاصة منذ سنين طويلة حتى الآن ، فنرتبها بحسب

أصنافها ، فنجد أن صادراتها الصناعية لا تتجاوز ربع صادراتها ، بينما تؤلف المواد الزراعية ما يقارب الثلاثة الأرباع ، ويدخل في المواد الزراعية صنفان من المواد أو لهما : يتضمن المواد الغذائية ، كالحبوب والخضار والنباتات والثمار والحيوانات والطيور والبيض والحبوب تؤلف أكثر من نصف وزن هذا الصنف من قيمة مجموع الصادرات . وثانيهما : يتضمن المواد الصناعية ، الصوف والقطن والقز والحرير والجلود الحامية والأعماق المملحة والعرقسوس .

وفضلاً عن ذلك فإن قسماً كبيراً من المنتجات الصناعية المصدرة إنما هو من أصل زراعي سوري وهو يتضمن : المنتجات الصناعية الغذائية التي تقدم الزراعة موادها الأولية مثل :

زيت الزيتون والطحين والنشاء ومحفوظات الخضار والثمار والمكرونة وعصير الفواكه .

كما يتضمن المنتجات الصناعية الاستهلاكية مثل :

المسوجات القطنية والحرير والملابس والصابون والجلود والنعال والأحذية .

وفضلاً عن ذلك فإن سوريا إذ تصدر منتجات خامية وتستورد منتجات مصنوعة تتحمل فرق الأسعار بين البضاعتين . فسوريا تصدر كثيراً من المنتجات تستوردها فيما بعد بعد تحويلها في الخارج .

يضاف إلى ذلك أن الميزان التجاري للحنطة يختلف بين أن يكون راجحاً أو عاجزاً بحسب كميات الأمطار التي تهطل في سوريا ، ففي سني الحصب يزداد الإنتاج حتى يصبح في مقدور البلاد تصدير الحنطة والحبوب الأخرى ، أما في سني الجفاف فسوريا عاجزة عن التصدير ، بل كانت في مثل هذه السنين تلجأ إلى الاستيراد قبل عام ١٩٣٩ ، وفي الإمكان وضع جدول احصائي يرفق فيه رصيد الاستيراد أو التصدير بمقادير الأمطار

ويثبت أن الحنطة يمكن تصديرها حين تزيد كميات المطر على ٤٠٠ ميليمتر .
ثم إن تطور مبادلاتنا الخارجية يثبت أن الصادرات تضاعفت عام ١٩٣٨
بنسبة أربعة أمثالها بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، بسبب نمو الإنتاج الزراعي
والصناعات الزراعية بينما لم تبلغ قيمتها بالنقد الثابت نصف صادرات عام ١٩٢٩ ،
كما أن هذه الصادرات تزايدت عام ١٩٥٣ بنسبة الضعف بالقياس إلى عام
١٩٣٨ بسبب إطراد نمو الإنتاج الزراعي بينما لم تتجاوز زيادة قيمتها نسبة
عام ١٩٢٩ ولا شك أن تفوق الفعاليات الزراعية على سواها يجعل
الاقتصاد السوري عرضة لتبدلات الأسعار العالمية ، والعوامل الجوية ،
وينقص من صفات استقراره ، وإن ما أصابه من ارتفاع في الأسعار حين
ضرب كوريا متبوع بهبوط مفاجيء فيها عقب نهاية هذه الحرب لا كبر
دليل على هذا الأمر .

البحث الثاني

العوامل المؤثرة في نمو الزراعة

لا تزال البلاد تستورد نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدر بحوالى ٢٠٪. بالوزن والقيمة وهذا يدل على عدم نمو الزراعة وحاجتها الماسة إلى الإنماء. كانت الأراضي المزروعة في بلادنا سنة ١٩٤٦ لا تتجاوز ٢,٢٩٠,٠٠٠ هكتار وقد بلغت هذه السنة أربعة ملايين هكتار. ولكن لا تزال هناك مساحات كبرى قابلة للزراعة تقدر بما يقارب ٣,٣٩٥,٩٠٠ هكتار وعشر هذه المساحة مروى بصورة كافية. وبما يدل على أن الجهود المبذولة حتى الآن في النطاق الزراعى لا تزال ضعيفة بالنسبة للأهداف التى ينبغى الوصول إليها. وإذا أردنا معرفة العوامل التى تؤثر في الزراعة السورية وفى جعلها حيث هى من التقصير من بلوغ غاياتها فيكفى أن نرجع إلى أهمها فنبحث منها العامل الطبيعى والحقوقى والاقتصادى والبشرى والفنى.

أولاً - العوامل الطبيعية :

(١) كميات الأمطار

ليست الأرض السورية سواء فى مقدار الأمطار التى تهطل فيها . وإنما تتفاوت بين منطقة وأخرى . ولو صورنا خارطة لكميات الأمطار فى سوريا لكنت عبارة عن خطوط متوازية تبدأ من الساحل وتندرج نحو الداخل وتقسم سوريا إلى خمسة أقسام .

١ - إن الساحل الشمالى - الغربى والسفح الغربى يشكّلان منطقة ضيقة لا يتجاوز عرضها ستين كيلومتراً وأمطارها كافية (من ٦٠٠ - ٩٠٠ ملمتر) وتؤلف الجزء الشمالى الغربى مما يدعوه الجغرافيون « بالهلال الخصيب » والذى يمتد بشكل قوس

من سيناء حتى خليج البصرة . ويضاف إلى ذلك الزاوية الشمالية الشرقية المسماة « رأس البط » ومساحة هاتين المنطقتين تبلغ عشر مساحة سوريا أى حوالى ١٨٥٨٠ كم.م ، وموسم الجفاف فيها قصير وتهطل فيها بعض الأمطار فى حزيران وأيلول ، ويعوض عن ارتفاع حرارتها فى الصيف كثرة الرطوبة . ورى الزراعات الصناعية والخضار والثمار نافع فيها .

٢ - إن الجبال الغربية التى تتجاوز ١٠٠٠ م ذات إقليم معتدل وأمطار غزيرة وثلج يدوم بضعة شهور مما يجعلها « خزانات المياه » ومياهها تفيدها وتفيد الأراضى المجاورة . وقد تستغنى عن الرى . وتبلغ مساحتها ٢٠٠ / من مساحة سوريا أو حوالى ٣٥٠٠ كم.م . وتشمل جبل الأنصارية فى الغرب ولبنان فى الشرق وجبل الشيخ فى الجنوب .

٣ - إن المناطق السهلية هى ذات الإقليم السورى الخالص . وهى مصدر الجبوب فهى صحراوية فى الصيف ولكن شتاءها البارد الرطب يتيح الحياة . ثم إن أمطار الشتاء فيها تتراوح بين (٥٠٠ - ٢٥٠) ميليمتر . تكفى للزراعة الشتوية ولا سيما الجبوب ، ولكن مردودها متفاوت غير مستقر وهى تبقى تحت رحمة السماء والرى ضرورى لها من أجل حوز حصائل مضمونة وغزيرة من الزراعة الصيفية . كالذرة والقطن والتبغ والسمسم والشوند والبطاطا وتشمل قسما كبيرا من الأرض السورية إذ تبلغ حوالى ٤٠ فى المائة من مساحتها .

٤ - السهل الصحراوى المحيط بالمناطق السهلية المذكورة . وأمطاره تتراوح بين ١٠٠ - ٢٥٠ ميليمتر ولا تكفى للزراعات الجافة كالحبوب ، وإنما تعيش فيها المراعى . وتقوم بعض الواحات

الكبيرة كمدينة دمشق . وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٢٠ في المائة من مساحة سوريا وتحتاج الزراعة فيها إلى الري .

٥ — الصحراء (الحماة) وتؤلف ٢١٪ من سوريا . وتتلقى أقل من مائة ميليمتر والري فيها غير ممكن فهي منطقة الحصى والرياح الرملية لذلك لا نستغرب أن نرى الإنسان العاجز أمام ماء السماء يوجه نشاطه نحو المياه الأرضية . الجوفية والسطحية . لاستعمالها في نطاق إمكانياته الطبيعية والفنية والاجتماعية .

هذه الأرقام تنزل على نقص لأمطار في أكثر من نصف الأرض السورية وهو نقص دائم لا يمكن تلافيه إلا إذا تغيرت طبيعة الإقليم السوري .

(ب) على أن أمطار الشتاء نفسها ليست منتظمة فقد يبلغ المطر في شهر واحد ٣٠٠ ميليمتر ، وكثيراً ما يأتي الشتاء جافاً . فلم تنل اللاذقية في كانون الأول سنة ١٩٣٢ أكثر من ٣ ميليمترات بينما نالت ٤٢٦ في كانون الأول سنة ١٩٣٤ . وقد اكتفت اللاذقية بمقدار ١٤٥ ميليمتر عام ١٩٣٢ بينما نالت ٧٣٠ عام ١٩٣٥ .

إن عدم انتظام الأمطار من أخطر العوامل على الزراعة . ويؤثر على مقدار محصولها السنوي فيرتفع أو ينخفض أضعافاً مضاعفة .

ثم إن أمطار الخريف والربيع غير منتظمة مما يجعل الزراعة بخطر كبير . إذ أن هذه الأمطار ضرورية للبذار ولإنباته في تشرين الثاني . وهي ضرورية لنمو النبات في آذار ونيسان . وقد لا تنزل الأمطار في هذا الفصل فيهبط الصيف فجأة .

وكما تعرف سوريا السنين الجافة . تعرف السنين الرطبة . ولكن دور الأمطار بالشكل الذي نعرفه في العالم العربي غير ثابت

في سوريا والجدولان التاليان يوضحان هذه الناحية بتفصيل :

الجدول الأول

الأمطار بالمليمتر

عام ١٩٤٥	شباط ١٩٤٥
حمّة	٣٤٩
القنيطرة	٧٦٩
طرطوس	٧٧٥
لادلب	٤٥١
درعا	٢٢٩
دمشق	١٤٩
	٧٤

الجدول الثاني

السنوات	عدد الأيام الممطرة فعلا	كمية الأمطار بالمليمتر
١٩٤٧	٤٦	١٤٧
١٩٤٨	٥٠	٣٠٣
١٩٤٩	٤٨	٢٨٧
١٩٥٠	٥٦	٣٦٥
١٩٥١	٣٨	٢٢٨
١٩٥٢	٣٨	١٨٩
١٩٥٣	٥٤	٤٠١

(ح) إن درجة الحرارة ذات أثر كبير في تبخير المياه . وهي العامل الإقليمي الثاني المؤثر في الزراعة السورية . ويمكننا اعتبار ثلث الأرض السورية منطقة حارة إذ أن جميع المنطقة الشرقية الجنوبية بعد تدمر ودير الزور تعرف درجة حرارة سنوية تتجاوز (٢٠ °) بينما حرارة المناطق

الأخرى تتراوح بين ١٥ - ٢٠° إلا أن الحرارة في الجبال التي تعلو على ١٠٠٠ م هي دون (١٥°). لذلك كانت الحرارة في سوريا أعلى منها في المناطق المعتدلة وفي بلاد حوض المتوسط. يضاف إلى ذلك استمرار الجفاف في الخريف وسرعة ارتفاع الحرارة بين الربيع والصيف والرياح الشديدة مما يساعد على زيادة التبخر في شهور الصيف الأولى.

ويرى «سيد أيوب» أن سوريا تفقد ربع المياه التي تتلقاها كمطار أي ١١ مليار متر مكعب. بينما يرى غيره أنها تفقد النصف وما يزيد في درجة الحرارة هبوب رياح الخمسين إذ ترتفع درجة الحرارة في بضع ساعات ويصبح الهواء جافا يحمل ذرات من الغبار تحجب وجه الشمس. مما يؤدي إلى ذبول النبات واحتراقه قبل أن يتفتح وهكذا تستطيع «الخمسين» في يوم أن تضيع ما يصنعه المطر في شهر.

ثانياً - المياه الجوفية :

كانت المياه الجوفية قبل العهد الروماني وأثناءه ولا تزال من عناصر الحياة في سوريا. وتتجلى وسائل استثمار المياه الجوفية الرومانية بالفجارات أو الكهاريز. وهي أنفاق محفورة داخل الأرض يأنحدر خفيف تبلغ الطبقات المائية فتخرج بها إلى سطح الأرض. وهي تمتد على عمق ١٥ - ٢٠ متراً ولها فوهات أو منافذ تتراوح مسافتها بين ١٠ - ١٥ متراً. ويقدر عدد الفجارات في سوريا بالألوف تمتد على مئات الكيلومترات. وقد تيسر إحصاء بعضها في السنين الأخيرة في مناطق السامية والقلبون والباب ومنبج فكان يتراوح تصريفها بين ١٠ - ٢٠ لتراً بالثانية. ومنها ما يبلغ حتى مائة لتر. وفقاً لغزارة الطبقة المائية. والبعض من هذه الآقنية يظهر مباشرة على وجه الأرض مثل الآقنية التي تؤلف نهر الذهب. والبعض الآخر ينصب في أحواض واسعة تتخزن فيها المياه كأحواض الأندرين وكديم وعمشوري.

ولكن المياه الجوفية لا تزال بحاجة إلى دراسة تشمل سوريا بمجموعها وعلى ضوء الحاجات الجديدة . وقد تمت بعض الدراسات في العصر الحديث ولكنها بقيت موضعية . فمذ عام ١٩٢٢ بدأ بعض الأفراد يدرسون المشكلة على ضوء علم طبقات الأرض وخرج عن ذلك نظريتان مشهورتان الأولى تقول بأن تحت الأرض السورية مياهها جوفية غزيرة تتسرب من الشمال إلى الجنوب منذ مرتفعات أرمينيا حتى سهول الأردن وإن في أعماق الصحراء السورية حركة مياه تتجه من المرتفعات الشمالية والشمالية الشرقية نحو الخليج الفارسي والجزيرة . ولا تزال هذه النظرية الافتراضية بحاجة إلى عمل جدي للتنقيب في أعماق سحيقة :

والثانية ويقول بها « دو برتر » تقول بأن المياه الجوفية في سوريا تتكون محلياً وقد وجدت مصداق ذلك في منطقة حلب إذ تبين من الدراسات التي قامت بها شركة كهرباء حلب أن مياه منطقة عين التل تتكون من تجمع أمطار تهطل في منطقة مساحتها أربعين كيلومتر مربعاً لا من جريان مياه جوفية من طوروس نحو الجنوب .

ولقد تبين بالتجربة أن منطقة حلب مليئة بطبقات المياه المخزونة . وأن في منطقة أدلب ثلاث طبقات من المياه الجوفية بعمق مترين وستة أمتار و ٤٠ متراً ويظن أن فيها طبقة رابعة حسبما يدل على ذلك تركيب طبقات الأرض .

وهذه الظاهرة موجودة في قسم كبير من الأرض السورية . ولكن كمية المياه تختلف باختلاف العوامل الإقليمية . أما السهول الصحراوية التي يهطل فيها ١٠٠ — ٢٥٠ ميليمتر فطبقات الماء فيها قليلة ومالحة . بل أن برتره وجد في هذه المناطق طبقتين من المياه . السطحية مالحة والعميقة حلوة . وأما في الحصاد حيث يهطل أقل من ١٠٠ ميليمتر فيستبعد برتره أن يكون بالامكان استثمار المياه الجوفية باستمرار لضعفها لأن تمون الأرض بالمطر قليل .

والتبخر شديد وقد جرت دراسات جديدة في هذا الصدد . فقد تبين لمصلحة
الرى في سوريا وجود مياه في منطقة تدمر على أعماق ١٠ و ١٧ و ٦٠ و ٧٠ و ٩٦
مترا . وقد استخرج من أكثرها عمقا ٣٠ و ٩ و ٣٦ مترا مكعبا في الساعة .
وكذلك فقد أجرت شركة بترول العراق مثل هذه الدراسات على
طول خط أنابيب البترول بين الحديثة على الفرات وحمص . إذ كانت بحاجة
إلى الماء لتموين مضخاتها فوجدت ما يلي : —

مياها حلوة في فركس بعمق ١١ مترا وبمنسوب ٤٠ مترا مكعبا في اليوم .

مياها معدنية في بيرغار على عمق ١٢ مترا .

مياها مالحة في مركزت ٣ بعمق ١٣٨ مترا وبمنسوب ٤٠ مترا مكعبا
في اليوم .

مياها حلوة في وادى مربع بعمق ٢٨ مترا وبمنسوب ٨٥ مترا مكعبا
في اليوم .

مياها حلوة في وادى المياه أعطتها ٨٥ مترا في اليوم بعمق ٦٢ مترا .

و ٥٤ » » » ٦٤ » .

و ٦٣ » » » ٦٧ » .

ولقد قام الخبير المصرى لدى الحكومة السورية « سيد أيوب » بدراسة
واسعة لمعرفة حقيقة هذه المياه الجوفية ومقدارها فتبين له أنها تعادل ٦٠٠٠
مليون متر مكعب من المياه . فإذا قدرنا أن ربع هذه الكمية يضيع بالتبخر
أمكن القول بأن هذه الطبقات يتجمع فيها نحو ٤٥٠٠ مليون متر مكعب من
المياه في السنة العادية .

والقسم الأكبر من هذه المياه يهدر سدى فيسيل إلى الأنهر والمستنقعات
وإلى البحر ولو أمكن تخزينه لوفر الرى المنظم لمساحة تبلغ ٣٠٠٠ هكتار

طول السنة باعتبار أن الهكتار الواحد يحتاج ١٥,٠٠٠ متر مكعب من الماء في السنة . واقترح السيد أيوب للتخزين إحدى الوسائل التالية :

١ - إقامة خزانات مكشوفة في الوديان التي تسلكها المياه بعد خروجها من العين أو النبع .

٢ - تخزينها في الطبقات الأرضية السفلى بواسطة رفع مستوى المياه الجوفية .

٣ - تخزينها في الطبقات الأرضية السفلى بواسطة خفض مستوى المياه الجوفية بها في موسم الصيف .

ثامناً -- مياه الري :

لا يمكن معالجة نقص الأمطار وعدم انتظامها إلا بالعبارة بالرى ، وتقدر المساحات المروية في سوريا بما يقارب ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف هكتار ، من الأرض المستثمرة من أصل ٣,٦٠٠,٠٠٠ هكتار أى بنسبة ١١ في المائة من الأراضي ، ومن أصل ٧٥٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي القابلة للرى . وقد كانت منذ بضع سنوات لا تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ هكتار . والرى إنما يجرى بفضل المشاريع الحكومية من جهة ، وبفضل المشاريع الفردية المتزايدة في السنين الأخيرة ، لا سيما بعد اتساع زراعة القطن ، وبلغ ما يلقى بالمحركات في سوريا بين ١٨٠ - ٢٠٠ ألف هكتار . تستعمل فيها حوالى ستة آلاف محرك .

وعلى هذا تكون مساحة الأراضي المروية في الوقت الحاضر بمختلف وسائل الري على الشكل التالى (بحسب إحصاءات وزارة الزراعة) :

٢٠٧٨٢٣ هكتار	بمياه الأنهار
» ٥٧٩٦٧	بالأقنية والينابيع
» ٢٢٢٣٨٦	بالمحركات
» ١٩٠٤٤	بالغرافات
» ١٧٣٨	بمياه السهول
٥٠٨٩٥٨ هكتار	المجموع

فيتين من هذا الإحصاء أن الأراضي التي لم يشملها الري واسعة جداً بالنسبة للأراضي المزروعة ، على أن البلاد تملك ثروات كبرى من مياه الأنهار ، كالفرات وروافده والعاصي واليرموك . وتحتاج إلى القيام بمشاريع رى . وقد بدأت الحكومة بدراسة هذه المشاريع ، فهناك مشاريع لتجفيف مستنقعات نهر غور الانهدام المحاذية لنهر العاصي ولريها وزراعتها واستخراج الكهرباء منها — وتدعى بمشاريع الغاب — ومشروع على الفرات للرى والكهرباء — ويدعى بمشروع سد يوسف باشا — وهو يحتاج للاتفاق على تنفيذه مع العراق . ومشاريع للاستفادة من أنهار الجزيرة كالخابور والبلخ.

وهناك مشاريع للاستفادة من مياه اليرموك الذي جرى الاتفاق عليه أخيراً بين سوريا وبين المملكة الأردنية الهاشمية . وتنفيذ هذه المشاريع جميعاً سيزيد ولا شك من المساحات المزروعة في سوريا . والجدول التالى يعطى فكرة تقريبية عن ثروة البلاد بمياه الأنهار .

طول الأنهار الواقعة ضمن أراضي الجمهورية السورية
مع معدل صبيبها الوسطي

اسم النهر	جيبه في ذروة الفيضان	معدل جيبه السنوي	طوله بالكيلومتر
	م ^٣ ثا	م ^٣ ثا	ضمن سوريا الإجمالي
الفرات	٥٢٠٠	٧٣٥	٦٧٥ ٢٣٣٠
الخابور	٣٠٠	٥٢	٤٦٠ ٤٦٠٠
الجعفر	٨	٣	١٠٠ ١٢٤
البليخ	١٢	٦	١٠٥ ١٠٥
الساخور	٢٥	٣	٤٨ ١٠٨
العاصي	٤٠٠	٣٢	٣٢٥ ٥٧١
عفرين	٧٥٠	٨	٨٥ ١٤٩
قويق	٦٠	٠.٩٥	١١٠ ١٢٦
نهر الكبير الشمالي	١٥٠	٣	٥٦ ٨٠
نهر السن	٢٢	١٢	٦ ٦
بردي	٢٥	٧	٧١ ٧١
الأعوج	١٥	٢٥	٦٦ ٦٦
اليرموك	١٠٠	٧	٤٧ ٥٧

البحث الثاني

العوامل الاجتماعية

ليس في البلاد من إحصاءات موثوقة عن مساحات أنواع الملكيات في سوريا ومعرفة ما إذا كانت الملكية الواسعة هي الشائعة فيها أم الملكية المتوسطة أو الصغيرة وبديهي أن اصطلاح الملكية الواسعة أو الصغيرة اصطلاح نسبي يختلف بحسب البلاد وبحسب مستوى المعيشة وبحسب الدخل الذي يمكن أن تدره الأرض على الفلاح . بيد أن الدراسات التي أجريت في هذا الصدد دلت على أن الوحدة الزراعية السورية التي يمكن أن توفر لأسرة الفلاح المتوسطة العدد — ستة أشخاص — حياة كريمة ماديا ومعنويا هي أرض لا تقل عن عشرة هكتارات . وبهذا الاعتبار أجرى الكسندر جيب حسابا لمعرفة توزيع الأراضي في سوريا فبين له مايلي :

١ — الملكيات التي لا تتجاوز ١٠ هكتارات تبلغ مساحتها ١٥٨,٠٠٠ هكتار أو ١٥ ٪ من مساحة سوريا .

٢ — الملكيات التي تتراوح بين ١٠ — ١٠٠ هكتار تبلغ ٢٢٦,٠٠٠ هكتار أو ٣٣ ٪ من مساحة سوريا .

٣ — الملكيات التي تتجاوز ١٠٠ هكتار تبلغ ٢,٣١٣,٠٠٠ هكتار أو ٢٩ ٪ من مساحة سوريا .

٤ — أملاك الدولة وتبلغ مساحتها ١,٨١٦,٠٠٠ هكتار أو ٢٢ ٪ من مساحة سوريا .

وتطور سوريا الزراعي زاد في صحة هذا الجدول من حيث اتساع الملكيات الكبيرة . فإن الكثير من أراضي الفرات والجزيرة التي عادت

إلى الحياة مؤخرأ أصبحت ملكا لكبار المالكين الذين يقومون باستثمارها وفق الطرائق الفنية الحديثة .

يتبين من هذا الجدول أن الملكية الصغيرة ضعيفة بالنسبة للملكيات الواسعة على أن عيب الملكية الكبيرة ليس في أنها كبيرة . إذ أن اتساع مساحات الأراضي الزراعية من العوامل التي تساعد على استثمارها استثمارا فنيا . وعلى استخدام الرساميل الوفيرة والوسائل الفنية الحديثة . مما يكون من شأنه زيادة إنتاج الأرض . وزيادة مردود إنتاج عناصر الإنتاج . ولكن عيب الملكية الكبيرة في الوضع الحاضر هو في أن إنتاج الأرض ضئيل يجعل حصة المالك والفلاح زهيدة . فضلا عن أن التقاليد الزراعية المريعة في صلات المالكين بالفلاحين تجعل نصيب الفلاح زهيدا من منتوج الأرض وتحكم عليه بالعيش في مستوى منخفض ينال من صحته وجسمه وهو مادة الوطن وقوته المتجددة .

طرائق الاستثمار الزراعي :

إن طرائق الاستثمار الزراعي المصطلح عليها في سوريا يمكن حصرها في أنواع ثلاثة :

١ - الاستثمار المباشر :

وهي طريقة متبعة في سوريا في الملكيات الصغيرة . الكائنة في المناطق الجبلية . وحول المدن والقرى . وفي المناطق المروية وتتلخص في أن يستثمر الأراضي مالكيها بنفسه تساعده أسرته وبعض الأجراء أحيانا . فإذا كان المالك يملك رأس المال اللازم للاستثمار فإنه يعيش في حال حسنة لأن أرضه مروية غالبا . وهو يبدل في سبيل استثمارها كل مجهوده ووقته لأن ريعها يعود عليه بكامله . أما في المناطق غير المروية فإنه مضطر للاستقرار في سنى الجلب بانتظار سنى الخصب والمشاهد أن هذا الاستثمار

حسن النتائج من الناحية الاجتماعية لأن الفلاح يتمتع باستقلاله المالي وكرامته المعنوية. وفلاح الغوطة نموذج ذلك. وكذلك فإن القرى ذات الأراضي التي يملكها صغار الفلاحين ناجحة زراعياً وراقية اجتماعياً كبعض قرى الغوطة وأدب وأكثرها ينتج الخضار والفواكه وما يتطلب العناية الفنية بالأرض.

٢- الإيجار :

وهي طريقة تتلخص في أن يستثمر المالك أرضه عن طريق إيجارها للفلاح لقاء بدل نقدي. فيلقى على عاتق الفلاح مسوئوليات تقلبات الإقليم والأسعار. ولكن هذه الطريقة قليلة الاستعمال لأنها تقتضي أن يكون الفلاح مالكا رأس المال الكافي لدفع أجرة الأرض مع نفقات زراعتها.

٣- المزارعة :

وهي الطريقة الشائعة في سوريا وتختلف أشكالها باختلاف المناطق السورية ولكنها متفقة جميعاً على بعض القواعد الأساسية وتتلخص في أن مالك الأرض يتفق مع الفلاح على أن يستثمر الأرض شراكة فيقدم المالك الأرض ويقدم الفلاح أتعابه ويقسمان المحصول ويتضامنان بالغرم والغرم. وهذه الطريقة تؤمن للمالك منافع كثيرة فهو لا يغامر بأجور العمال كما في الاستثمار لأن الفلاح المزارع يعيل نفسه وآله وهو يستفيد من تشبث الفلاح لأن هذا يبذل جهده لحوز نتائج حسنة.

أما نسب اقتسام الأرباح فتختلف بحسب شرائط العقد. فقد يقدم المالك الأرض ويقدم المزارع البذر والآلات وحيوانات الجر وعمله وعمل أسرته. وفي هذه الحال يقسم المحصول مناصفة بين الفريقين وقد

يقدم المالك الأرض والبذار والآلات وحيوانات الجر . وفي هذه الحال يستعيد ما يعادل البذار عينا وينال ثلاثة أرباع المحصول . على أن الشكل الأول هو الأكثر استعمالا في سوريا وهو سبب فقر الفلاح المزمن لأن المواسم لما كانت غير منتظمة ولا مضمونة . فكثيرا ما يكون الموسم سيئا فيضطر المزارع إلى أن يستقرض ما يقوم بأوده بانتظار الموسم القادم فيقع بين يدي المرابين أو يستقرض من المالك بفوائد مرتفعة ثم إن محاذير هذه الطريقة أن عقد المزارعة مؤقت . وفي استطاعة المالك إخراج الفلاح من البيت ومن الأرض متى شاء الأمر الذي يضطر الفلاح إلى العمل بشرائط يفرضها المالك .

هذه هي الأسباب التي أدت إلى المناداة بالإصلاح الزراعي الذي يصنع العدل بين المالك والفلاح . فنص الدستور السوري على وضع قوانين تضمن هذه الغاية . كما وضعت بعض المراسيم الاشتراعية ومشاريع القوانين التي ترمي إلى تحديد علاقة الفلاح بالمالك على أساس من الإنصاف تقتضيه الكرامة الإنسانية والرغبة في رفع مستوى الإنتاج الزراعي .

٤ — طريقة الاستثمار الرأسمالي :

كنت أود أن ألحق هذه الطريقة بما سبق بحثه في صدد الاستثمار المباشر لأنها صورة من صوره ولكن هذه الطريقة بصفة خاصة لا يعرفها الاستثمار المباشر بصيغته القديمة .

هذه الطريقة طبقت في المناطق المزروعة حديثا في سوريا . في حافضتي الجزيرة والفرات . فلقد كانت محافظة الجزيرة حراما على العرب من أبناء سوريا . وما كان يستطيع أى سوري لا يرضى عن « المستشار الفرنسي » أن يقصد هذه المنطقة أو أن يقيم فيها . ولذلك بقيت من غير استثمار حتى جاءت الحرب العامة الثانية . وجاءت معها حاجة الجيوش إلى التموين

وانطواء ظل الانتداب الفرنسى . وفتح أبواب الجزيرة أمام الاستثمار العربى . ولما كانت اليد العاملة قليلة فى المنطقة صار اللجوء إلى استعمال الآلات الزراعية حتى بلغ ما فيها فى الوقت الحاضر من الآلات سبعائة تراكتور و ٣٠٠ آلة حاصدة دارسة .

أما طريقة الاستثمار فتكون بأن يستثمر الأرض مالكها الذى يشترى مجموعة من الآلات ويستخدم الميكانيكيين ويدفع رأس مال الاستثمار أو أن يتفق مع جاره مالك الآلات على أن يحرق له أرضه ويذرهما ويحصدها ويدرس إنتاجها بالآلات ثم يتقاسم وإياه المحصول مناصفة وبهذه الصورة يسيطر مالك الآلة على جميع أراضي الجزيرة . ولقد أجرى أحد الكتاب « بوغصيان » دراسة واقعية فى الجزيرة أثبتت أن صاحب الآلة يربح فى السنة ما يعادل سعر آلاته . مما كان سييلا إلى اقتراحات كثيرة ترمى إلى أن تؤمن الحكومة بوسائلها آلات الزراعة بأسعار معقولة وأن تؤجرها أو تبيعها بالتقسيط لكيلا يكون الزراع وسيلة استثمار الممولين .

٥ - أراضي المساع :

إن فى سوريا نوعا من حق الملكية الجماعية يشبه المير . الذى كان مطبقا فى روسيا القيصرية . كما يشبه بعض الملكيات الجماعية فى هنغاريا وغيرها من بلاد أوروبا الشرقية قبل الحرب الأولى . وفى هذا النظام تعتبر أرض القرية بمجموعها ملكا لجميع أهلها . ولكل فرد من أفراد القرية حق ملك شائع فى مجموع الأراضي . أما استثمار هذه الأراضي . فيكون عن طريق تصنيف أراضي القرية بحسب مواقعها وبحسب قوتها الإنتاجية . ثم توزع أراضي كل صنف قطعاً صغيرة توزع أهالى القرية مبعثرة على أراضي متفاوتة الخصب . ويكون الاستثمار فردياً . ولو أن الملكية جماعية . ثم أن توزيع الحصص بين الفلاحين ليس نهائياً . وإنما يصار إلى توزيع جديد مرة كل ثلاث سنوات أو أربع .

البحث الثالث

العوامل البشرية

قل بين مناطق العالم من يزداد سكانها بمثل نسبة زيادة السكان في الشرق العربي ولا سيما في سوريا . فقد تزايد عددهم بنسبة تزيد على الضعف منذ الحرب العامة الأولى حتى الآن . وقد كان عدد سكان سوريا بحسب إحصاء عام ١٩٢٢ يبلغ ١,٢٩٨,٠٠٠ فيبلغ ٣,٠٠٦,٠٢٨ سنة ١٩٤٦ و ٣,٦٥٥,٩٠٤ سنة ١٩٥٣ يضاف اليهم ثلاثمائة ألف من البدو .

ولا شك أن مرد هذه الزيادة ليس التصنيع وحده ، لأن التصنيع شيء جديد وليس مردها الهجرة . لأن البلاد هاجر منها الكثيرون منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولكن أسباب الزيادة ديموغرافية واجتماعية ناشئة عن ارتفاع مستوى الرلادات . وعن قلة الوفيات بالنسبة للماضى لتحسن الشرائط الصحية . ولارتفاع مستوى معيشة الشعب ولقلة العزوبة وللزواج المبكر . وحب الشعب للأسر الكبيرة . وقد قدر الكسندر جيب نسبة الزيادة بما يعادل ٢٢ بالألف ويرى أن هذه النسبة دون الواقع . ويبلغ عدد سكان الريف حوالى ٢,٩٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ٧٤ بالمائة من مجموع السكان ، يستثمرون مساحة تقدر بـ ٣,٦٠٠,٠٠٠ هكتار ، وبالتالي يصيب الشخص الواحد ما يزيد قليلا على الهكتار الواحد ، على أن هؤلاء السكان ليسوا موزعين بصورة متساوية في مختلف المناطق السورية ، بل إن كثافتهم تختلف بين منطقة وأخرى ، وبالتالي فإن اليد العاملة كثيفة في بعض المناطق كاللاذقية وغوطة دمشق وقليلة في البعض الآخر كالفرات والجزيرة وحمص ، على أن

أزمة العمال الزراعيين في الوقت الحاضر تحل عن طريق انتقال العمال أيام المواسم إلى المناطق التي كثافتهم فيها قليلة .

ولذلك فنحن أمام ثلاث مشاكل في النطاق الزراعي ، الأولى: هي توزيع السكان بصورة متناسبة ، وبحسب حاجة المناطق ، وهو أمر يتطلب دراسة واسعة اجتماعية وديموغرافية وقومية ، والثانية : هي الاحتفاظ بأبناء الريف في ريفهم والحيولة دون هجرتهم إلى المدن ، لأن الأراضي الزراعية بطريق التوسع . والثالثة : القيام بدراسة لمعرفة الصلة بين كثافة السكان وبين مساحة الأرض القابلة للزراعة ، وبالتالي وضع أساس لسياسة السكان ، ومعرفة المساحة الحقيقية التي تكفي السكان المتزايدين . ولما كانت هذه المشكلة الأخيرة كبيرة الأهمية أحب أن أورد خلاصة لدراسة قام بها السيد شارل عيساوى ، فيما يتعلق بسوريا ولبنان والأردن ، على غرار الدراسات التي جرت في فلسطين ، وقد حاول السيد شارل عيساوى دراسة علمية لمعرفة مقدار ضغط الفلاح على الأرض ولمعرفة مقدار ما تستوعبه الأرض السورية من الفلاحين لو أحسن استثمارها .

وما إذا كانت عطالة الفلاحين لها ما يبررها في الوقت الحاضر . أم أنهم دون الحاجة . وبالتالي يستطيعون أن لا يخضعوا لشروط العمل التي يفرضها عليهم مالكو الأرض .

بنى الأستاذ عيساوى دراسته على إحصاءات السكان لعام ١٩٤٦ واتخذ واحداً قياسياً « لخصه الأرض الحيوية » أي الكافية لإعالة أسرة متوسطة من الفلاحين . أرضاً تبلغ ٨٥ دونم من الأرض غير المسقية و ٢٥ دونم من الأراضي المسقية . ثم بحث في أي طريقة تصلح لتكون أساساً للبحث . إذ وجد نفسه أمام طريقتين : —

إحدهما تقتضي تقدير متوسط دخل الفلاحين . ومقارنته مع مناطق أخرى في العالم أو المستوى الذي يمكن بلوغه في البلاد العربية باستعمال أقصى الموارد الطبيعية المتيسرة .

والطريقة الثانية تقتضى تقدير حجم الأرض الممكن تشغيلها من قبل أسرة فلاحين تستغل طول الوقت على الحقل مع أقل ما يمكن من اليد المستأجرة ومع استعمال الأدوات الحديثة بقدر معقول ومعتمدة على الرأسمال الوطنى وعلى طبيعة المحاصيل ومزايا الأرض . فيمكن تقدير عدد الأشخاص الذين يمكن أن يعيشوا من الأرض المتيسرة بهذه الشروط . ومقارنتهم مع السكان الزراع الحاليين لمعرفة ما إذا كان هناك نقص أو زيادة فى السكان . وضرورى فى الحال الأخيرة البحث عما إذا كانت أعمال زراعية إضافية كترية الماشية والدجاج وأعمال مؤقتة غير زراعية من شأنها المحافظة على مستوى المعيشة . أو إذا كانت موارد الأرض غير المتيسرة تتجلى « ببطالة مقنعة » ومستوى معيشة منخفض ولقد طبق الطريقة الثانية هنا لصعوبة تقدير دخل الحقول الناشئة عن فقدان الإحصاءات فوضع الجدول التالى : —

البلد	سكان الحقول الحاليين بالعائلات	العدد الممكن إعالتهم فى المناطق المزروعة حالياً بالعائلات	العدد الممكن إعالتهم على جميع الأراضي الممكن زراعتها
لبنان	١٢٠,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ بالعائلات
سوريا	٣٤٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	٨٤٠,٠٠٠ »
الأردن	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٥٧,٠٠٠ »

يتبين من الجدول : —

أن فى لبنان : ضغطاً على الأرض . فعدد الأسر التى تستغل فى الزراعة هو مثلاً ما تتحمل الأرض . ولكن السكان يضيفون إلى دخلهم من الزراعة دخلهم من السياحة والعمل غير الزراعى وما يأتهم من المهجر . إن استثمار جميع الأراضي لا يكفى . ويجب إيجاد صناعات لسكانه المتزايدين .

البحث الرابع

العوامل الاقتصادية

١ - المواصلات :

إن من شأن اتساع البلاد وطول المسافات بين مراكز الإنتاج ومراكز التصريف أو التصدير أن يعيق نقل الحاصلات الزراعية ويزيد في تكاليفها ويستوجب مضاعفة وسائل المواصلات . وهذه المشكلة أصبحت عقدة العقد لأنه أصبح من الصعب جداً نقل المحاصيل المتكاثرة . رغم كثرة السيارات التي تعمل بين الجزيرة والفرات وبين المدن والمرافئ السورية ثم إن أنهار سوريا لا تصلح للملاحة ما عدا الفرات إذ تنقل فيه البضائع على مراكب تدعى « القلق » تتألف من قرب ماعز منفوخة وموثقة بعضها بالآخر تحت صقالة من أعمدة الخشب . وجدير بالذكر أن نفقات نقل الحنطة من الجزيرة إلى حلب تزيد على نفقات نقلها بين استراليا وبيروت وهذا ناشئ عن طول المسافة وارتفاع أسعار المحروقات في مصفاة طرابلس إذ تباع بسعر البترول في خليج المكسيك يضاف إليه نفقات الشحن من الخليج إلى طرابلس مما يجعله يباع بثلاثة أمثال سعره في الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى أن مشاريع الخطوط الحديدية وطرق السيارات الدولية الجارية دراستها حالياً منتفضي على هذا المحذور مما سيكون من شأنه تخفيض نفقات النقل وتسهيل عملياته وتوفير وسائله .

٢ - التمويل :

إن اتساع الزراعة في سوريا يقتضى توفير رساميل كبيرة لتمويل الاستثمار الزراعى سواء فى ذلك الملكية الصغيرة أم الملكية الكبيرة . بيد أن هذه الرساميل قليلة جداً فى الوقت الحاضر يدل على ذلك ارتفاع معدل الفائدة الذى يتجاوز ٣٥ فى المائة فى بعض المناطق السورية .

ولقد حاولت الحكومة السورية معالجة هذا الوضع بطرق مختلفة :

(١) شجعت المصارف الخاصة بمساعدة مصرف الإصدار على منح المزارعين قروضاً عادية بشرائط خاصة تتيح لهم حوز ما يحتاجون إليه من أموال بفائدة معقولة . وتضمن للمصرف استيفاء دينه حين الاستحقاق .

(ب) زادت فى رأس مال المصرف الزراعى وأجازت له منح المزارعين قروضاً موسمية لمختلف الأعمال الزراعية . كما خولته حق منح المزارعين المالكين والمستثمرين قروضاً بأثمان ما يحتاجونه من مواد مكافحة القطن وأدواتها . تسدد فى موعد إنتاج القطن . وخولته حق استيراد الآلات الزراعية ومحركات المياه وبيعها نقداً وبالتقسيط ، كما أنها أجازت له منح مشترى أراضي أملاك الدولة قروضاً موسمية دعماً لسياستها الرامية إلى توزيع أراضيها على صغار المزارعين .

٣ - الشرائط الفنية :

إن أدوات الزراعة المستعملة فى أكثر الأراضي السورية لا تزال قديمة وقد يكون فى ذلك بعض الخير إذ لو عمقت الحرثة لأسرع تبخر الرطوبة الموجودة فى جوف الأرض . ولكن متى انتشرت الزراعة الكثيفة وأمكن توفير الرى . فلا بد أن تنتشر الآلات الزراعية المعقدة كما انتشرت فى الوقت الحاضر فى سهول الجزيرة والفرات . ولكن لا يستغنى عن تحسين الأدوات

الزراعية القديمة رغبة في زيادة مردود الفلاح وتسهيل أعماله .

والواقع أن عهد سوريا بالآلات الزراعية لا يتعدى الحرب العامة الثانية ، فقد دخل بعد الحرب إلى سوريا كثير من الجرارات والحصادات الدراسات والمحركات استعملت في الأراضي التي تستثمر بالزراعة الواسعة كالجزيرة والفرات وسهول حلب ، ويبلغ عددها في الوقت الحاضر (٢٠٠٠) ألفي جرار ، الأمر الذي يعني أن في البلاد جراراً واحداً لكل ١٥٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في سوريا ، وهو مقدار ضئيل بالنسبة لما هو موجود في البلاد التي صنعت زراعتها في الغرب ، وما ذكرناه بصدد الجرارات ، صحيح في سائر الآلات الزراعية .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأسمدة الزراعية ، فلا يزال استعمالها قليلاً وحديث العهد ، وإن كان يتجه نحو الزيادة ، فقد بلغ ما دخل البلاد من الأسمدة ٦٣٦٠ طناً في عام ١٩٥١ فارتفع إلى ١٣٢٢٠ في عام ١٩٥٤ ، ولكن لا تزال الكميات المستعملة ضئيلة بالنسبة لمساحة الأراضي المزروعة .

٤ - مردود الإنتاج الزراعي :

يضاف إلى ذلك أن المردود الإنتاجي للزراعة السورية لا يزال ضعيفاً في جملته ، إذا أردنا أن نقارنه بمردود البلاد الأجنبية فلا يتجاوز مردود الهكتار المزروع حنطة في سوريا ٦٠٠ كيلو في الهكتار الواحد في السنين العادية ، بينما يعادل مردود الهكتار في البلاد الأوروبية أربعة أمثال مردوده في سوريا إذ يتراوح بين ١٥٥ إلى ٢٥٥ طن في الهكتار الواحد .

وبدیهی أن صنف المردود الإنتاجی عامل رئيسی فی زیادة سعر الكلفة الإنتاجية ، وبالتالي في مساحة الأراضي المزروعة وكل سياسة اقتصادية لا تراعي هذه الحقيقة فاشلة حتماً .

البحث الخامس

الدولة والسياسة والزراعة

لما كانت الزراعة مورداً أساسياً في دخل البلاد القومي فقد حرصت الدولة السورية على أن تعني بإنمائها مما يزيد في المردود الإنتاجي ويخفف النفقات عن المزارعين ويوفر للبلاد حاجاتها الاستهلاكية والصناعية والتصديرية فاتخذت سلسلة من التدابير الآلية لهذه الغاية :

١- مشاريع الري :

إن افتقار الزراعة السورية للبناء جعل مشاريع الري على رأس سياستها الاقتصادية . ولقد وضعت الدوائر المختصة طائفة من الدراسات الأولية لكثير من المشاريع مثل مشروع الفرات وروافده ومشاريع ري الجزيرة وإتمام استثمار نهر العاصي بما في ذلك تجفيف وادي الغاب وريته وإنمائه واستثماره وإنجاز مشروع الراج ونهر اليرموك والأعوج في الجنوب ونهر السن ونهر الكبير في الغرب . وبعض هذه المشاريع قارب الانتهاء بيد أن القسم الكبير منها لا يزال تحت الدرس . وهو بحاجة إلى رساميل ضخمة لتنفيذه ويضاف إلى مشاريع الري مشاريع المواصلات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية وغيرها . وقد تقدمت الحكومة السورية إلى مصرف الإنشاء والتعمير لإقراضها رساميل تنفق في هذه المشاريع ولا يزال لجان المصرف تقوم بالدراسات اللازمة .

٢- تنسيق المشاريع الزراعية :

قامت وزارة الزراعة برفع مستوى زراعة القطن وتعميم التعليم

الزراعي والإرشاد الزراعي . وتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية وتنظيم مكافحة حشرات القطن وغيره من المحاصيل ودعم الثروة الحيوانية ومكافحة أمراضها وتوزيع أملاك الدولة على الفلاحين . وقد اتخذت التدابير اللازمة من أجل إنشاء مزارع توليد بذار القطن وتوزيعه . وإنشاء مكاتب فنية لاختبار رطوبة القطن المصدر وتصنيفه ومضاعفة المغارس والمشاتل والزيادة في وقاية المزروعات . كما أنها وضعت مشروعاً لقانون جديد ينظم المصرف الزراعي على أسس جديدة تسهل له عمليات إقراض الفلاحين ومساعدتهم بنسبة الحاجة .

ويعد من قليل تنشيط المشاريع الزراعية توزيع الآلات الزراعية بأسعار كلفتها . ولقد قام المصرف الزراعي ومصلحة القمح في سوريا بشيء من ذلك فبلغ ماوزعاه منذ ١٩٥٠ - ١٩٥١ خمسمائة جرار ، مع بعض آلات زراعية أخرى .

البحث السادس

أنواع الزراعات السورية

تنتج الأرض طائفة من المنتجات الزراعية المتنوعة تجمع إلى نباتات منطقة البحر المتوسط (كالكروم والزيتون والحبوب) نباتات المناطق الحارة (كالقطن وقصب السكر وفستق العبيد) ونباتات البلاد المعتدلة من من خضار وفواكه وغيرها .

على أنه يمكننا تصنيف هذه المحاصيل أصنافا ثلاثة : المحاصيل الصناعية والزراعات الغذائية والثمار والفواكه .

١- الزراعات الصناعية :

يدخل تحت هذه التسمية عدد كبير من المنتجات المستعملة كمواد أولية للصناعة السورية أو للتصدير كالقطن والكتان والقنب والتبغ والشوند والبذور الزيتية . وقد أصبحت حاصلاتها تكفي الاستهلاك المحلي ويصدر الفائض إلى البلاد الأجنبية . ولم تكن المساحات المزروعة من هذه المحاصيل تتجاوز ٣ في المائة من مجموع الأراضي المزروعة في سوريا بين سنتي ١٩٣١ - ١٩٣٨ أي ٤٠ ألف هكتار . كما لم تتجاوز ٢ في المائة أثناء الحرب الثانية أي ٣٦ ألف هكتار لعزوف الناس عنها إلى زراعة الحبوب . ولكن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع منذ الحرب فأصبح مساحة الأراضي المزروعة منتجات صناعية ٤٠ ألف هكتار عام ١٩٤٦ ولا يزال الارتفاع مطردا كما سنذكره الآن بالتفصيل .

القطن :

ففي زراعة القطن اتسعت المساحات المزروعة بصورة خيالية وبعد أن كانت ٥٤ ألف هكتار في سنة ١٩٤٦ ارتفعت إلى ٧٨ ألف هكتار عام ١٩٥٠ وإلى ٢١٧ ألف هكتار عام ١٩٥١ وإلى ١٨٩ ألف هكتار عام ١٩٥٢ وإلى ١٢٧ ألف هكتار عام ١٩٥٣ وإلى ١٨٠ ألف هكتار عام ١٩٥٤ . ولا تزال إمكانيات إنماء زراعة القطن واسعة . ولقد قدر أحد مستشاري الزراعة المساحات القابلة للزراعة قطناً ٢,٥٠٠,٠٠٠ هكتار منها ٨٠٠,٠٠٠ قابل للرى . ويمكن استعمال ثلثها كل سنة على طريق التناوب الثلاثي .

ولئن كان القطن زراعة قديمة في سوريا إلا أنه أصبح في الوقت الحاضر هدف الزراعة السورية . وأصبحت الرساميل الضخمة تثمر فيه لاسيما وأن مردوده الإنتاجي فاق مردود الحنطة في المناطق التي يمكن فيها زراعة المادتين وما ساعد في نهضته وجود صناعات كبرى للغزل والنسيج . وارتفع الأسعار العالمية بسبب حرب كوريا . وقد ثبت بالتجربة أن القطن السوري قطن حسن الصنف يعتبر بين القطن الطويل الوبر . وأحسن أصنافه المولدة في سورية تكساسية المنشأ .

المنتجات الصناعية الأخرى :

يلي القطن في المنزلة منتجات صناعية أخرى كالقنب ويزرع في منطقة دمشق . ويستعمل في صناعة الجبال والخیوط المحلية ويصدر ما يفيض منه إلى الخارج .

وكالكتان . ويزرع في منطقة دمشق . ورغماً عن ضآلة المساحات المزروعة فأمامه مستقبل باهر بسبب حسن جنسه وملاءمة الإقليم لزراعته . وكالتبع . ويزرع في منطقة اللاذقية بنوعيه « شك البنت » الذي يستعمل في الاستهلاك المحلي و « أبو ريحة » الذي يصدر إلى الولايات المتحدة .

وكالشوندر السكرى الذى اتسعت زراعته سد الحاجات صناعة السكر وقد ارتفعت زراعته من ٢١١ هكتار سنة ١٩٥١ إلى ٥٩٠٠ هكتار عام ١٩٥٤ .

وكالبذور الزيتية كالسمسم والخروع وفستق العبيد ودوار الشمس .
وكخيوط الحرير الطبيعى الذى لا يزال فى سوريا بقية من الحقول التى تعنى به رغم هبوط الأسعار والمزاحمة العالمية ولا سيما اليابانية والصينية .

محاصيل النباتات الصناعية ١٩٥٣/١٩٥٠

النوع	١٩٥١/١٩٥٠	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥٣/١٩٥٢
قصب السكر	٣٤٩	٥٠٣٢	٤٠٨٠
تبغ	٤١٦٤	٣٨٩٤	١,٦٦٩
تنباك	٣٨١	٣٦٢	٢٥٣
قطن (وبر)	٦٢,٩٢٤	٥٨,٠٧٤	٤٦,٩٨٤
كتان (بزر)	١٨٠	٢٢٠	٥٢٣
قنب (الياف)	٣٣٨٣	٤١٣١	٢١٧٢
تبغ شك البنت	٣٠٩٠	٢٣٣٤	٢٨٢٠
الشوندر السكرى	٢٧١٥	٥٥,٣٢٠	٤٩,٥٧٢

٢ - النباتات الغذائية :

إن الحبوب ولا سيما الحنطة هى المورد الأكبر للزراعة السورية ومردودها فى سوريا فى الهكتار يعادل مثله فى أرقى البلاد الزراعية . وهى الرقم الأكبر فى الصادرات السورية إذ أن ما صدر منها سنة ١٩٥٣ بلغ ١٨٠,٠٠٠ طن .

ويلى الحنطة بالاهمية الشعير ثم ما يدعى « بالقطاني » كالعدس والحمص والبقول والاذرة وغيرها .

ويستحق الأرز أن يفرد بالذكر لأن زراعته انتشرت انتشاراً كبيراً أدى إلى أن تستغنى البلاد عن استيراد الأرز إلا قليلاً كما يدل على ذلك الجدول التالي : —

النوع	١٩٥٣/١٩٥٢	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥١/١٩٥٠
القمح	٨٧٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٥٠٩,٦٤٢
الشعير	٤٧٢,٤٥٧	٤٦٦,٩٢٤	١٥٤,٧٠١
العدس	٦٢,٨١٤	٥٠,٥٩٧	٣٠,٢٣١
الحمص	١٠,٥٥٠	٢٤,٢٤٤	٨,٦١٧
البقول	١١,١٠٥	١٢,٠٨٠	٢٥,٥١٨
بيضه	٢٠,٧٩	٢٩,٠٩	١,٨٩٩
كرسته	١٢,٢٠٣	١١,٦٣٢	٥,٨٦٠
ذرة صفراء	٢٢,٤٣٠	٥٢٢,٥٥٦	٢١,٨٢٤
ذرة بيضاء	١٢٣,٦٩٢	١٠٦,١١٤	٢٤,١٧١
أرز	١٦,١٧٦	٥,٧٧٩	٩٢٧
سمسم	٩,٦٨٧	٢١,٢١٠	٣,٦٢٨
فاصوليا	١,٤٢١	١,٠٠٨	٩٧٢
بازيلا	١٩٦	٢٧٠	١٥٩
جلبانه	٥٨,٦٢٨	٤٥,٢٩١	٢٦,٦٧٤

٣ — الثمار والخضروات :

إن زراعة الأشجار المثمرة في سوريا ذات شأن في حياتها الاقتصادية وقد عرفت سوريا بثمارها منذ قديم الزمان والشجرة الأكثر أهمية في هذا

المجال هي الزيتون تتلوها العنب فالمشمش فالتفاح . ففي سوريا في الوقت الحاضر حوالى عشرة ملايين شجرة زيتون (٩,٨٢٣,٧٤٧ بحسب إحصاء عام ١٩٥٣) و ٦٨,٤٨٣,٣٢٤ كرمه و ٢,٤٤٦,٦٤٧ شجرة مشمش و ١,٠٥٨,١٠١ شجرة تفاح و ٣,٦٠٦,٠٥٦ شجرة تين و ٥٥٣,٨٧٣ شجرة فستق .

وزراعة الزيتون تتطور وتنمو بسرعة فلم يكن يتجاوز المغروس من أشجار ٦ ملايين شجرة عام ١٩٣٧.

وكذلك القول عن الخضار . فسوريا تنتج وتصدر البطاطا والثوم والبصل والبندورة والباذنجان . ويبلغ ما أنتجته من البطاطا حوالى ٣٢,٢٩٤ طنا ومن البصل ٣٦,٨٣٠ طناً ومن البندورة ٧١,٠٣٨ طناً ومن الباذنجان ٢٨,٤٠٣ طناً فى عام ١٩٥٣ .

القسم الثاني

الصناعة السورية

الحديث عن الصناعة السورية متشعب الجهات . لا تتسع له هاتان المحاضرتان . على أني سأحاول إعطاءكم فكرة واضحة عنها تساعدكم على تفهم مداها . فأبدأ بإلقاء لمحة موجزة عن تطور الصناعة في عهد الانتداب . وفي الوقت الحاضر ثم أذكر العوامل الطبيعية والفنية التي تؤثر على الصناعة . وأخيراً أستعرض بعض هذه الصناعات .

عرفت سوريا منذ القديم بصناعاتها الراقية . وبقيت أمينة على تقاليدها الصناعية رغم ما أصابها من كوارث في مختلف أدوار التاريخ . وإنما بدأ انحطاطها في القرن التاسع عشر حين بدأ الإنتاج الأوربي يغزوها بأسعاره الرخيصة فلا تستطيع له دفعاً لعجز الدولة العثمانية عن أن يكون لها سياسة حماية للصناعة .

وجاءت الحرب العامة الأولى وفي البلاد بقية من صناعات النسيج الحريري والقطني إلى جانب الصناعات اليدوية الفنية كصناعات النحاس والخشب .

الصناعات السورية في عهد الانتداب :

خرجت البلاد من الحرب العامة الأولى فقيرة بالمال والرجال وكان استقلالها في مثل عمر الورد . سرعان ما تساقطت تحت ضربات الاستعمار . واحتلت الجيوش الفرنسية سوريا عام ١٩٢٠ تحت ستار الانتداب .

على أنه لم يكن من شأن الانتداب أن يساعد على إنشاء الصناعة في سوريا لأن الانتداب في جوهره عملية استعمارية تهدف إلى جعل البلاد مصدراً للمواد الأولية ولا سيما القطن الذي كانت تحتاجه معامل ليل ورويه

والحرير الذى كانت تحتاجه معامل ليون . وسوقا للمنتجات الإفريقية المصنوعة . ولقد اتضحت هذه الحقيقة قبل أن تحتل فرنسا سوريا حين دعت غرفة تجارة مرسيلا إلى مؤتمر عقد عام ١٩١٧ درست فيه إمكانيات سوريا وكيليكيا . وقدم فيه تقرير مشهور عن إمكانيات سوريا كمزرعة للقطن والحرير وكسوق للنتجات الصناعية والرساميل الفرنسية . وجاء الانتداب يحقق هذا الأمل ويكيف القوانين من أجل ذلك بحيث أن الرساميل التى ثمرت فى الصناعة فى سوريا طيلة عهد الانتداب أى منذ عام ١٩٢٢ — ١٩٤٢ لم تتجاوز ٢١ أحد وعشرين مليون ليرة سورية . كما لم يتجاوز عدد الشركات احدى وثلاثين شركة .

كانت العقبات التى قامت بوجه الصناعة السورية متعددة الأنواع والبواعث نذكر منها أهمها . سياسة الباب المفتوح التى قضى بها صك الانتداب والسياسة الاقتصادية الانتدابية وسياسة الإغراق الدولى وسياسة الرساميل الأجنبية : —

١ — سياسة الباب المفتوح :

إن المادة الثانية من صك الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان تنص على ما يلى : —

« تعمل الحكومة المنتدبة على أن لا تتخذ سوريا ولبنان أى تدبير من شأنه إعطاء الأفضلية لرعايا أى دولة من دول جمعية الأمم بالنسبة لرعايا أى دولة أخرى . بما فى ذلك الشركات والجمعيات من حيث الأمور الضريبية والتجارية أو من حيث ممارسة الصناعة والحرف والملاحة وكذلك لا يفرض فى سوريا ولبنان أى معاملة متفاوتة بين البضائع المنتجة فى أحد هذه البلاد أو المرسله إليها . »

إن هذه الصيغة تعني منح جميع الدول الداخلة في جمعية الأمم حق المساواة في إمكانية إدخال بضائعها إلى السوق السورية اللبنانية كما تعني بحق هذه الدول بالاستفادة من شرط الأمة الأكثر رعاية من قبل سوريا . ولكن من غير شرط المقابلة بالمثل . ويترب على ذلك أن البلاد لم تعد حرة في وضع تعريفاتها الجمركية وإن الدول أعضاء جمعية الأمم حرة في أن لا تقابل سوريا بالمثل فلا تجعلها تستفيد من بند الأمة الأكثر رعاية . كما جرى ذلك فعلا . حين استفاد كثير من الدول من التعريفة الدنيا في سوريا بينما طبقوا حيال الصادرات السورية التعريفات المانعة .

وبديهي أنه ليس في طوق أي صناعة من الصناعات أن تعيش وتزدهر في ظل هذه المادة . ولذلك لم تقبل الرساميل الوطنية ولا الأجنبية على إنشاء الصناعات .

٢- أما الرساميل الأجنبية ولا سيما الفرنسية فلم تتعاط في البلاد إلا أنواعا معينة من المشاريع كالمواصلات التي يشترطون فيها ضمانات الخسارة . ومشاريع الماء والكهرباء وإصدار النقد التي تتمتع بالاحتكار واستثمار الموانئ والفنادق بيد أنها اشتركت ببعض الصناعات ذات الطبيعة الخاصة مثل استثمار الأسفلت والتنقيب عن البترول واحتكار التبغ (والدخان) .

وأما الرساميل الوطنية فقد كانت نادرة لانخفاض الدخل القومي في البلاد ولاستحالة الادخار . وكانت البلاد في حال ضмор نقدي وكساد في الأعمال لا يوصف . فحاولت الصناعات اليدوية القائمة أن تعيش فعاشت ولكن لأجل . ولكن جرت بعض المحاولات لإنشاء صناعة جديدة وكانت هذه المحاولات ترتدى طابعاً وطنياً حماسياً مثل معمل الكونسرده والأسمت اللتين استطاعتا العيش

واجتازتا في عهد الانتداب ظروفًا خطيرة . ومثل صناعة الجلود الحديثة التي كانت مزاحمة للجلود الفرنسية وسرعان ما اضطرت إلى التوقف عن العمل .

٣- ذلك أن من روح الانتداب أن تبقى سوريا سوقاً للصنوعات الأجنبية ولذلك كانت التعريفات الجمركية قبل عام ١٩٣١ لا تحمي الصناعة . ولا تفرق بالاستيراد بين المواد الأولية والآلات وبين المواد المصنوعة .

على أن التعريفات الجمركية السورية بدأت تسير نحو الحماية حين بدأت اليابان والمانيا تغزوان الأسواق العالمية بطريق الاغراق وفي هذه الآونة بدأت تتأسس في البلاد بعض صناعات نسيج الحرير الصناعي وصادف ذلك أيضاً رفع التعريفات الجمركية في العالم . وفي مصر والعراق مما أدى لانحيار صناعات الحرير الطبيعي السورية التي كانت مصر سوقها الطبيعية التاريخية . واستطاعت معامل النسيج الجديدة البقاء . ثم أنشئت في حلب معمل واحد للغزل والنسيج القطنى تعثر في سيره وكاد يقف عن العمل لولا أن جاءت الحرب العامة الثانية .

الحرب العالمية الثانية والصناعات السورية

كانت الحرب العامة الثانية نقطة تحول في الحياة الاقتصادية والسياسية السورية فقد حدث فيها حادثان هامان :

أولهما : أن جيوش الاحتلال الأمريكية البريطانية أنفقت في البلاد مبالغ كبيرة من الرساميل لقاء منتجات وأيدي عاملة وطنية . وقد قدر البعض هذه الأموال بثمانمائة مليون ليرة سورية .

الثاني: أن الانتداب الفرنسي لاقى حظه . وبطل العمل بصك الانتداب ولا سيما المادة الثانية المشؤومة . وكان الاستقلال السياسي وسيلة للاستقلال الاقتصادي .

هذان الحادثن كانا نقطة انطلاق سوريا في طريق التصنيع . وأديا إلى أن يحرص السوريون على تحويل قسم من الأموال الجاهزة بين أيديهم إلى آلات منتجة فأقبلوا على تأسيس صناعة جديدة فنية في أكثر نواحي الإنتاج ولا سيما الغزل والنسيج حتى بلغت الرساميل المشمرة في الصناعة مائتي مليون ليرة سورية .

ولقد ثبت أن الاستقلال السياسي ضمانا للاقتصاد القومي لأن الصناعة الجديدة الناشئة تحتاج دوما إلى حماية تساعد على الوقوف على قدميها . ولذلك صدرت سلسلة من التشريعات الآيلة إلى تنشيط الصناعة السورية وحمايتها :

١ - فمنها ما يتعلق بحماية الصناعة الوطنية مباشرة ويتجلى إما برفع الرسوم الجمركية وإما بمنع الاستيراد بصورة قاطعة حين تتصف المزاحمة بطابع الإغراق . مثل الأحكام التي منعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي تنتج الصناعة السورية مثلها . كاستيراد الزجاج والكبريت والصابون والموييليا والجوارب والكسكات والمعجنات والفواكه المحفوظة والسكاكر والمشروبات الكحولية والحقائب والملابس الداخلية والخارجية .

٢ - ومنها ما يبتغى تنشيط الصناعة وتأمين الظروف الملائمة لازدهارها ويتجلى بمنع المؤسسات الصناعية إعفاءات من بعض الضرائب مدة معينة كضريبة ريع العقارات وضريبة التمتع وضريبة الدخل . ومنح أصحاب المؤسسات الصناعية حق استثمارات

أراضي أملاك الدولة مع الموعد بالبيع لمدة خمس سنوات شريطة استعمالها في الاستثمار الصناعي .

ويتجلى بإعفاء الآلات الصناعية المستوردة من الرسوم الجمركية
٣- ومنها ما يبتغى عدم تجميد الرساميل في صناعات لا تحتاج إليها
البلاد ويتجلى بإخضاع إنشاء المصانع الجديدة أو توسيع المصانع
الموجودة إلى الترخيص المسبق من وزارة الاقتصاد الوطني .
ولا يمكن أن يمنح هذا الإذن إلا إذا أجريت عنه دراسة
اقتصادية دقيقة تثبت حاجة البلاد إليه ومدى نجاحه وإزدهاره .

كان ذلك كله سبيلا إلى إزدهار الصناعة السورية وتوسعها
فقامت في البلاد صناعات متنوعة كبيرة ومتوسطة وصغيرة
تشمل الغزل والنسيج والأسمنت والزجاج والسكر والأزوار
والأحذية والمسامير والمضخات والأقفال وغيرها . واتسعت
الصناعات القائمة واستقدمت لها الآلات الحديثة واتبعت
في ذلك كله أحدث الطرائق الفنية حتى استطاعت سوريا أن
تكفي نفسها من كثير من المواد الصناعية .

العوامل المؤثرة في الصناعة السورية

وبعد فما هي العوامل المؤثرة في الصناعة السورية . إن هذه العوامل
مختلفة الأنواع فمنها الطبيعي ومنها الفني ومنها البشري ومنها الاقتصادي .
وينبغي لنا أن نستعرضها الواحد بعد الآخر :

أولا - العامل الطبيعي :

ويقصد بهذه التسمية المواد الزراعية والمعدنية والقوى المحركة

١- المواد الأولية الزراعية : رأينا ونحن نستعرض الزراعة السورية
أنها تتج كشيئا من المنتجات الزراعية الغذائية كالحبوب

والمنتجات الزراعية الصناعية كالقطن . وكلا هذين النوعين أصبح مادة أولية للصناعات التحويلية . فالمطاحن السورية الكثيرة تطحن الحنطة وتوزعها في البلاد وخارجها . ومعامل الغزل والنسيج أنشئت لغزل القطن ونسجه بعد أن تتولى محالج القطن حلجه . هذا إلى جانب المواد الحيوانية . وهكذا أصبح يقوم حول المنتجات الزراعية طائفة كبيرة من الصناعات تستولى استعراضها فيما بعد .

٢- المواد الأولية المعدنية : لم تدرس الأرض السورية دراسة شاملة تبغى معرفة ما تحويه من المعادن . بيد أن هناك بعض المحاولات العلمية للدراسة .

أولها مخطط وضعه المهندس دوبرتره للوضع الجيولوجي لسوريا . والثاني دراسة وضعها مهندسو شركة الكسندر جيب والثالث دراسة وضعها المهندس الفرنسي أوبردولارو

في اعتقادنا أن هذه الدراسات ليست كافية وإنما يجب أن يكون في مقدمة أعمال مجلس الثروة القومية المزمع تأليفه جرد الثروات الطبيعية لسوريا ولا سيما القيام بدراسات علمية واسعة النطاق لسبر الأرض السورية ومعرفة محتوياتها . ومهما يكن من الأمر فيتبين من الوثائق المذكورة والتي يؤيد بعضها قرارات الحكومة بمنح رخص للتنقيب عن بعض المعادن في مناطق وردت في الدراسات المذكورة . أن في سوريا كميات من المعادن متفاوتة القيمة الاقتصادية نحب أن نشير إلى بعضها :

(١) المناجم المعدنية :

جاء في تقرير شركة الكسندر جيب أن الأرض السورية لا تحتوى على صخور غرانيتية داخلية ولا على ما يتصل

بذلك من صخور نارية حامضة . ولا تحتوى على حمم بركانية من نوع الصخور الأندسية والربولية . وأن العادة أن هذين النوعين يكونان متحدين بمعظم كبريتورات الفلزات من نحاس ورصاص وفضة وزرنيخ وذهب وأشمس . وكذلك يبدو النوع الأول منهما متحدا بفلزات البكمايتيت التي تشمل معدن الميكا ومركبات الأورانيوم والصخر البلورى . ولئن كانت سوريا تحتوى على سيول كثيرة من الحمم البركانية . فهذه الحمم تتألف من البازالت الذى لا يتحد عادة بمركبات فلزية ثمينة .

يبد أن هناك منطقة واحدة تقع بالزاوية الشمالية الغربية من منطقة اللاذقية هى امتداد لمنطقة واسعة قائمة فى تركيا تحتوى معدن الكروم . وهناك فلز معدنى آخر ثمين هو خام المانغنيز وهو موجود أيضا فى الزاوية الشمالية الغربية من اللاذقية .

ومعدن الحديد نادر كما قلنا . على أن هناك قليلا من الحديد فى منطقة اللاذقية . ومن يبريت الحديد فى المرتفعات الكائنة غربى حمص .

وهناك ظواهر لمعدن النحاس فى منطقة اللاذقية وفى جبل الأربعين وفى منطقة عفرين وفى جبل عبد العزيز . وكذلك فى جبل حرمون وفى مصيف معدن الرصاص . وفى العمرانية أثر لمعدن الفضة .

وهناك الملح الذى يكثر فى حفرات الانهدام فى الصحراء السورية وأهمها الجبول وتدمر وجيرود وأبو كمال وتقع الجبول على أربعين كيلو مترا من حلب ويبلغ إنتاجها ١٥ ألف طن فى السنة وتقع ملححة كيرود على ستين كيلومترا من دمشق ويبلغ إنتاجها ٥ آلاف طن فى السنة .

وهناك معدن الفوسفات فى المقارن على الحدود الأردنية وفى منطقة

السخنة وفي جبل الشيخ إبراهيم . ومعدن الكبريت في جسر السقور وتدمر ورأس العين . وهذا الأخير يستخرجه البدو من أحواضه الطبيعية الغنية بالطين ويحففونه ويبيعونه في المدن والجلس مادة هامة في صنع الأسمنت ويستثمر من منطقة اللاذقية وجيرود .

(ب) الوقود المعرفى :

الفحم الحجري : إن سوريا محرومة من الفحم الحجري إلا في مناطق الصحراء حيث يظن وجود فحم جديد لا يمكن استثماره . وكذلك فإن اللينيت موجود بكميات صغيرة في عرنة ولكنه غير اقتصادى .

البترو : ولكن الثروة التي يظهر أنها موجودة بكثرة هي البترول ويقوى هذا الظن المدخرات الكبيرة من البترول في العراق والجزيرة العربية وإيران ومتاخمة أجزاء من سوريا لتلك البلدان . ولقد درست هذه القضية بعض الدراسة من قبل إحدى الشركات (شركة البترول السورية) التي أعدت برنامجاً واسعاً للتنقيب ونالت امتيازاً بالتنقيب عام ١٩٣٨ ولكن هذه الشركة بعد أن حفرت أربعة آبار أعلنت أنها لم تجد شيئاً وأغلقت الآبار وأوقفت أعمالها ولسنا نعتقد أن هذه النتيجة حاسمة للموضوع . وقد رأينا من قبل أن الخبراء كانوا ينفون وجود أى بترول في أراضي المملكة العربية السعودية .

الأسفلت : إن في البلاد كثيراً من موارد الأسفلت وهو يستخرج في الوقت الحاضر من منطقة كفريه في شمال اللاذقية ومن جبل البشري في شرق سوريا . ويسحق كلاهما لاستخدامه مباشرة في رصف الطرق . ويقدر محتوى القار (الزفت) في كفريه بـ ١٣ في المائة .

(ج) مواد البناء :

تحتوى سوريا كميات وافرة من حجر البناء وغيره من المواد كالحجر

الكلسى والرخام والبازالت والرمل والتراب الطباشيرى الخزفي الملائمة لصنع
الأسمنت وهذه المواد متوفرة قرب دمشق وحلب .

٣ - الوقود المحركة :

البترول : إن البترول ومركباته عنصر هام فى الصناعة السورية يستعمل
كوقود فى صناعات الأسمنت والزجاج وفى توليد الكهرباء فى المعامل
الخاصة والمؤسسات العامة . وإن اطراد التقدم الفنى فى سوريا من شأنه
أن يزيد فى الحاجة إلى البترول . وسعر البترول فى الوقت الحاضر
مرتفع . ولارتفاعه أثره فى رفع أسعار كلفة الصناعة . كما رأينا أثره
فى ارتفاع كلفة الزراعة . فيجب القيام بجهد مزدوج يبتغى من جهة
إنشاء مصفاة للبترول فى سوريا عملاً بالاتفاقية المعقودة مع شركة
التابلاين ليتسنى توفير حاجة البلاد من هذه المادة الثمينة وحل أزمة
الوقود فى الآلات الزراعية والصناعية .

ومن جهة ثانية يجب بذل الجهد لحمل شركات البترول على تخفيض
أسعار المبيع مع تخفيض الرسوم على هذه المادة المستعملة فى الصناعة .
القوى الكهربائية المائية :

إن من نقاط ضعف الصناعة السورية . وعوامل ارتفاع كلفتها أنها
تنتج بنفسها القوى الكهربائية اللازمة لتسيير معاملها لعجز مؤسسات
الكهرباء عن تمرينها وهكذا نرى الشركات والمعامل تجمد من رساميلها
نسبة كبيرة تشتري بها أجهزة توليد الكهرباء وتسيير هذه الأجهزة . وهذه
الطريقة ملىة بالمخازير لأنها تبعثر الإنتاج وتزيد فى تكاليفه وتقلل من
استهلاك القوة التى تنتجها شركات الكهرباء وتجعل من الصعب تخفيض
التعريفات وتعرقل تنسيق الإنتاج الكهربائى وتنهيجه .

ولا شك أن البلاد بحاجة إلى قوة كهربائية تستعمل فى الإنارة وفى
الصناعة بأجور معقولة وبكميات كافية تتناسب مع نمو الصناعة المطرد .

وغير سبيل إلى ذلك الإسراع في إنجاز مشاريع توليد الكهرباء من الماء إذ أن سوريا تملك إمكانيات كبيرة لإنتاج القوة الكهربائية المائية . كما هو واضح من الجدول التالي :

الفرات سد يوسف باشا	٤٥,٠٠٠	—	٨٠,٠٠٠	كيلوات
العاصي بما في ذلك مشروع	١٦,٠٠٠	—	٢٠,٠٠٠	»
الغاب ومركز الغجر				
بردى	٩,٠٠٠	—	٢٠,٠٠٠	»
روافد اليرموك	١٠,٠٠٠	—	١٤,٠٠٠	»
روافد الخابور	٢,٠٠٠	—	٢,٥٠٠	»
	٨٢,٠٠٠		١٣٦,٠٠٠	

يضاف إلى ذلك ما يمكن توليده في المحطات التي تستعمل البترول . فاستثمار الفرات يؤول إلى تموين حلب ومناطق الشمال بحاجاته من الكهرباء كما أن استثمار بردى واليرموك يؤول إلى تموين دمشق . بينما تؤول المشاريع الأخرى إلى تموين مناطقها وكل ذلك سيكون من شأنه توفير الكهرباء للصناعة بأسعار معقولة .

ثانياً — العامل الاقتصادي :

ويتجلى بصعوبة التمويل وضيق الأسواق المحلية .

١ — صعوبة التمويل :

إن التمويل عنصر أساسي في الصناعة الحديثة فقد كان الصانع الصغير يحتاج إلى رأسمال صغير ليتابع عمله إذ أن سلعه كانت تصنع حسب الطلب . وكان يستوفي ثمنها سلفاً . وكان يستوفي أحيانا الأدوات الضرورية للتنفيذ .

أما في الصناعة الحديثة السورية ولا سيما في طور التجهيز وفي طور تدارك الرساميل اللازمة للإنتاج والمنشآت المختلفة . يصبح رأس المال النقدي ضروريا ومطلوباً وصعب التدارك بفائدة قليلة .

وبينما لا يتجاوز معدل الفائدة الوسطى في الولايات المتحدة ١,٥٠٪ وفي فرنسا ٣,٧٠ - ٣,٧٠٪ وفي انكلترا ٢,٠٠٪ وصل في سوريا إلى ٧٪ في المصارف الكبيرة وللكبار المشاريع بينما المصارف الصغيرة تقرض بمعدل ٩ - ١٢٪ والمرابون والمقرضون العاديون يقرضون بفائدة ٢٥٪ - ٣٠٪ .

إن غلاء الرساميل ناشئ عن ندرتها . ولا غرو فالفائدة مرتفعة دوماً في البلاد الزراعية والفقيرة في هذه البلاد الفقيرة السلطان لا يكفي الادخار لإعاشة صناعة ناشئة ولتدارك ما تحتاجه من تجهيز وآلات ضرورية .

إن الشيء الذي صنعتته الحكومة لزيادة الرساميل النقدية في البلاد لا يستهان به . فقد أخذت على نفسها أن تسمح لوزير المالية أن يكفل تجاه المصارف القروض التي عقدتها الشركات الصناعية المقفلة إما من أجل أموال تأسيسها وتجهيزها وإما من أجل الاستمرار في الاستثمار . ولا يجوز أن تتجاوز أجل القروض المكفولة ثلاث سنين ولا أن يتجاوز مقدارها نصف رأس مال كل شركة . ولقاء ذلك تخضع الشركات لرقابة الدولة المالية . ويمكن أن تكون أموالها رهناً لمنفعة الوزارة الكفيلة . وعلى هذا الأساس كفلت وزارة المالية عدداً كبيراً من الشركات على قروض عقدت مع المصرف السوري بفائدة ٥٪ وقد بلغ مقدارها مليون ليرة سورية .

٣ - ضيق الأسواق المحلية :

لكي يمكن لصناعة ما أن تعيش ينبغي لها أن تكون أسعار كلفتها بمستوى أسعار كلفة مثيلاتها في البلاد الأخرى . وبما أن الكلفة تابعة لدرجة اتقان الأدوات والطرق المتبعة في الإنتاج فإنه من الصعب مزاحمة الآلات الحديثة بالآلات التي لها أربعون سنة من العمر . كما لا يمكن مزاحمة أساليب الإنتاج الحديثة بالأساليب العتيقة . فإذا أريد لبعض الصناعات أن تبقى سائرة مع متطلبات العصر . وجب أن لا ينزل مستوى قدرتها على الإنتاج عن حد معين لأن الآلات الحديثة صممت للإنتاج الواسع كما أن أساليب الإنتاج الحديثة مبنية على نفس الأساس .

وعلى سبيل المثال . نقول بأنه لا يمكن التفكير بإنشاء فرن حديث للزجاج إلا من أجل حد معين من كمية الإنتاج اليومية لا يمكن النزول إلى ما دونها . وقد يكون هذا الحد الأدنى أكثر بكثير من حاجة بلاد محدودة بحدود ضيقة أما إذا اعتبرنا البلاد العربية المجاورة تؤلف بمجموعها وحدة اقتصادية فإن الحد الأدنى المشار إليه يكاد لا يكفي احتياجها فهل ينبغي بالنتيجة تصميم صناعاتنا على أساس احتياج كل بلد لوحده أم ينبغي القبول بمبدأ جعل الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية حقيقة واقعة وتأسيس الصناعة على ضوء هذه الحقيقة . علينا أن نقرر هذه الناحية عاجلاً أو آجلاً . وإلا فانتنا نسير نحو هاوية مؤكدة ولا يكون استقلال هذه البلاد إلا خيالاً لأن الاستقلال السياسي مرتبط كل الارتباط بالاستقلال الاقتصادي . إن انزواءنا ضمن الحدود الضيقة التي فرضها علينا الأجنبي سوف يؤدي إلى إضعاف صناعاتنا لدرجة تصبح معها عاجزة عن مزاحمة البضائع الأجنبية لأن ضيق أسواقنا

الداخلية أثقل ما تنوء به صناعاتنا الحديثة . فأربعة مصانع صغيرة تسير على الأساليب البالية مدعومة بحماية جمركية قد يتسنى لها أن تواصل إنتاجها المحدود ولكنها لا يمكن أن تكون موضع مقارنة مع الانتاج الأجنبي أى مع انتاج مصنع كبير وحديث .

١ - صعوبة إيجاد البير العاصم المخصصة :

العامل السورى ذكى وحاذق فى أعماله اليدوية . ولكن ليس له مع الأسف ماض مؤسس على أجيال متعاقبة من العمال الحاذقين . ولا فكرة واضحة عن واجباته وحقوقه . والقوانين الجديدة والقائمون على تطبيقها دون تمييز جعلته كثير التطلب بينما لم نعمل شيئاً بالمقابل لإفهامه واجباته وأهمية تطبيقها بدقة .

إن ما ينقص العامل عندنا من جهة أخرى هو فهم أهمية العمل المسند إليه وضرورة اتباع التعليمات المعطاة له حرفياً . فذكاؤه الحاد ومخيلته الخصبه تجعلانه يتصرف بالتعليمات الدقيقة مما قد يؤدى إلى نتائج وخيمة . كذلك فإن قلة اعتمادنا على أساليب الصناعة الحديثة تجعله صعب التطبع على الأعمال المشتركة .

ليست هذه النقائص على جانب كبير من الأهمية ولكنها تتطلب وقتاً وصبراً طويلاً حتى تزول وسيكفل الزمن وانتشار التعليم بجعله مساعداً أكثر فعالية منه الآن .

٢ - غلاء سعر الوقود :

أما مسألة المحروقات التى تؤلف فى بعض الصناعات ٣٥٪ من مجموع المصاريف فإنها تبدو غريبة حقاً فبلاد الشرق الأوسط تنتج فى الوقت الحاضر من البترول اللازم للصناعة العمالية نسبة

كبيرة لدرجة جعلتها في نظر الدول الغربية منطقة استيراد حيوية .
وتدخلت في شؤونها لهذا السبب .

ورغم ذلك نجد أن المحروقات الأساسية (أى الفيول أويل
والغاز أويل) تباع في سوريا ، البلد الواقع على خطوتين من أهم
منابع البترول بأسعار تزيد عما تباع به في أمريكا وفرنسا . وبما
يزيد ٥٠٪ عن سعرها في مصر . وذلك راجع بالدرجة الأولى
إلى ضعف الحكومات والوضع الموروث عن الانتداب فلم تعرف
أن تصر على هذا الشيء الرئيسى الذى هو الحصول على
محروقات رخيصة والتي بدونها لا يمكن لصناعة ما أن تعيش . وكما
قلنا سابقاً فإنه من المأمول عند ما تدخل اتفاقيات التابلاين
والانكلو - إيرانيان في حيز التنفيذ أن يزول هذا العائق الكبير .

٣ - ضعف المؤسسات الفنية المحلية :

إن من المعروف لدى كل من يشرف على صناعة ما أن الشرط
الأساسى للإنتاج المفيد هو الإنتاج المستمر دون توقف من أى
نوع كان . فالتوقف بسبب عطل ما على إحدى الآلات أو لنقص
في قطع التبديل أو لمادة من المواد الأولية . هذا التوقف يعد هفوة
كبيرة ينبغى تجنبها مهما كان الأمر .

لذلك تبذل في البلاد المتقدمة صناعاتها جهود جبارة لإصلاح
عطب ما أو تغيير قطعة بالية أو تموين المصنع بالمواد اللازمة
بسرعة بينما نرى مع الأسف بأنه لضعف التجهيزات الفنية والآلية
في بلادنا تأخذ التصليحات البسيطة وقتاً لا نهاية له لعدم وجود
ورش تصليح قادرة على ذلك أو لصعوبة الحصول على قطع التغيير
اللازمة . حتى الأدوات العادية . أما المواد الكيماوية البسيطة فلا
وجود لها في بعض الأحيان في الأسواق بكميات وافرة .

هذا الفقر في موارد البلاد المحلية يدعو أصحاب الصناعة الحذرين لتدارك كميات كبيرة من قطع التبديل . وشراء كميات كبيرة ومشكلة من الأدوات وتخزين كميات كبيرة من مختلف المواد التي يمكن أن يحتاجها . وهذا معناه بالنسبة لهم تجميد رؤوس أموال هامة . ومع ذلك وبما أنه من الصعب أن يحسب المرء حساباً لكل شيء . فقد تنقصه حاجة لا تيسر له في الأسواق فيطلبها من أوروبا أو أمريكا وينتظر لورودها أشهراً طويلة . ولا تقف هموم صاحب المصنع عند هذا الحد فعلاً ما يضطر لنقاش طويل مع الجمارك ليثبت بأن ما يطلبه ليس إلا قطعاً بديلة لمصنعه وليست بضاعة عادية لكي لا يدفع عليها ٢٥٪ أو أكثر من الرسوم .

هذا النقص الفادح في مواردنا المحلية والحاجة للرجوع إلى الخارج في كل ما تحتاجه الصناعة ووجوب الانتظار طويلاً للحصول على اللوازم المستعجلة كل ذلك يثقل كاهل الصناعة النامية .

وأنه لمن المنتظر أن تزول هذه الصعوبات شيئاً فشيئاً مع توسع وتعدد المصانع فازدياد الحاجة سيدعو إلى توفر المواد المطلوبة في الأسواق المحلية .

الجهاز الصناعي في سوريا

ليس من السهل وصف الصناعة السورية بالتفصيل وذكر استعدادها الحقيقي للإنتاج ومقدار هذا الإنتاج . وحسبنا أن نذكر لكم الخطوط البارزة من هذه الصناعة فتكون لديكم فكرة عن المرحلة التي بلغها التطور الصناعي في سوريا والجهود التي بذلت في هذا السبيل . والأهداف التي تعزم بلوغها في المستقبل .

ولقد رأينا أن نجمل القول على الصناعة السورية وأن نصفها في أصناف أربعة : الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعات الجلود وصناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية وصناعات أخرى .

الصناعات الغذائية :

فالصناعات الغذائية متعددة الأنواع بقدر عدد المواد الأولية التي تصنع منها وهي ليست متساوية في القوة والانتشار وأهم هذه الصناعات هي :

(أ) صناعة الطحين وتوابعها :

ففي البلاد مطاحن كثيرة كبيرة وصغيرة تكفي حاجاتها للاستهلاك الداخلي مع التصدير . وفيها معامل للبكرونة والبسكويت تفي بحاجاتها وقد ألحقت شركة السكر بمعملها في حمص معملا لصنع النشا من الذرة البيضاء يعيد إلى الحياة صناعة النشا التي كانت منتشرة في البلاد والتي تستخرج النشا من الحنطة . وقد اضطرت هذه الصناعة للوقوف لعجزها عن مزاحمة الإنتاج . بسبب ارتفاع أسعار الحبوب داخل سوريا .

(ب) صناعة الكونسرده وتوابعها :

عرفت سوريا منذ القديم بفواكهها وخضارها ولذلك كانت إقامة صناعة لحفظ هذه المنتجات سدا للاستهلاك المحلي وابتغاء التصدير من أهداف رجال الصناعة الأولى . وقد كانت هذه الصناعة تنتج حوالي ٢٤٠٠ طن في السنة . ثم ارتفع الإنتاج إلى ٤٤٠٠ طن في السنة أثناء الحرب الثانية تلبية لطلبات جيوش الاحتلال . ولقد وقعت في الأزمة بعد الحرب بسبب ارتفاع الرسوم على السكر في الداخل . بيد أن القوة الإنتاجية لهذه الصناعة مرتفعة إن لاهتمامها الظروف لتوفر المواد الأولية الحسنة الجنس في البلاد .

(ج) صناعة الزيوت :

صناعة الزيت قديمة في سوريا . وكانت تجرى في المعاصر الصغيرة القائمة على مقربة من حقول الزيتون . وبأساليب عتيقة .

ثم أنشئت بعد الحرب معامل كبيرة وحديثة منها « الشركة النقلية لإنتاج الزيوت النباتية » في حلب وشركة الزيت والصابون في دمشق . كما أن شركة السكر أنشأت معملا لإنتاج الزيوت النباتية تبلغ طاقة إنتاجه خمسة آلاف طن في السنة .

وزيت الزيتون هو رأس قائمة الزيوت التي تنتجها سوريا لاسيما وأن هذه الزراعة تتسع باستمرار حتى بلغ محصول الزيت لعام ١٩٥٣ مقدار ١١ ألف طن .

ويستعمل الزيت في الداخل للغذاء ولمعامل الصابون ويصدر القسم الأكبر منه إلى الخارج ويبلغ ما يصدر منه عادة ٦٠٠٠ طن في السنة .

وإلى جانب زيت الزيتون تلتج المعامل أنواعا أخرى من الزيوت كزيوت القطن والسمن والخروع والكتان والكوبرا . وقد نما إنتاج زيت الكوبرا لكثرة الطلب عليه في الدخل .

على أن الاتجاه في سوريا يميل نحو الإكثار من تصدير زيت الزيتون استفادة من أسعاره المحزية والاستعاضة عنه في الداخل بالأنواع الأخرى من الزيوت .

(د) صناعة السكر :

كانت سوريا تستهلك من السكر حوالي عشرين ألف طن في السنة قبل الحرب الثانية . وقد ازداد استهلاكها للسكر حتى بلغ ثلاثين ألف طن في العام المنصرم .

وكانت البلاد تستورد سكرها من الخارج . وقد أنشئت شركة لصنع السكر في سنة ١٩٤٦ وبنت عملها على تناوب الإنتاج الزراعي فضمنت مجموعة معاملها معملا لاستخراج السكر من الشوندر وآخر لاستخراج الفليقوز والنشا من الذرة وآخر لاستخراج الزيوت .

تبعاً للدورة الزراعية المقررة في مناطق سوريا الوسطى . وقد جعلت الطاقة الإنتاجية لمعمل استخراج السكر عشرة آلاف طن . وألحقت به معملاً لتصفية السكر الخام وتكريره وقد اتسعت المساحات المزروعة بالشوندر السكري من ٢١١ هكتاراً عام ١٩٥١ إلى ٥٩٠٠ عام ١٩٥٤ . وأنتجت الشركة عام ١٩٥٣ . من سكر الشوندر ٦٩٥١ طناً ومن تكرير السكر الخام ٢٢٦٢٢ طناً . والهمة مبذولة لزيادة الإنتاج من النوعين لارتفاع رقم الاستهلاك سنوياً مع ارتفاع مستوى المعيشة . ولذلك قررت الشركة في الشهر الماضي إنشاء معمل ثان في منطقة دمشق . وتفكر بإنشاء معمل ثالث في منطقة الفرات .

وقد ساعدت الحكومة هذه الصناعة مساعدة جلي . فنحت احتكار استيراد السكر الخام لتكريره وبيعه بأسعار محددة . وكفلتها على قروض كبرى عقدتها الشركة لدى المصارف . وحمّت إنتاجها من المزاومة الخارجية .

(هـ) صناعة التبغ :

إن صناعة التبغ انحصار حكومي . انتقل إلى الدولة السورية عقب تأميم صناعة التبغ التي كانت تمارسها شركة أجنبية اسمها « شركة انحصار التبغ والتبناك في سوريا ولبنان » وزراعة المادة الأولية منظمة مقننة معينة مساحتها بحسب الحاجة . وإنتاج الصناعة لسد حاجة البلاد .

(و) صناعات أخرى :

ولا نريد أن نطيل الحديث عن الصناعات الغذائية الأخرى . وحسبنا أن نذكر منها صناعات التبريد والسكاكر والمعلبات ومنتجات الألبان والمشروبات الروحية وغيرها .

ثانياً - صناعات الغزل والنسيج

تعتبر صناعة الغزل والنسيج الصناعة الأولى في سوريا . وهي من أقدم الصناعات السورية وأشهرها . فنذ آلاف السنين اشتهرت المنسوجات والحرائر السورية بالمتانة والجودة .

وقد كانت دودة القز - تربي في كثير من مناطق سوريا على شجيرات التوت وتنتج كميات كبيرة من الحرير الطبيعي الممتاز الذي كانت تحوله أيدي الصناع السوريين المهرة إلى نسيج رائعة من الحرير الموضى والمقصب . . حتى أن نوعاً خاصاً من هذه المنسوجات الحريرية اشتهر في البلاد الأجنبية باسم « دامسكو » نسبة إلى دمشق موطن صنعه .

وكانت هذه الصناعة - إلى ما قبل الحرب العالمية الأخيرة - تقوم على المشاريع الفردية وتستعمل فيها الوسائل القديمة البسيطة . . ولكنها تطورت بعد الحرب تطوراً كبيراً نتيجة لتكاثر الطلب على المنسوجات الوطنية . وأنشئت شركات كبرى استوردت أحدث الأنوال الميكانيكية والآلات الفنية . كشركة الغزل والنسيج في حلب وشركتي المغازل والمناسج والصناعية المتحدة في دمشق . بالإضافة إلى كثير من المصانع الكبيرة الحديثة التي يملكها الأفراد . وتعد العدة الآن لإنشاء معملين حديثين أحدهما في دمشق والآخر في حمص .

يشتغل في هذه الصناعة بفرعيها الغزل والنسيج ما لا يقل عن ٦٥٠٠٠ عامل وهو أكبر عدد من العمال يشتغلون في صناعة واحدة في سوريا ينتجون سنوياً ٢٦٠٠٠ طن من الخيوط والمنسوجات القطنية والحريرية . ويوجد الآن في سوريا ٥٨٦ مؤسسة للغزل والنسيج يملك ٤٤١ منها أفراد وتملك الباقي شركات مختلفة . أما عدد الأنوال والمغازل المستعملة في هذه الصناعة فبعد أن كان لا يتجاوز عشرة آلاف مغزل ارتفع الرقم

إلى ٩٣٨٦٠ مغزلاً عام ١٩٥٤ وارتفع عدد الأنوال إلى ٣٦٤٢ نولاً آلياً و ١٢,٠٠٠ نولاً يدوياً بالإضافة إلى عدد كبير من الآلات الأخرى المختلفة كالآلات التسديد والكر والصقل والتنفيش . وقد كانت صناعة الغزل والنسيج في السابق تعتمد على الأقطان المستوردة . أما اليوم فقد اكتفت بالأقطان السورية . ويقوم إلى جانب صناعات الغزل والنسيج صناعات للصباغة والطباعة . وكذلك في البلاد صناعة يدوية للنسيج الحريري والقطني . وفي حلب وحدها منها ٤٥٠٠ نول وفي أقصيتها ٢٠٠٠ نول وهذه المغازل قد سدت معظم حاجة البلاد وأغنتها عن استيراد كميات كبرى من الخيوط والنسيج بل أنها مدت بعض الأسواق المجاورة بالكثير من المنسوجات .

ويستهلك قسم كبير من النسيج السوري محلياً أما الباقي فيصدر إلى بعض البلدان المجاورة كالعراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية . وقد صدرت سوريا من أنواع النسيج القطني والحريري عام ١٩٥٣ ما قيمته ١٩ مليوناً من الليرات السورية .

والمنسوجات الحريرية تعتمد اليوم على الحرير الصناعي الذي احتل مكان الحرير الطبيعي لرخص ثمنه . أما الحرير الطبيعي فتصنع منه بعض أنواع الأقمشة الممتازة كالبروكار ويصدر الباقي بشكل خيوط خام إلى الخارج .

أما النسيج الصوفي فهو أقل انتشاراً في سوريا من النسيج القطني على الرغم من أن سوريا تصدر كميات كبيرة من الصوف الخام بلغت قيمتها عام ١٩٥١ مثلاً ٣٩ مليون ليرة سورية .

ومع هذا ففي سوريا بعض المعامل الكبيرة للنسيج الصوفي تنتج أجواخاً لا تقل جودة عن الأجواخ الأجنبية . كما أن هنالك عدداً كبيراً من الأنوال اليدوية لنسج الصوف تنتج بعض المنسوجات الثقيلة المعدة للريفيين . وتتفرع عن صناعة الغزل والنسيج صناعات أخرى كصناعة التريكو والجوارب والقمصان الداخلية .

وهذه الصناعات آخذة بالتوسع والانتشار وتكاد منتوجاتها تكفي الاستهلاك المحلي . ففي سوريا مثلاً ٦٩ معملاً للجوارب تنتج شهرياً ما يزيد على مليون وربع زوج من مختلف أنواع الجوارب الرجالية والنسائية بما فيها جوارب النايلون .

كما يوجد في دمشق وحدها ٤٠ مصنعاً للتريكو يشتغل فيها حوالي ٥٠٠ عامل . وتنتج أنواعاً تضاهي أحسن المصنوعات الأجنبية المماثلة . وهناك صناعة ناشئة هي صناعة حلب الأقطان وقد قيدت الحكومة استيرادها فلا يباح إلا بإذن عندما يثبت بالدرس حاجة البلاد إليها .

ثالثاً - صناعات مواد البناء

صناعة الأسمنت

تأسست أول شركة سورية لصنع الأسمنت في دمشق عام ١٩٣٠ وأنشأت معملها في دمر (قرب دمشق) على مقربة من مصادر مادته الأولية تلبية لحاجات الاستهلاك المحلي . وقد كان هذا المعمل ينتج حوالي خمسة آلاف طن شهرياً . ولكن الشركة وسعت معملها منذ سنة تقريباً فأصبح يحتوي على ثلاثة أفران تنتج شهرياً ما يزيد على ١١,٠٠٠ طن من الأسمنت . وفي الطريق إليها فرن جديد ينتج يومياً ٣٥٠ طناً فيصبح الإنتاج الشهري ٢٠٠,٠٠٠ طن . وكذلك أنشئت في حلب عام ١٩٤٨ شركة مساهمة أخرى لصنع الأسمنت . وظهر إنتاج معملها في الأسواق في شهر أيار من عام ١٩٥٢ ويبلغ إنتاج المعمل الجديد شهرياً حوالي ٥,٠٠٠ طن وقد قفز إنتاج سوريا من الأسمنت نتيجة لذلك من ٣٨,٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢٢٧,٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ إذ بلغ إنتاج معمل حلب نحو ٧٨٥٠٠ طناً في عام ١٩٥٣ وبلغ إنتاج معمل دمشق ١٤٨٥٠٣ طن . ومن المنتظر أن يبلغ الإنتاج مائتي ألف طن خلال السنين القادمة بعد أن تدخل بعض الإصلاحات على الأفران القديمة في معمل دمشق . وقد ألفت في مطلع العام الحاضر أربع شركات أخرى

لصنع الأسمنت في كل من حلب وحمص وحماء واللاذقية .
ويعتبر الأسمنت السوري من أجود أنواع الأسمنت وترتبه المتوفرة
في الجبال المحيطة بمناطق صناعته تبشر بمستقبل كبير . وربما نشأت معامل
أخرى لسد الحاجات العمرانية المتزايدة في البلاد . وقد ساعد على نمو الحركة
العمرانية البدء بتنفيذ مشاريع الري وقرار إعفاء الأبنية الجديدة من قيود
قانون الإيجارات .

صناعة الزجاج

وصناعة الزجاج من الصناعات القديمة المنتشرة في أنحاء البلاد السورية .
وقد كانت هذه الصناعة حتى نهاية الحرب الأخيرة تتبع الأساليب البدائية
وتصنع باليد ، أما مادتها الأولية فكانت تؤخذ من الزجاج « الخردة »
المكسر . ومع ذلك فقد استطاعت هذه الصناعة أن تكفي حاجات
الاستهلاك المحلي أثناء الحرب عندما توقف استيراد المصنوعات الزجاجية .
بما جعل المصانع اليدوية الصغيرة تتعدد وتنتشر إلى درجة كبيرة حتى بلغ
إنتاجها لعام ١٩٤٤ مقدار ستة ملايين قطعة من الكؤوس والقوارير
والصحون ومصابيح النور . فلما انتهت الحرب هبط إنتاجها أمام الاستيراد
الأجنبي فبلغت مليوناً ونصف المليون في عام ١٩٤٧ .

وفي عام ١٩٤٦ تأسست شركة سورية مساهمة برأس مال قدره سبعة
ملايين ليرة سورية لصنع الزجاج والأواني الخزفية . وقد أقامت هذه
الشركة مصنعاً ضخماً يعتبر أحدث مصنع في الشرق الأوسط ذا ثلاثة أفران
يستطيع أن ينتج من أنواع الزجاج السادة والمحجر ومختلف الأواني
والقوارير الزجاجية ما وزنه ٢٠ ألف طن سنوياً . وانشأ المعمل أيضاً معملاً
لصنع الكرتون . وثلاثة محركات لتوليد حاجاته من الكهرباء . وقد لاقت
الشركة بعض الصعوبات في أول عهدها ولكنها تغلبت عليها مع الزمن بعد
أن تكونت لديها طبقة من العمال الحاذقين فارتفع إنتاجها من ٩ أطنان يومياً

في عام ١٩٥١ إلى ١٧ طناً في عام ١٩٥٣ و ٢٠ طناً في عام ١٩٥٤ . وهي تسد حاجة البلاد من الزجاج ١٩٥٣ ، ٢٠ .

وهذه الصناعة تتلقى مساعدة الحكومة على شكلين : فاستيراد أكثر المصنوعات الزجاجية ممنوع . كما أن الدولة كفلت الشركة لدى المصرف السوري لقاء استقراضها منه .

رابعاً - صناعات أخرى

ولا نريد أن نمنع في التفصيل وإنما نكتفي بسرد الصناعات الأخرى كصناعات دبغ الجلود (وتنتج ٢٧٠٠ طن سنوياً) وصنع أحذية الجلد والمطاط والمصنوعات الجلدية وصناعة الصابون العريقة والحديثة (وتنتج ألفاً وخمسمائة طن سنوياً وتصدر منها سوريا ١٥٤٠ طناً) والكبريت والمنتجات الصيدلانية والروائح العطرية . وتكرير البترول وتخصير العرقسوس والمسامير والدبابيس والرافصات والبلاستيك والأواني المنزلية . وهذه الصناعات ما تزال في بدء التأسيس ولكنها سريعة التطور والنمو .

القسم الثالث

التجارة السورية الخارجية

سنتكلم اليوم على التجارة السورية الخارجية وسنقسم بحثنا أقساما ثلاثة:

أولا — تطور الميزان التجارى للاتحاد الاقتصادى السورى اللبنانى ، عجزا أو وفرا منذ عهد الانتداب الفرنسى حتى الوقت الحاضر ، والعوامل التى أدت إلى هذا التطور .

ثانيا — تطور السياسة الاقتصادية السورية ، وعوامل تطورها .

ثالثا — الصلات التجارية السورية مع البلاد العربية .

أولا — تطور الميزان التجارى السورى :

إن وضع سوريا الجغرافى يجعلها صلة التجارة بين الشرق والغرب فعلى حدودها البرية تلتقى آسيا وإفريقيا ، بينما تصلها سواحلها بالعالم الأوروبى ، وقد استفاد ابنائها من هذه المزية فى مختلف أدوار التاريخ وكانت حلب ودمشق وسيطتين لتبادل منتجات هذه القارات ، وقد احتفظتا بمزيتهما هذه طيلة الحكم العربى والعثمانى .

فلما انتهت الحرب العامة الأولى ، وقسمت أجزاء الامبراطورية العثمانية بين فرنسا وانكلترة ، وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، بينما وضعت فلسطين ولبنان والعراق والأردن تحت الانتداب البريطانى ، وتجلى هذا العمل الانفصالى ، من الوجهة الاقتصادية باقامة حواجز جمركية بين هذه الدول ، بعد أن كان اقتصادها واحدا .

وهكذا وجدت سوريا ولبنان محاطتين بحواجز جمركية فى الشمال

والشرق والجنوب ، منقطعتين عن بقية الجسم العربى ، مضطرتين للبحث عن أسواق جديدة ، ولكن اقتصادهما ربط عمليا بالاقتصاد الفرنسى ، كما ربط تقدمهما بالنقد الفرنسى ، فقاما فرنسا نتائج سياستها الاقتصادية دون أن يكون لهما يد فيها ، وتحملا أثر الهزات النقدية والاقتصادية والسياسية التى أصابتهما بين الحربين الأولى والثانية ، الأمر الذى لم يتيح لهما إقامة كيانهما الاقتصادى على أسس ثابتة .

ومن الرجوع إلى احصاءات التجارة الخارجية يتضح أن الميزان التجارى كان عاجزا عجزا فاحشا طيلة هذا الدور البالغ ثلاثين سنة ، وكان العجز يتجلى بنقص مستمر فى التصدير ، كما كان يتجلى بنقص فى الاستيراد ما كان يترافق مع زيادة السكان ، ولا شك أن هذا النقص كان يعود لسببين ، أحدهما حقوقى ، هو سياسة الباب المفتوح ، وثانيهما اقتصادى يتجلى بعدم كفاية الانتاج . أما سياسة الباب المفتوح فإنها حين حرمت سوريا من وضع أى تدبير جمركى ثأرى ، ومن عقد أى اتفاق اقتصادى على أساس المقابلة بالمثل ، أدت إلى عدم نمو انتاجها ، وإلى عجزه عن مقاومة المزاومة الأجنبية . وأما عدم كفاية الانتاج فقد تجلى بكون البلدين استمررا طيلة عهد الانتداب على استيراد كثير من المنتجات الغذائية الأساسية كالحنطة والأرز والزيوت النباتية ومنتجات الألبان ، الأمر الذى يدل على أن سياسة الانتداب كانت قليلة العناية بتقوية مصادر الانتاج الوطنى ، وإنما كان همها بسط سلطانها السياسى ، والاحتفاظ بسوريا ولبنان كبليدين مستوردين للانتاج الفرنسى .

أيام الحرب العامة الثانية :

ثم جاءت الحرب العامة الثانية ، وكانت علاقات سوريا ضعيفة مع الأسواق الخارجية ، ولا سيما حين كانت سوريا خاضعة لحكومة فيشى ، ولكن لما احتل الحلفاء سوريا ولبنان ، دخل البلدان فى كتلة الحلفاء الاقتصادية وفى نطاق مبادلاتهم التجارية . ولقد بقى عجز الميزان مستمرا لهبوط التصدير طيلة أيام الحرب ، حتى بلغت نسبة الصادرات للواردات

نسبة ٤١٧ في المائة في عام ١٩٤٢ بعد أن كانت ٦٧ في المائة عام ١٩٣٨ ثم عادت الصادرات للزيادة حتى بلغت حين الانفصال الجمركي بين سوريا ولبنان ٤٦ في المائة عام ١٩٥٠ .
بعد الانفصال الجمركي :

أما بعد الانفصال الجمركي بين سوريا ولبنان فقد تحسن وضع الميزان التجاري لسوريا فكانت نسبة الصادرات للواردات ٩٤ في المائة تمة عام ١٩٥٠ و ٩١ في المائة لعام ١٩٥١ و ١٠٢ لعام ١٩٥٢ و ١٢٢ لعام ١٩٥٣ . على أنه يجب تصحيح أرقام الاستيراد والتصدير الواردة في الاحصاءات ، لأن الاحصاءات الجمركية مبنية على السعر الرسمي لأثمان الاستيراد أي على أساس ٢٢٠ تقريرا للدولار بينما هو حوالي ٣٦٠ للدولار في السوق الحرة فإذا أجرينا الحساب التقريبي ، كان الميزان التجاري قريبا من التعادل في عام ١٩٥٣ لا في حال وفر كما هو ظاهر الاحصاءات .

وقد استمر الميزان التجاري في تحسنه المطرد ، فقد كان عجزه لعام ١٩٥١ مقدار ١٢٦ مليون ليرة - بعد اجراء تصحيح الاحصاءات على الشكل المبين سابقا - فأصبح في عام ١٩٥٢ مبلغ ١٠٧ ملايين ليرة وبلغ في عام ١٩٥٣ نحو ٧٦ مليون . ولا شك أن التحسن يعود إلى تزايد الانتاج وتزايد التصدير رغم زيادة الاستيراد والجدول المجزأ التالي يصور الوضع الاقتصادي تصويرا صادقا :

الاستيراد	التصدير	العجز	
٢١٨	٢٩٢	١٢٦	١٩٥١
٤٤٤	٣٣٧	١٠٧	١٩٥٢
٤٨٤	٤٠٨	٧٦	١٩٥٣

ومع أن احصاءات عام ١٩٥٤ لم تظهر بعد ، فمن المنتظر أن يطرده تحسن الميزان التجاري بسبب ازدياد انتاج القطن وتماسك اسعاره وزيادة مجموع

التصدير بنسبة ١٦ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٥٤ عما كان عليه في عام ١٩٥٣ وذلك على الرغم من هبوط أسعار الحبوب . أما الاستيراد فقد ارتفعت قيمته خلال الفترة ذاتها بمقدار ٢٠ بالمائة ولم تزد كميته بأكثر من ٢٣ ٪ عما كانت عليه مما يدل على أن أسعار المستوردات ظلت محافظة على مستواها .

تحليل التجارة الخارجية :

إذا لاحظنا أنواع المواد المصدرة والمستوردة نجد أن التصدير يزداد بزيادة الإنتاج الصناعي الزراعي ، وأهم المواد التي تصدرها سوريا هي القطن والقمح والشعير والحبوب الأخرى والصوف والتبغ والزيت وجذور السوس والمنسوجات والزجاج وغيرها .

أما الاستيراد فنشأ الزيادة فيه زيادة المحروقات والمواد الانتاجية من آلات وأدوات وبعض سلع أخرى يقتضيها ارتفاع مستوى الدخل القومي وتحسن مستوى المعيشة . وكذلك فإن التصدير السوري يتجه معظمه نحو لبنان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة .

ثانياً — تطور السياسة الاقتصادية السورية :

إن المادة ١١ من صك الانتداب كانت قضت على سوريا ولبنان أن يأخذا بسياسة الباب المفتوح أي أن يطبقا على جميع الدول الداخلة في جمعية الأمم نفس الرسوم والمعاملة الجمركية ، وأن لا يطبقا أي معاملة تفضيلية بحق أي منها دون الأخرى — الا مع البلاد المجاورة أو البلاد غير العضوة في جمعية الأمم — وكان يترتب على ذلك تطبيق معاملة الأمة الأكثر رعاية على جميع الدول من غير شرط المقابلة بالمثل ، وقد أساءت البلاد الأخرى الاستفادة من هذا الشرط الذي أضر بالبلاد خلال ربع قرن ، ففرض على التجارة السورية اللبنانية قيوداً ثقيلة بينما كان يستفيد من شرط الأمة الأكثر رعاية . ولذلك بقي البلدان لا يربطهما بالعالم معاهدات اقتصادية ، الا مع

البلاد المجاورة — كما سنرى — ومن جهة ثانية فقد عاش البلدان بين الحربين تحت نظام الحرية الاقتصادية ، وكانا يأخذان بتعريف جمركية واحدة ، تطورت من تعريف عامة موحدة ، تطبق على جميع البضائع المستوردة أو المصدرة مهما كان منشؤها أو مقصدها إلى تعريف مزدوجة منذ عام ١٩٢٤ أى تعريف يتألف أساسها من تعريفتين مستقلتين :

تعريف قصوى هي النظام الجمركى الذى يجب أن تخضع له البضائع الناشئة من بلاد لا يحق لها الاستفادة من التعريف الدنيا .

وتعريف دنيا خاصة بالبلاد العضوة فى جمعية الأمم والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، ثم أضيف إلى التعريف النسبية تعريف نوعية ورفعت التعريفات شيئا فشيئا ، ولكن المهم فى ذلك أن السياسة الجمركية كانت تستوحى غايات ضرائبية تبغى إملاء الخزينة ليس إلا ، وكانت التدابير التى تهدف إلى انماء البلاد وحماية إنتاجها نادرة موجهة ضد الاغراق اليابانى والألمانى .

السياسة الاقتصادية بعد الانفصال الجمركى :

إن مصير التجارة السورية مرتبط بنمو إنتاجها الزراعى والصناعى ونمو الدخل السورى القومى ولقد رافقت التجارة هذا النشاط فبدأت تزدهر وتتسع وتقلب وجه المدن السورية وقد توسلت الحكومة إلى ذلك بطرائق مختلفة :

١ — عقد المعاهدات التجارية مع البلاد الأجنبية والعربية ، فقد عقدت سوريا اتفاقات تجارية مع الهند واليونان واليابان وتشيكوسلوفاكيا وسواها وأخذت فى جميع الاتفاقات التى عقدها بمبدأ الأمة الأكثر رعاية احتفاظا بحقوقها بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية على البلاد العربية دون سواها .

٢ — إنشاء المناطق الحرة : فقد أنشأت سوريا منطقتين جمركيتين فى دمشق واللاذقية وهى عاملة على إنشاء منطقة ثالثة فى حلب مما يساعد

التجارية العملية ومن أجل تعويد التاجر السوري على الاتصال المباشر مع الأسواق الخارجية ، إذ منع الاستيراد إلا من بلد المنشأ ، كما منع الاستيراد بواسطة وكيل غير سوري مما زاد في عدد التجار المسجلين في السجل التجاري حتى / ١٦٧٥٢ / تاجرا في نهاية عام ١٩٥٣ .

ثالثا - العلاقات التجارية السورية مع البلاد العربية :

كانت البلاد العربية الآسيوية خاضعة للسيادة العثمانية حتى الحرب العامة الأولى ، وكانت تؤلف مع بقية أجزاء الامبراطورية وحدة اقتصادية متماسكة ، وسوقا تجارية واسعة لا يقوم بينها حاجز أو عائق . ثم أسفرت الحرب عن زوال الدولة العثمانية ، فكان لكل من اجزائها مصير يختلف باختلاف السياسة العالمية ، والاتفاقات السرية ، وأصبحت الأجزاء دولا منفصلا بعضها عن بعض ولكل منها نظام خاص للحكم . وإدارة اقتصادية متميزة . فعمل الانتداب على توجيه اقتصاد فلسطين والعراق والأردن وسوريا ولبنان الوجهة التي يقتضيها مصلحة الدولة المنتدبة ، بينما بقيت الدول الأخرى مثل مصر والعريضة السعودية واليمن تحتفظ كل منها بخطةها الاقتصادية التي تتطلبها ظروفها . على أن ارتباط المصالح بين البلاد العربية كان أقوى من الانفصال السياسي ، فعلى الرغم من اتباعها لسلطات وسيادات مختلفة بقيت مضطرة بحكم الحوار وتشابك المنافع إلى الاستمرار في الصلات التجارية باعتبارها أجزاء من سوق طبيعية متكاملة ، لاسيما وقد أجازت معاهدة لوزان وقتئذ ، كما أجاز ميثاق مؤتمر التجارة والعمل الدولي ، منذ بضع سنين ، أن تتضمن الاتفاقات التي تعقد بين هذه المجموعة الإقليمية ، شرائط تميزها عن الدول الأجنبية . وقد عقد مثل هذه الاتفاقات فيما بينها ونشأ عن ذلك نمو في المبادلات التجارية ، ومنحلول فيما يلي إلقاء نظرة سريعة على هذه العلاقات ونتائجها .

بين سورية والمملكة الأردنية

إن الصلات بين سورية والمملكة الأردنية أوضح دليل على تشابك المصالح، وتكامل السوق التجارية فقد كان اتفاق عام ١٩٢٣ هو الأساس الذي قامت عليه صلات البلدين التجارية حتى عام ١٩٥٠. وكان يقضى باعفاء المواد الزراعية والصناعية والطبيعية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية، باستثناء التبغ والمشروبات الروحية.

وبدئى أن ينشأ عن ذلك توثق للعلاقات التجارية المشتركة، حتى بلغت صادرات سوريا ولبنان إلى الأردن حوالى ٩٪ من مجموع صادراتهما، وكان الميزان التجارى فيما بينهما لمصلحة سوريا ولبنان بصورة مستمرة.

على أن حرب فلسطين وما تلاها من الكوارث التى أدت لانتساع رقعة المملكة الهاشمية الأردنية أدت إلى إعادة النظر بالأوضاع الاقتصادية القائمة بين البلدين، فقامت بينهما مفاوضات اقتصادية أسفرت عن اتفاق تجارى تبودلت وثائق إبرامه فى ٢٣ نيسان ١٩٥٣ بدمشق، وبنى على حرية تبادل الانتاج الزراعى والحيوانى، ونظم تبادل المنتجات الصناعية، وشؤون الترانزيت والنقل وأعطى وخفض بعض الرسوم الجمركية.

ولقد بلغ مجموع استيراد سوريا من المملكة الأردنية ٣,٠٠٩,٩٤٠ ليرة سورية لعام ١٩٥٠، و ٤,٣٥٤,٠٣٥ عام ١٩٥١ و ٥,٩٩٨,٥٨٩ عام ١٩٥٢، بينما بلغت صادراتها إليها ٩,٤٠٩,٠٠٦ لعام ١٩٥٠ و ٨٥٢,٣٤٧ عام ١٩٥١، و ١٦,٨٤٥,٥٣٥ عام ١٩٥٢.

إن أهم مستوردات سوريا من الأردن هى الخضار والفواكه والصوف والجلود، وأهم صادراتها إليها هى الحبوب والمنسوجات والمواد الصناعية الأخرى.

بين سوريا والعراق

لم يعقد بين سوريا والعراق أى اتفاق تجارى أو اقتصادى طيلة عهد الانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان ، ماعدا اتفاقية للترانزيت عقدت عام ١٩٢٥ بين العراق وبين سوريا ولبنان وتعلق بتجارة الترانزيت عبر سوريا ولبنان ، وكان ذلك ناشئا عن رغبة العراق بعدم الاعتراف بالانتداب الفرنسى ومنذ عام ١٩٥٠ قامت بين البلدين المفاوضات لعقد اتفاق تجارى بينهما أسفرت عن توقيع وفدى المفاوضات فى بغداد على مشروع اتفاقية تجارية تنص على تنسيق وتنمية العلاقات الاقتصادية القائمة فى كل من البلدين ، وعلى أن يمنح كل من البلدين منتجات البلد الآخر مزايا جمركية تؤول إلى تنشيط التبادل وإثرائه ، وتتجلى بأعفاء بعض المنتجات من الرسوم ، وبتخفيضها عن البعض الآخر وعلى أن يقدم كل بلد منهما للآخر تسهيلات تتعلق بالإقامة لممارسة الأعمال التجارية أو الصناعية ، وعلى منح سوريا منطقة جمركية حرة فى البصرة وعلى منح العراق منطقة حرة فى اللاذقية ، والأمل أن يبرم الاتفاق قريبا بصورة نهائية .

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق تجارى بين البلدين فقد كانت المبادلات التجارية بينهما نامية .

وبلغ استيراد سوريا من العراق ٩٧٧,٦٩١,٩٥٠ عام ١٩٥٠ و ٨٩٢٨,٨٠٠ عام ١٩٥١ ، و ٨,٥٢٦,٢٧٦ عام ١٩٥٢ ، بينما بلغت صادراتها إليه ٣٤٢,٤٤٤ عام ١٩٥٠ و ٢٠,٢٤٩,٣٢٧ عام ١٩٥١ و ١٧,١٧٦,٣٣٢ عام ١٩٥٢ .

وأهم المستوردات السورية من العراق هى المشية والجلود والأصواف وأهم الصادرات السورية إليه هى الصابون والمنسوجات على اختلاف أنواعها .

بين سوريا والمملكة العربية السعودية

إن الصلات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وسوريا تقوم في الرقت الحاضر على الاتفاق التجاري المنعقد بينهما في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ ، والذي ينص على تسهيل تبادل منتجات البلدين ضمن أنظمة الاستيراد والتصدير النافذة فيهما . على أن هذا الاتفاق لم يكسب سوريا أية أفضلية في الأسواق العربية السعودية ، لأن أنظمة الاستيراد في المملكة واحدة لجميع الدول ، وبالتالي كانت تجعل البضائع السورية على قدم المساواة مع البضائع اليابانية المتمتعة بالمساعدات الحكومية في سبيل غزو الأسواق الخارجية .

بلغ مجموع الاستيراد السوري من المملكة العربية السعودية ١,٢٦٨,٧٩٦ عام ١٩٥٠ ، و ٣,٥٥٥,٣٤٤ عام ١٩٥١ و ٧,٩١٢,٠٤٤ عام ١٩٥٢ . وبلغ مجموع صادرات سوريا إليها ٧,٤٤٣,٠٩٩ عام ١٩٥٠ و ٨,٤٩١,١٥٥ عام ١٩٥١ و ١٠,٣٣٢,٩٥٤ عام ١٩٥٢ .

وأهم المواد المستوردة هي البترول والجلود ، وأهم المواد المصدرة هي المنسوجات والحبوب وأصناف الياشير والمنتجات والصناعية .

بين مصر وسوريا

إن العلاقات الاقتصادية بين مصر وسوريا خضعت لسلسلة من الاتفاقات التجارية التي عقدت بينهما منذ عام ١٩٢٨ ، وكان آخرها الاتفاق الذي أبرم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ .

وقد نص في هذا الاتفاق على أنه يستهدف الوصول بالعلاقات التجارية بين البلدين إلى أقصى حد مستطاع في حدود النظم الاقتصادية القائمة في كل منهما . فأذن لكل منهما بتصدير طائفة من منتجاته إلى بلد الآخر في حدود

امكانياته الاقتصادية ، ولم يتضمن هذا الاتفاق اتفاق مدفوعات وإمّا نص على تسوية المدفوعات وفقاً لأحكام الرقابة العامة على عمليات النقد الأجنبي المعمول به في كلا البلدين .

ولقد طلبت الحكومة السورية أخيراً إعادة النظر في الاتفاق المذكور في سبيل زيادة المبادلات التجارية بين البلدين لاسيما بعد أن أجرت الحكومة المصرية بعض التعديلات على أنظمة القطع في بلادها .

كان الميزان التجاري بين الطرفين منذ عام ١٩١٩ - ١٩٣١ لمصلحة سوريا ولبنان ، لكنه انقلب منذ ذلك الحين فأصبح لمصلحة مصر حتى الآن ما عدا السنتين الأخيرتين إذ عاد الميزان التجاري لمصلحة سوريا ، وليس ذلك ناشئاً عن زيادة التصدير السوري إلى مصر ، ولكن عن عدم إباحة تصدير بعض المنتجات المصرية التي اعتادت سوريا استيرادها من مصر . وعن سياسة الحماية التي اتبعتها الدولة المصرية منذ عام ١٩٣١ وأدت إلى تقييد استيراد بعض الأصناف الأخرى ونأمل أن تسفر المفاوضات عن تعديل هذا الاتفاق على وجه يضمن نمو مبادلات البلدين .

ان مجموع استيراد سوريا من مصر بلغ ٣,٨١٦,٧٩٤ عام ١٩٥٠ و ٣,٧٠١,٥٤٠ عام ١٩٥١ ، و ١,٣٧٠,٩٦٥ عام ١٩٥٢ .

وبلغ بمجموع صادرات سوريا إلى مصر ٥,٩٠٩,٩٢٠ عام ١٩٥٠ و ٧,٢٣,١٦٠ عام ١٩٥١ ، و ١٤٩٠,٤٥١٠ عام ١٩٥٢ .

وأهم مستوردات سوريا من مصر هي الأرز والاسفلت والأفلام والنسيج الصوفي . وأهم صادراتها هي الماشية وأصناف اليايش والقهر الدين والحبوب .

(١٩٦١ - ١٩٦٠ م) رتبة مبالغ المبادلات التجارية

تتمثل في مجموع المبادلات التجارية بين سوريا ولبنان من جهة ولبنان من جهة أخرى .

العلاقات الاقتصادية

بين سوريا ولبنان

تجتاز العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية في الوقت الحاضر مرحلة تعتبرها مرحلة انتقالية بين اتحاد اقتصادي صريح وانفصال اقتصادي سافر والظروف الاقتصادية والعربية العالمية تقضي على البلدين أن يختارا بصراحة بين أحد الحلين المذكورين . وأن يتجه اختيارهما نحو الحل الصحيح . الاتحاد الاقتصادي .

على أن فهمنا لمستقبل هذه الصلات ومصيرها يحتم علينا أن نعرض لماضيها وحاضرها . فنتبعها في تطوراتها ومراحلها ونميط اللثام عن خفاياها وعن القوة المؤثرة فيها . ليتسنى لنا أن نرسم أمامنا صورة المستقبل . ونهى . للاقتصاد السوري أن يسير في طريقه المحتومة نحو أهدافه السامية لا سيما والتجربة السورية اللبنانية نموذج للدولة الموحدة ومصاعبها .

كان الاتحاد الاقتصادي . ولا يزال . أساس العلاقات السورية اللبنانية . فالبلدان كانا جزءين من وحدة اقتصادية جمركية قديمة هي الدولة العثمانية حتى إذا آل أمرهما إلى الانتداب الإفرنسي أبقى على وحدتهما الاقتصادية ضمن ما دعى « بدول الشرق » منذ سنة ١٩١٩ حتى ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ بدأ اتحادهما الاقتصادي في أشكال وصيغ مختلفة من اتحاد جمركي واتحاد اقتصادي أو تعاون اقتصادي تفضيلي مع انفصال جمركي .

أولا في عهد الانتداب الفرنسي (عام ١٩١٩ - ١٩٤٣)

كان لبنان وسوريا جزءين صغيرين من وحدة اقتصادية وجمركية واسعة هي الامبراطورية العثمانية . فلما احتلتها الجيوش الإفرنسية بقيا يؤلفان وحدة

اقتصادية وجمركية ضمن مادعي « بدول الشرق الواقعة تحت الانتداب الإفرنسي » ، فقد قسمت سوريا في قسم كبير من عهد الانتداب إلى دول منفصلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري بعضها حيال الأخرى . كدولة دمشق ودولة حلب . ودولة العلويين ودولة جبل الدروز . وسنجد اسكندرونة . ولكن كان يؤلف بينهما الانتداب وينظمها في جهاز اقتصادي واحد وتشريع واحد يصدر عن المفوض السامي . ولما قضت الظروف بتوحيد بعضها في الاتحاد السوري . ثم في الجمهورية السورية . بقيت منفصلة عن لبنان سياسيا ولكنها جميعا كانت تعيش في وحدة اقتصادية تامة . وكانت هذه الوحدة تشمل مختلف مظاهر الصلات الاقتصادية من وحدة جمركية ونقدية وضرائبية ومن حرية انتقال مطلقة لرؤوس الأموال والأشخاص ومن حرية عمل كاملة .

أما السلطة التشريعية التي كان لها حق البت في الشؤون الاقتصادية الخاصة بكل دولة من الدول فكانت من خصائص المفوض السامي . يمارسها بواسطة جهاز من المستشارين الماليين والاقتصاديين عن طريق اصدار القرارات . أما الشؤون المشتركة بينهما فكانت إدارتها من خصائص المفوض السامي أيضا وكان يستأنس برأي جهاز يدعى « مؤتمر المصالح المشتركة » أو مجلس المصالح المشتركة .

ولقد كانت السياسة المالية الاقتصادية تنعكس في الميزانيات السنوية التي كانت توضع أيام الانتداب . فكان هناك نوعان من الميزانيات . النوع الأول ميزانيات خاصة بالدول الواقعة تحت الانتداب . وتتولاها الحكومات المحلية تحت اشراف المفوض السامي ورقابته التي يمارسها بواسطة المستشارين أو مباشرة هي ميزانيات - الدولة السورية والجمهورية اللبنانية وحكومة اللاذقية وحكومة جبل الدروز وكان تدخل المفوض السامي يخف قليلا أثناء فترات الحكومات المحلية .

النوع الثاني - ميزانية أو ميزانيات مشتركة بين الأراضي الواقعة تحت

الاتحاد الفرنسي يتولاها المفوض السامي مباشرة، وليس للحكومات المحلية حق الاعتراض على هذه الميزانية المشتركة خاصة بالشؤون والدوائر التي يشمل مداها مختلف البلاد الواقعة تحت الاتحاد الإفريقي مثل دوائر:

الجمارك والبرق والبريد والديون العمومية ومراقبة الشركات ذات الامتياز والخطوط الحديدية ودائرة الآثار والأوقاف الإسلامية والمصالح العقارية ومصرف الإصدار ومصلحة الحجر الصحي والجيش ومكتب الجراد الدولي ومصلحة الارصاد الجوية ودائرة حماية الملكية الأدبية والتجارية والفنية والصناعية.

وكانت الميزانية تتضمن وارداتها ونفقاتها. أما الواردات فكان القسم الأكبر منها يرد من الجمارك. وأما النفقات فكانت عبارة عن نفقات دوائر الجمارك وأقساط الديون العمومية العثمانية. ونفقات الاتحاد المدنية. ونصيب البلاد من نفقات جيش الشرق. وكانت النفقات العسكرية تشكل ٥٣٪ من مجموع النفقات المشتركة يضاف إليها ٢٪ تمثل نفقات الأمن العام و ١٢٪ تمثل نفقات دوائر الجمارك و ١٣٪ تمثل نفقات الأشغال العامة الاستثنائية و ٢٪ لنفقات الاتحاد المدنية. أما النفقات الأخرى ذات النفع العام فكانت تبلغ ١٨٪.

ولقد طرحت مسألة توزيع الواردات والنفقات على دول سوريا ولبنان منذ سنى الاتحاد الأولى. من الوجهة النظرية على الأقل. ووضع مقاييس لكيفية التوزيع بذيت على عدد السكان. وعلى طاقة الاستهلاك. وعلى رقم الأعمال أما في الواقع فقد كان عدم مساواة فاحش في المعاملة بين سوريا ولبنان. فكان الأصل أن توزع النفقات بنسبة توزيع الواردات باعتبار اللغيم بالغرم. ولكن التوزيع الحسابي خالف هذه القاعدة وجاء حسب الجدول التالي:

نسبة مئوية من النفقات	نسبة مئوية من الواردات	
٣٣	٤١	لبنان
٥٠٥	٤٢٥٩	سوريا
٨٥٥	٧٥٩	اللاذقية
٦٥٣	٦	اسكندرونة
١٥٧	٢٢٢	جبل الدروز
١٠٠	١٠٠	

فيقبن من هذا الجدول أن لبنان استفاد من ٤١ ٪ من الواردات بينما لم يشترك في النفقات إلا بنسبة ٣٣ ٪. بينما اشتركت سوريا بنسبة ٥٠ ٪ من النفقات ولم تستفد إلا من ٤١ ٪ من الواردات .

ثم إن التوزيع بقي نظرياً أى أن المفوض السامى كان يحتفظ بما يفيض عن النفقات ويستعمله حين الضرورة كأن يساعد ميزانية إحدى الدول أو يقوم بمشروع عمرانى مثل مطار طرابلس أو رى العاصى . وفى المدة التى مرت بين ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وزعت الأموال الموفرة كما يلى : -

سوريا	اسكندرون	جبل الدروز	اللاذقية	لبنان
٣٢٥٦ فى المئة	٥٥٥	٢٥٣	٦٥٥	٥٨٥٥

إن وقوع الحرب العامة الثانية وما اقتضاه من اتباع سياسة جديدة فى الاقتصاد والإدارة : أضاف أجهزة جديدة لدوائر المصالح المشتركة . فأعلن المفوض السامى سياسة رقابة القطع فى سوريا ولبنان تلافياً للنقد الأجنبى ورغبة فى رقابة الاستيراد والتصدير واعتبر البلدين من حيث رقابة الاستيراد والتصدير بلداً واحداً خاضعة للرقابة فى معاملاته مع الخارج وذلك عن طريق جهاز اسمى « بمكتب القطع » .

ثم إن خطر المجاعة أثناء الحرب حداً بالمفوضية إلى إنشاء مصلحة

دعيت مصلحة الميرة . تمارس خصائصها في البلدين فتحسرك تجارة الحنطة وتحدد أسعار استهلاكها وتقوم بتوزيعها في سوريا ولبنان .

وإلى جانب هاتين الدائرتين أنشئت « دائرة الإعاشة » وكان هدفها تسعير الأرزاق والحاجات الضرورية وتحديد حصص الاستيراد والتصدير والقضاء على الاحتكار والحيلولة دون ارتفاع الأسعار . وكانت تتولى توزيع حصص (كوتا) سوريا ولبنان من الاستيراد التي كان يعينها مجلس تمويل الشرق الأوسط .

سياسة الانتداب الاقتصادية والمالية

كانت خزينة المصالح المشتركة تستعمل لتمويل قسم كبير من نفقات الانتداب ولذلك كان هدف السياسة الجمركية جباية أكبر مقدار من الرسوم دون النظر إلى أثر ذلك في الإنتاج الوطني ، ودراسة التعريفة الجمركية طيلة عهد الانتداب تثبت هذه الحقيقة . وفضلا عن ذلك فقد كانت المادة (١١) من صك الانتداب تقضى بإعلان سياسة الباب المفتوح في البلاد الواقعة تحت الانتداب أى بمعاملة أعضاء جمعية الأمم معاملة الأمة الأكثر رعاية . بدون شرط المقابلة بالمثل وبمنع سوريا ولبنان من منح أى تعريفة تفضيلية لأى دولة من الدول — عدا البلاد المجاورة — وهكذا حرم البلدان من استقلالهما في التعريفة الجمركية ومن حقهما بوضع الشروط التي تلائم مصالحهما في الاتفاقات التجارية .

ولقد كان هذا النص أساس السياسة الاقتصادية طيلة عشرين سنة فعطل التجارة وعرقل الاستيراد والتصدير ، ولكن البلاد الأخرى لم تكثف بالاستفادة من الباب المفتوح بل أساءت الاستعمال بأن صار بعضها يمارس الإغراق أو يقيد الاستيراد والتصدير ويفرض على الاقتصاد السوري واللبناني معاملة سيئة مع استفادته من شرط الأمة الأكثر رعاية .

أما السياسة الاقتصادية الداخلية . فكانت سياسة الحرية الاقتصادية

وقلما تدخلت الحكومات المحلية بالمشاريع الاقتصادية . وإنما بدأ التدخل أثناء الحرب العامة الثانية ولا سيما بعد دخول الحلفاء سوريا ولبنان عام ١٩٤١ .

ولقد كانت جيوش الحلفاء بحاجة إلى خدمات السكان لإنشاء الطرق والأبنية والسكك والاستحكامات ومنتجات البلاد من الأغذية . فنالت الخدمات والبضائع وطرحت لقاءها مقادير كبيرة من الثروات في التداول مما رفع مستوى المعيشة . وخلق في البلاد نواة الصناعة الجديدة . ووسع مساحة الأراضي المزروعة .

على أن نصيب الحكومات المحلية . حتى بعد استقلالها عام ١٩٤٣ كان ضئيلاً في السياسة الاقتصادية إذ كان ذلك من شأن لجان مختلطة بين سوريا ولبنان والسلطة العسكرية . فكانت السلطات العسكرية تتعهد بتموين البلاد والسلطات المحلية تعنى بتوزيع الاستيراد . وأنشئت من أجل ذلك مؤسسات مختلفة كالميرة واللجان الاستشارية للاستيراد والتصدير .

فمن أجل توزيع المواد الأولية والبضائع الاستهلاكية بين سوريا ولبنان ألقت الحكومتان السورية واللبنانية لجاناً استشارية وظائفها .

١ — دراسة وبيان الحد الأدنى من حاجات سوريا ولبنان من البضائع المستوردة .

٢ — حاجات البلدين من البضائع المنتجة فيهما مع تقدير ما يمكن تصديره .

٣ — دراسة أفضل الوسائل لإيصال البضائع للمستهلكين بأفضل الشروط وقد تطورت هذه الحالة وأصبحت تتناول تأمين توزيع الكميات المستوردة بين الدولتين لا بين الأفراد فقبلت الدول الحليفة هذا الصلب وبقبوله دخل عنصر جديد في تنظيم التجارة بين سوريا ولبنان وفي جغرافية

الشرق الأدنى الاقتصادية إذ صارت سوريا لليرة الأولى تستورد حاجاتها بنفسها من غير حاجة للوساطة اللبنانية.

ثانياً — بعد انتهاء الانتداب

استمر نضال الشعب السوري في سبيل استقلال سوريا وسيادتها ووحدتها حتى الحرب العامة الثانية. وقد خيل أن هذا النضال سيؤتي ثماره في فترة معاهدتي التحالف والصداقة المعقودتين بين سوريا وفرنسا. وبين لبنان وفرنسا عام ١٩٣٦. ولكن فرنسا نكلت عن عهدها واستمرت في حكم سوريا ولبنان حكماً مباشراً حتى انتهى حكم الانتداب بالمعاهدة السورية الإفريقية المنعقدة عام ١٩٤٣.

ولقد كانت معاهدة عام ١٩٣٦ تنص على إجراء مفاوضات بين سوريا ولبنان من أجل استلام سلطات التشريع والإدارة التي كان يمارسها المفوض السامي في المصالح المشتركة. وأسفرت المفاوضات عن اتفاق صوفر المعقود عام ١٩٣٧ والذي يقر مبدأ استقلال كل من البلدين بإدارة جماركه إدارة منفصلة مع أمله بأن لا يؤول ذلك إلى أضعاف الصلات الاقتصادية بين البلدين ولكن معاهدة عام ١٩٣٦ لم تنل موافقة المجلس الإفريقي فسقطت واستمر الانتداب حتى معاهدة عام ١٩٤٣. وقد نصت هذه المعاهدة على إنهاء قضية المصالح المشتركة ونقلها إلى دولتي سوريا ولبنان المستقلتين. وبدأت بين الفريقين مفاوضات في شتوة أسفرت عن اتفاق مؤرخ في ١ تشرين الأول ١٩٤٣ دعى باتفاق شتوة. ويعتبر المعول الأول في صرح الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان.

١ — اتفاق شتوة عام ١٩٤٣

(١) هذا الاتفاق رجع بالبلاد من وحدة اقتصادية كاملة — في ظل الانتداب — إلى اتحاد جمركي بين دولتين منفصلتين اقتصادياً فنص على أن يُلَف لبنان وسوريا منطقة جمركية واحدة ذات وحدة

جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون أية ضريبة أو رسوم جمركية. وإنما يكون للبلدين إدارة جمركية واحدة تمارس عملها بنظام جمركي واحد.

(ب) ثم إن هذا الاتفاق بحث في تصفية المصالح المشتركة وصنفها صنفين — أحدهما يجب أن تستمر إدارته المشتركة كالجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ومراقبة حصر الدخان والثاني يجب أن تترك إدارته فوراً لكل من الحكومتين ضمن أراضيها كمصلحة البارود والأمن العام ومراقبة الشركات ذات الامتياز المحلية وإدارة البرق والهريد والآثار وكل دائرة لا تدخل في الصنف الأول.

(ج) أما إدارة المصالح المشتركة الداخلة في الصنف الأول فيتولاها مجلس مشترك يدعى « بالمجلس الأعلى للمصالح المشتركة » وهو يدير هذه المصالح ويحدد ميزانيتها وملاكها ويعين موظفيها ولكنه لا يتمتع بالصفة التشريعية التي كان يتمتع بها المفوض السامي. فقد رأى أن وضع التشريع في يده هذه الهيئة المشتركة يعني الاتحاد الاقتصادي والسياسي بين البلدين ويمس السيادة القومية ولا تزال طفلة غضة. فاتفق على أن يقوم المجلس المشترك بإعداد التشريع التشريعية ويعرضها على مجلس الوزراء في سوريا ولبنان المفوضين من السلطتين التشريعتين في البلدين بإقرارها.

(د) وضع الاتفاق أساساً مؤقتاً لتوزيع واردات الجمارك بين سوريا ولبنان وجعل نصيب سوريا ٥٦٪ وحصة لبنان ٤٤٪.

(هـ) وقد عقد هذا الاتفاق لمدة سنتين قابلتين للتجديد. واتفق على أن يقوم الفريقان بمسعى مشترك لدى السلطات الفرنسية من أجل استلام هذه المصالح المشتركة.

عاش هذا الاتفاق حتى آذار ١٩٥٠ واجتاز البلدان خلال تطبيقه

فترات عصيبة من الخلافات والمناقشات حول السياسة الاقتصادية التي يجب أن يستوحىها الاتحاد الجمركي السوري اللبناني وحول حل بعض القضايا المتعلقة بين البلدين .

٢ - السياسة الاقتصادية للمجلس الأعلى للمصالح المشتركة :

بدأ المجلس الأعلى للمصالح المشتركة أعماله منذ عام ١٩٤٤ . وحاول أن يدير السياسة الجمركية للبلاد عن طريق الحلول المؤقتة ليوفق بين مطالب الإنتاج السوري وبين مصالح الاستيراد اللبناني واستطاع أن يقوم بالعبء في السنين الأولى للاتفاق . وأن يؤخر أسباب تعارض المصالح دون أن يزيلها . ولذلك وقع الاصطدام الذي أدى إلى الانفصال الجمركي .

والحق أن وحدة جمركية كالتى كانت تربط بين سوريا ولبنان كانت تفترض وجود انسجام فى السياسة الاقتصادية الداخلية لكل من البلدين لاسيما والقضايا المالية أصبحت جزءاً من السياسة الاقتصادية . لذلك كان المنطق يقضى بتشابه نواحي التشريع المالى والاقتصادى فيما لثلا يؤول تفاوت الرسوم إلى التأثير على الأسعار فى الداخل والتجربة تثبت أن الاتحاد إذا أريد له البقاء والنمو يجب أن يؤول بصورة تدريجية إلى توحيد الواردات الاقتصادية وتشريعها وإلى إيجاد وحدة اقتصادية .

عل أنه لم يكن من الممكن تأمين هذا الانسجام لما وجدته الفريقان من صعوبة فى التوفيق بين مصالحهما .

فالحكومة اللبنانية كانت ترى لبنان بلداً تجارياً قبل كل شئ يعيش أكثر ما يعيش على صادرات غير مرئية . دونها كثيراً صادراته المرئية كالفواكه مثلاً . هذه الصادرات كثيرة الأنواع نذكر منها - المرفأ وخدماته لبلاد الشرق الأوسط جميعاً - ولا سيما بعد ضياع مرفأ حيفا - أرباح الوساطة التجارية بين الشرق والغرب ولا سيما بين بلاد المتوسط . تجارة النقود والذهب

والسياحة والاصطياف . السوق السورية . وكان يصعب على لبنان موازنة مدفوعاته إن لم يعتمد على هذه الموارد .

أما سوريا فقد كانت عقيدة حكوماتها المتعاقبة وجوب اتباع سياسة اقتصادية تنشط الإنتاج تعتمد على تصدير إنتاجها الزراعي والصناعي لتسديد أثمان مستورداتها . لذلك كانت تميل نحو التوجيه الاقتصادي مع ما يقتضيه من قيود ورقابة على الأعمال التجارية . بينما كان لبنان يعمل على أساس الحرية التجارية التي تزدرى بالقيود وتكر التوجيه الحكومي . مما أتاح لبيروت أن تكون سوقا عالميا للنقد وأن تجتذب إليها الرساميل التجارية . ولا سيما من سوريا .

وبينما كانت الجهود تبذل للتوفيق بين سياستي البلدين المختلفين اختلفا أساسياً فوجئت سوريا بانفراد لبنان بعقد الاتفاق النقدي مع فرنسا سنة ١٩٤٨ الأمر الذي طرح على بساط البحث علاقات البلدين من جديد . وبصورة واقعية أظهر عجز نظام الوحدة الجركية عن الاستمرار إن لم تدعمه عناصر اتحادية أخرى .

٣ - الاتفاق النقدي اللبناني الإفرنسي عام ١٩٤٨ .

كان النظام النقدي لسوريا ولبنان طيلة عهد الانتداب واحداً وكانت الليرة اللبنانية معادلة لليرة السورية باعتبار أن كلا منهما تعادل ٢٠ فرنكا فرنسيا . ولكل منهما قوة الإبراء في بلد الآخر . وقد استمر الحال على ذلك حتى دخول الحلفاء سوريا أثناء الحرب العامة الثانية . ففي ذلك الحين كان عقد اتفاق بين فرنسا الحرة وبين بريطانيا في سبيل الاستمرار على الحرب . ونص في جملة أحكامه على ارتباط فرنك فرنسا الحرة بالجنيه على أساس سعر الجنيه ١٧٦,٢٢٥ فرنكا فشمل الاتفاق بين سوريا ولبنان وأصبح سعر الجنيه ٨٨٣,١٢٥ قرشا سوريا . وبعد زوال الانتداب الإفرنسي عام ١٩٤٣ عقد اتفاق نقدي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٤٤ ودعيت سوريا ولبنان للانضمام

إليه فوقاً بروتوكولا ملحقاً يعيد الليرة السورية إلى كتلة الفرنك . ويجعل الليرة السورية تعادل ٢٢,٦٥ فرنكا ويجعل الاسترلينية تعادل ٨٨٣,١٢٥ قرشا سوريا . ولقاء دخول سوريا ولبنان في كتلة الفرنك تعهدت لهما فرنسا بالمحافظة على سعر تعادل الليرة السورية والفرنك بالنسبة للنقد الاسترليني بمعنى أنه إذا هبط الفرنك بالنسبة للاسترليني وآل هبوطه إلى هبوط قيمة الفرنكات التي تغطي النقد السوري . فإن فرنسا تزيد كمية هذه الفرنكات وتكملها بحيث تصبح معادلة لسعرها بالاسترليني .

وبالفعل عندما هبط الفرنك عام ١٩٤٥ دفعت فرنسا لمصرف سوريا ولبنان مبلغ ١٦٠٦ مليار فرنك سدا لعجز التغطية بالنسبة للجنيه الاسترليني الناشئ عن الهبوط . الأمر الذي حدا بالأوساط المالية الفرنسية إلى تعديل هذا الاتفاق . ففي ٣٠ أغسطس أرسلت الحكومة الفرنسية مذكرة للحكومتين تبلغهما نقض الاتفاق المذكور . فرفض البلدان النقض الوحيد الطرف . ثم صير إلى مفاوضات طويلة كان فيها الفريقان السوري واللبناني فريقا واحدا متضامنا . وكانت التعليلات المشتركة تعطي للمندوبين بعد الاتفاق على صيغها (اتفاقا شتورا ٢٨ كانون الأول ١٩٤٧) . وإذ طالّت المفاوضات وكانت فرنسا قادمة على تخفيض جديد . أبلغت الحكومتين إنذارا بوجوب الوصول إلى اتفاق في موعد معين . فانفرد لبنان بقبول الإنذار وانفرد بعقد اتفاق تقدي مع فرنسا في شباط ١٩٤٨ .

وفوجئت سوريا ببلاغين أحدهما صدر عن وزارة المالية اللبنانية والثاني عن بنك سوريا ولبنان يعلنان أن العملة السورية لم تعد تتمتع بقوة الإبراء في لبنان . ويدعوان « لاستبدال الأوراق النقدية المكتوب عليها عبارة سورية بأوراق نقدية مكتوب عليها عبارة لبنان . ويكون هذا الاستبدال على أساس ليرة لبنانية لكل ليرة سورية ، وأعطى حاملو النقد السوري فرصة ثمان ساعات فقط ليبدلوه باللبناني . أخذت ذعر في الأسواق اللبنانية وظن أن الليرة السورية فقدت قيمتها وأنه لن تقوم لها قائمة مادامت فرنسا قد عدلت لحن ضللتها .

ولكن الرأي العام السوري أظهر رباطة جأش نادرة . وثقة بنفسه وبمستقبله ، فلم يفر من الليرة السورية ولم يفقد ثقته بها فبقيت محافظة على قوتها الشرائية وكأنه لم يحدث شيء جديد . وانصرفت الحكومة بعد ذلك لمعالجة قضية الإصدار من حيث الأساس ، وبعد محاولات لإقامة نظام نقدي مستقل . عقدت سوريا اتفاقا نقديا مع فرنسا يعتبر بمثابة تصفية لحقوق المصرف السوري في الإصدار . خرجت به سوريا من كتلة الفرنك . واستعادت حريتها في تنظيم نقدها والتصرف بمدفوعاتهما وموازنة مبادلاتها .

لقد كان الاتفاقان النقديان اللذين عقدا بين فرنسا وبين سوريا ولبنان مختلفين كل الاختلاف مما أدى إلى تأثير اقتصاد أحد البلدين بأمور قد لا تؤثر في اقتصاد الآخر . ثم ان البلدين كانا يعيشان في وحدة جمركية . وكانت الرساميل والبضائع تنتقل بينهما من غير قيد الأمر الذي أدى لحدوث ظاهرة جديدة . هي اختلاف سعر الليرة السورية عن الليرة اللبنانية بالنسبة للنقود الأجنبية . وظهور « فرق » بينهما في التداول .

كان مجلس المصالح المشتركة خلال ذلك مستمرا في أعماله لتنسيق المصلحتين وكانت صلاحياته تمدد مرة بعد مرة . ولكن الأمور تأزمت بعد ظهور قضية الفرق بين النقدين ، وبعد تعديل لبنان بعض أنظمة الضرائب ، وشكت سوريا من أن الاستمرار على سياسة الباب المفتوح يزيد في عجز الميزان التجاري . ويفقر البلدين من ثروتهما ويهدد صناعاتهما الناشئة .

اتفاق تموز ١٩٤٩ الاقتصادي والمالي :

فأبلغت سوريا الحكومة اللبنانية مذكرة شرحت فيها وجهة نظرها بالصلات السورية اللبنانية وبأنه صار من المتعذر استمرار وضعها الحاضر ولا سيما بعد ظهور فرق بين النقدين يعادل (٣ - ٧ في المائة) مما يحمل السوريين خسائر فاحشة . وبعد اضطراب سوريا لاتباع سياسة توجيه اقتصادي . وعرضت على لبنان اختيار أحد حلول ثلاثة - إما الوحدة

الاقتصادية على أساس مشروع قدمته . وإما إصلاح النظام الحالى وإدخال التعديلات عليه على أساس مشروع قدمته . وإما إعلان نظام التبادل الحر بين البلدين .

فأعقب هذه المذكرة مفاوضات أسفرت عن اتفاق عقد في ١٩٤٩/٧/٨ وقد استبعد هذا الاتفاق المشاريع المقترحة إذ تقتضى دراسات طويلة وأقر المبادئ التالية .

١ - اتخاذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لإزالة الفرق الموجود بين النقيدين .

٢ - إلغاء أو تخفيض الرسوم على المواد الأولية التى لا تنتجها البلاد . واللازمة للصناعة .

٣ - زيادة الرسوم الجمركية على بعض المصنوعات المستوردة .

٤ - توحيد نظم القطع بين البلدين وتوحيد الرسوم المحلية .

ولم يكتب لهذا الاتفاق أن يعطى كل نتائجه المتوقعة إذ لم تتخذ الحكومة اللبنانية أى تدبير لإزالة الفرق بين النقيدين أو لتوحيد معدل الضرائب على البضائع التى تنقل بينهما . ولم تمنح لحماية الصناعة الوطنية والحد من استيراد الكماليات الأمر الذى أدى لاستنزاف ثروات البلدين إذ بلغ عجز ميزانها التجارى وقتئذ ٤٠٠ مليون ليرة ورافق ضعف التصدير هبوط فى الأجور والأسعار . وخيف أن يؤول الأمر إلى كارثة تصيب الاقتصاد السورى وصناعاته الناشئة وزراعته الكثيرة التكاليف . ومستهلكة الذى يحمل عبئا ثقيلا من الضرائب فاضطرت الحكومة السورية مرة ثانية إلى تذكير لبنان بالأمر الواقع وإلى طرح المشكلة بوضوح وشجاعة .

الانفصال الجمركى بين سوريا ولبنان :

ففى ١٤ آذار ١٩٥٠ أرسلت الحكومة السورية مذكرة إلى الحكومة

اللبنانية أشارت فيها إلى أن تجارب السنين السبع التي مرت في ظل الاتحاد الجمركي دلت على أن الاتفاقات المؤقتة عنصر ضعف واضطراب في سياسة المصالح المشتركة يضاف إلى ذلك انفراد لبنان في تحديد سياسته النقدية والضريبية. مما أخل بتوازن المصالح بين البلدين وأضر بسوريا وأخذت على لبنان عدم تنفيذه أحكام اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩. الأمر الذي أدى لاختلال في حركة التجارة والمدفوعات بين البلدين. وخلصت من ذلك إلى أن الوحدة الجمركية قد فشلت. وأن من الخير للبلدين إقامة وحدة اقتصادية بينهما تتناول توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات الضرائب. على أن تدار المصالح المشتركة والجمارك على قدم المساواة. وطلبت إلى الحكومة اللبنانية إبداء رأيها في مبدأ الوحدة الاقتصادية في غضون مدة لا تتجاوز ٢٠ آذار ليتسنى التفاوض على أساسها وختمت مذكرتها بأنه «إذا كانت الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ. فالحكومة السورية تعتبر ذلك إنهاء للوحدة الجمركية الحالية. وترى نفسها مضطرة لإقرار الحصة التي تتفق مع مصالحها».

لم تنتظر الحكومة اللبنانية ٢٠ آذار لتعطي جوابها. وإنما سيطرت عليها عاطفة التحدي فتسرع بإرسال مذكرة جوابية إلى الحكومة السورية بتاريخ ١٠ آذار دفعت فيها عن نفسها تهمة مخالفة العقود. وألقت على سوريا تبعه الخلافات وأبدت استعدادها لإعادة النظر باتفاق شتورا لعام ١٩٤٣ لإكمال نقائصه. أما ما يتعلق بالوحدة الاقتصادية فقد كان جوابها السلبي صريحا يجب إيرادها كما هو : —

«إذا كان البلدان مكملين لبعضهما في الشؤون الاقتصادية. فلا يمكن أن يتجاوز هذا الواقع حد انتهاج سياسة تركز على تنسيق اقتصادي يحفظ ل كلا البلدين طابعه واختصاصه ووضع الطبعي. كما أنه لا يمكن التسليم بما تضمنه الاقتراح السوري بشأن النقد إذ أن تحقيقه يفرض حتما توحيد الإصدار وعناصر التغطية كما ينتج عنه توحيد في العمل المالي والاقتصادي والتشريعي

والسياسي . وفي ذلك انتقاص من سيادة الدولتين . فضلا عن أنه يؤدي حتما إلى إضعاف النقد اللبناني دون أن يعزز النقد السوري . وإذا لم تأخذ الحكومة السورية بوجهة نظرها فإنها « تحتفظ لنفسها بانتهاج السياسة التي تراها متفقة مع مصالحها » .

كانت هذه المذكرة مفاجأة للهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية - الذين اسفوا لها كما أسف واضعها فيما بعد - إذ كانت نكوصا عن اتفاق شتورا لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بإزالة الفروق بين النقيدين وكان من المنطقي أن تعمل سوريا حسبا جاء في الجواب اللبناني على « أن تثبت نقدها بالوسائل التي تراها » وأن تستعيد حريتها في معالجة شؤونها الاقتصادية والنقدية وفق مصلحة البلاد فرأت اتخاذ بعض تدابير انتقالية مؤقتة دفاعا عن النقد السوري اتخذها مجلس الوزراء على أن تطبق اعتباراً من صباح ١٤ آذار ١٩٥٠ . وتتاول تطبيق أنظمة القطع على العمليات الجارية بين سوريا ولبنان . ومنع سفر السوريين إلى لبنان إلا بإجازة تعطى عند الضرورة . وإقامة مراكز جمركية على الحدود لقمع التهريب ومنع نقل البضائع الأجنبية من لبنان إلى سوريا باستثناء المحروقات والبضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من رسم الجمر .

ثم عرض الأمر على الجمعية التأسيسية السورية وقدمت اللجنة الاقتصادية تقريراً في الموضوع ذهبت فيه أكثريتها إلى « أن الحكومة السورية محقة في اتخاذها التدابير التي اتخذتها بعد أن عملت حكومة لبنان على قطع العلاقات الاقتصادية بينها » وأوصت الجمعية بإقرار تدابير الحكومة وبعدم العودة إلى التعامل مع لبنان كما كان في السابق إلا بعد إقرار الوحدة الاقتصادية التامة . أما في لبنان فإن الحكومة اللبنانية أعلنت إعفاء الخبواب واللحوم والأجبان الأجنبية المستوردة من الرسوم الجمركية . ثم منعت استيراد الإنتاج السوري عدا الجلود والصفوف مما اضطر سوريا إلى إيقاف الاستيراد والتصدير مع لبنان . وقررت الاستقلال بمرافأ سوريا تنشئه في اللاذقية .

بعد الانفصال :

كان للانفصال نتائج فورية هامة . فقد لوحظ في سوريا تضاعف دخل الطوايع والبرق والبريد . وزيادة أعمال المصارف . ونشاط الصناعة . ولوحظ أكثر من ذلك كله عودة التجارة إلى سوريا بعد أن بارحتها إلى لبنان . وحدث ذلك لما صار من الواجب استيراد البضائع الأجنبية مباشرة .

بلد المنشأ . لم يعد مركز بيروت هاما بالنسبة للتجارة السورية فبدأت حركة واسعة لتأسيس الشركات والوكالات التي تقوم بالوساطة بين سوريا والخارج .

أما في لبنان فإن قيود انتقال الأفراد أصابت تجارة المفرق في بيروت وطرابلس وأضررت بالفنادق ومدن الاصطياف . وقد تضررت تجارة الجملة ونصف الجملة في بيروت وطرابلس وكسدت الثمار والخضار اللبنانية . وانكمش الإنتاج الصناعي . مما أدى إلى ازدياد كلفته ووقعت الصناعة اللبنانية في أزمة شديدة .

فأمام الاستياء الشعبي لم يسع الحكومة اللبنانية إلا أن تعود إلى المفاوضات مع سوريا فاجتمع وزير المالية للبلدين في ٣ تشرين الأول ١٩٥٠ . وقدمت سوريا مشروع وحدة اقتصادية على أساس التبادل الحر للمنتجات الزراعية والتبادل المقيد للمنتجات الصناعية . وعلى أن تؤمن سوريا حاجات لبنان من الخنطة وعلى أن يتعهد لبنان أن لا يستورد من الخارج منتجات يصنع مثلها في سوريا أو أصنافا تعتبرها سوريا مواد كالية . ولم تقبل الحكومة اللبنانية هذه المقترحات وقدمت مقترحات مقابلة . ولكن جود التجارة في طرابلس — بسبب الانفصال — وغيرها من المدن أدى إلى اضطرابات واضرابات . ولم ينته اضطراب طرابلس إلا حين منحت الحكومة زراع الفواكه في طرابلس مليون ليرة كتعويض عن خسائر الموسم بسبب الانفصال ثم عقد اتفاق في كانون الأول ١٩٥٠ نص على تبادل المنتجات

الزراعية في حدود حاجات الاستهلاك حسب التعريف الجمركية ١٨
وفي ١٤ آذار صرح مدير الجمارك السورية عقب سنة من الانفصال أن
الواردات الجمركية السورية بلغت ٤٠ مليون ليرة بينما كانت حصة سوريا
من الجمارك قبل الانفصال ٢٧ مليوناً .
عودة إلى الاتفاق :

لما ولي حسين العويني الحكم في ربيع عام ١٩٥١ استؤنفت المفاوضات
مع سوريا . وفشلت عقب رفض الحكومة السورية إطلاق حرية السفر
إلى لبنان واستؤنفت المفاوضات بعد ذلك في أيام حكومة عبد الله اليافي
وانتهت باتفاق ٤ شباط ١٩٥٢ الذي وضع حداً لحالة التوتر بين البلدين
وكان عامل وئام بينهما . واستطاع أن يحل كثيراً من القضايا المعلقة .

اتفاق ٤ شباط ١٩٥٢ :

أمام الإلحاح الشعبي وسوء الأحوال الاقتصادية في لبنان استطاع اليافي
التحرر من كبار المستوردين ونجح في إنهاء مفاوضات استمرت منذ حزيران
١٩٥٠ . ويعقد اتفاق ٤ شباط سنة ١٩٥٢ الذي يمكن تلخيصه فيما يلي :

- ١ - يصبح التبادل الزراعي حراً .
- ٢ - التبادل الصناعي يقسم إلى ثلاثة طبقات :-
(أ) المنتجات التي يعتبرها الطرفان محلية وتستفيد من الإعفاء الجمركي .
(ب) المنتجات الخاضعة للتعريفه الدنيا .
(ج) المنتجات الخاضعة للتعريفه العادية وهي المنتجات التي تتضمن مواد
أجنبية أكثر من ٣٥ في المائة .

٣ - قبلت سوريا مبدأ حرية انتقال رعايا الدولتين في نطاق مصلحة
الدفاع الوطني .

٤ - المبادلات التجارية : تقبل سوريا باستيراد المنتجات الأجنبية من لبنان أما الاستيراد من بلاد المنشأ فيتم في نطاق المصلحة التجارية للبلدين .

٥ - الـ ٤٤ مليون ليرة : يقبل الجانب السوري بما اتفق عليه أيام حسي الزعيم . إذ اتفق على أن يجري الدفع بحواله على الخزينة الإفريقية التي تدفع المبلغ للبنان فركات .

٦ - عجز سكة د . ح . ت : تقبل سوريا تحمل نصف العجز .

٧ - شركة بترول العراق يخضع حل المسألة إلى لجنة خاصة .

٨ - الترانزيت : بقيت أحكام الترانزيت على ما هي عليه .

وعقدت الاتفاقية لسنة .

استقبل الاتفاق باستحسان في سوريا ورؤى ملائماً للزراع ولمستهلك الاتاج اللبناني وللزراعة السورية وللصناعة السورية ولا سيما النسيج والجلود المدبوغة .

أما في لبنان فلقى استقبالا فاترا . وما عدا الانعزالين رآه الجميع عاملا هدوء بين بيروت ودمشق إذ ينهى خلافا ووضع عصيا يتجاوز نطاق الاقتصاد ويفتح الباب لاتفاق أفضل .

وتلا هذا الاتفاق اتفاقات أخرى مددته وعدلت بعض أحكامه . ولا تزال المفاوضات بين الفريقين من أجل وضع أساس دائم للعلاقات الاقتصادية بين بلدين خلقا ليكونا وحدة اقتصادية .

ثالثا - العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا في الوقت الحاضر

لا تزال العلاقات الاقتصادية بين البلدين في موقف حيرة وانتظار فكل من الفريقين موقف معروف . ونظارية يؤمن بها . ومصلحة يدافع عنها .

أما موقف لبنان فتمليه اعتبارات كثيرة منها الاقتصادي العلى ومنها

البعيد عن هذا النطاق . ويمكن تلخيص هذا الموقف فيما يلي :
 إن السياسة الاقتصادية الوحيدة التي تلائم الاقتصاد اللبناني . كما أرادت
 أوضاعه الجغرافية والتاريخية أن تكون هي سياسة الحرية والابتعاد عن
 التدخل والتنظيم والتقييد . وهي سياسة من شأنها نمو دخله القومي . ومضاعفة
 صادراته غير المرئية . ذلك أن لبنان أصبح بعد الحرب سوقاً مالية عالمية
 تضاهي هونغ كونغ . يشمر فيها كثير من الممولين الوطنيين والأجانب
 رساميلهم في المضاربة وفي تجارة العملة . وفي أعمال المصارف ولا ينمو هذا
 النوع من التجارة الا في جو الحرية .

ولبنان بلد ساحلي يملك المرافئ وأجهزة التجارة والمخازن وتقاليده
 تجارية قديمة ويجب أن يقوم بدوره كمون لبلاد الشرق وكستورد كبير من
 أجلها . وإن هذه التجارة الواسعة وما يتصل بها من خدمات ومصالح هي
 سر بقاء لبنان ومصدر حياته . فكل تحديد للاستيراد وكل تنشيط للصناعة
 على حساب الاستيراد يخالف مصلحة لبنان . ولذلك كان شعار هؤلاء
 « الاستيراد أو الموت » .

ثم أن لبنان بلد حبه الطبيعة بمن آيا تجعله بلد إشتهاء واصطياف وسياحة .
 ولذا يجب أن يبقى رخيصاً . أي يجب إباحة الاستيراد من غير قيد . وعدم
 حماية الإنتاج الوطني بتعريفات جمركية مرتفعة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار .
 أما إذا طرحت الحكومة سياسة الحرية وسلكت الطريق الذي تسلكه
 سوريا وتدعو لبنان إليه . أي طريق الاقتصاد الموجه فيترتب على ذلك
 أن مبدأ التدخل لن يقف عند الحماية الجمركية بل سيقضى تدخل الدولة
 ورقابتها في التجارة والضرائب وسائر نواحي الاقتصاد . وسيستوحى مبادئ
 الوحدة الاقتصادية التي تقترحها سوريا بما يقارب بين تشريع البلدين
 ونظمهما . وما قد يؤدي لوحدة سياسة لا يرضى عنها هؤلاء الانعزاليون .
 ومع اعتراف هؤلاء أن في الوحدة تقوية للصناعة اللبنانية . باعتبار أن
 سوقها هي السوق السورية . وباعتبار أن سوريا مصدر مادتها الأولية .

وباعتبار أن ذلك يجعل مصلحتها ومصلحة عمالها ورساميلها متضامنة مع مصلحة سوريا مما يهدد السيادة اللبنانية .

هذه هي أفكار دعاة الانعزالية في لبنان . ولا تزال تلاقى اذناً مصغية لدى الحكام . ولكن هؤلاء ليسوا كل لبنان . ففيه فريق يدعو إلى الوحدة الاقتصادية وإلى أكثر منها . وفيه فريق معتدل يضم جمهور رجال الأعمال والصناعة . وقد أعرب هذا الفريق عن رأى وسط في اجتماع عقد في بيروت مع الحكومة اللبنانية . ضم ممثلي الهيئات الاقتصادية في لبنان .

١ - هذا الفريق يدعو لوحدة جمركية واقتصادية مع سوريا . إذ يكون من شأن ذلك توسيع السوق الداخلية . وإطلاق حرية نقل الأموال والأشخاص .

٢ - ويدعو إلى صيانة حرية التجارة والواقع النقدي الحالي . وهو لا يمانع بتشيط التجارة والصناعة والزراعة . ولكنه يطالب بحرية لبنان بتجارة العملة التي تعود بمبلغ أربع مائة مليون ليرة سنوياً ولذا يرفض أى اتفاق نقدي يربط ما بين النقدين .

٣ - وبانتظار انتهاء المفاوضات على هذه الأسس . في سبيل التوحيد الاقتصادي لم يتقدم هؤلاء بمطالب معينة .

فالمفاوض اللبناني يطلب دائماً ثلاثة أمور : أولهما إلغاء المرسوم التشريعي رقم ١٥١ الذي خلق التجارة السورية . وحمل كبار المستوردين اللبنانيين وأصحاب الوكالات الكبرى على الإقامة في سوريا وتعاطى الأعمال التجارية فيها . والذي قضى أن يتولى السوريين إدارة التجارة وأن يكون لهم نصيب في المشاريع . وبذلك أعاد النظر بوضع استمر طيلة عهد الانتداب وغذاه الانتداب .

الامر الثاني : حرية انتقال الأشخاص والأموال بين سوريا ولبنان

كما يحل أزمة تجارة المرفق في بيروت وطرابلس ويخفف ضغط جماهيرهما من أجل الوحدة الاقتصادية .

الامر الثالث : إلغاء قيود الاستيراد والتصدير عن طريق بيروت وتعبير آخر منع للسوريين بأن لا يستوردوا من بلاد المشأ وبأن لا يتعاملوا مع العالم مباشرة . بل يصبحوا من جديد تجار مرفق يستوردون بضائعهم من مستودعات لبنان ولو أضاف ذلك إلى سعر الكلفة الأصلي نفقات جديدة . ويعني ذلك أيضاً الاستغناء عن مرفأ اللاذقية السوري والعودة لشروط شركة المرفأ التعسفية المجحفة العاصية على أية مراقبة .

هذه هي تطورات المشكلة بين سوريا ولبنان وهي لا تزال تنتظر من يحلها ويجد الصيغة التي تؤلف بين المصالح جميعاً . وموقف المفاوض السوري فيها لم يعره تبدل أو تغير . فهو يرغب بالوحدة الاقتصادية . وأقام الدليل على ذلك بأن كان يقدم . في اجتماع المفاوضة . مشروعاً للوحدة الاقتصادية يحسده إلى ذلك إيمانه بأن الاتحادات الجمركية صيغ بائدة كانت مقبولة في القرن التاسع عشر يوم كان الرسم الجمركي وحده وسيلة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . أما وقد بلغنا عصرنا تستعمل فيه الدولة إلى جانب الرسم الجمركي أدوات كثيرة للتدخل كالضرائب والسياسة النقدية والمصرفية فلم يعد الاتحاد الجمركي صيغة صالحة وإنما يجب العمل لتحديد العلاقات السورية واللبنانية في صيغة اتحاد اقتصادي يلائم بين مصالح البلدين . غير المتناقضة في الواقع لأنهما متكاملان . تكامل مرسيليا أو نيويورك مع الداخل الفرنسي أو الأمريكي .

في لبنان اليوم هذا التكامل الاقتصادي لا يتحقق : بل هو في حالة

القسم الرابع

النقد السوري ومراحل استقلاله

لا تطلب الأمم استقلالها النقدي لمجرد المباهاة والافتخار وإنما تعتبره وسيلة لأهداف سياسية واجتماعية عليا . فلم يعد النقد في أيامنا مجرد قطع من الورق والمعدن يتداولها الناس كأدوات للمبادلة أو يكتنزونها كأدوات ادخار . ولكنه أصبح أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي ووسيلة تتبع لصاحب حق الإصدار أن يتصرف بالحياة الاقتصادية فينشطها ويكسبها عناصر الازدهار . أو يقضي عليها بالكساد والبوار ولذلك كانت خطوة الحكومة السورية في إصدارها نظام النقد الأساسي في الشهر الماضي خطوة حاسمة في مصير النقد السوري . وفي حياة الاقتصاد السوري . فهذا النظام أو « الدستور النقدي » وضع أسس إصدار النقد وإحكام ضمانته . والأجهزة التي تشرف عليه وتضمن انسياقه . ثم نظم مهنة الصيرفة وضمن أن تجري أعمالها منسجمة مع إصدار النقد باعتبار أنها تصدر النقد الكتلي كما يصدر مصرف الإصدار الورق المصرفي . وضمن استقرار سياسة النقد بأن جعلها تابعة لهيئة عليا دعيت « بمجلس النقد والتسليف » تدير مصرف الإصدار . وتسهل على تثبيت أسعار النقد . وعلى تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي . وتراقب مهنة الصيرفة . مما سيكون من شأنه أن يعيد للبلاد استقلالها النقدي . وللدولة حريتها في توجيه الاقتصاد السوري الوجهة التي تلائم نموه وتضمن ازدهاره .

على أن فهم هذا التشريع الجديد . وتقديره . يتقاضانا أن نبذل في ماضي النقد السوري . وفي المراحل التي اجتازها منذ أول أيام الانتداب

حتى يومنا هذا لنستطيع تكوين صورة صحيحة عنه . لنقدر معنى الوثبة الجديدة ولنحل التشريع الجديد محلّه الحقيقي في مراحل الاستقلال النقدي . وفي تدعيم الاقتصاد القومي .

والحق أن النقد السوري اجتاز في حياته مراحل متعاقبة . كان بعضها مراحل استعمارية . وكان البعض الآخر مراحل في سبيل الاستقلال وسنغني في بحثنا هذا بوصف هذين النوعين من المراحل .

أولاً — مراحل الاستقلال النقدي

فترة الاحتلال

عندما دخلت جيوش الحلفاء سوريا ولبنان . وحلت محل الجيوش العثمانية . قررت القيادة البريطانية منع التعامل بالنقد الورقي التركي . وأعلن اللورد اللنبي التعامل القانوني بالورق النقدي المصري على أساس سعره الذهبي الأصلي . كما أجاز التعامل بالنقود الذهبية المختلفة والنقود الفضية التركية والانكليزية والهندية والمصرية . ولقد دخلت البلاد بعد الحرب كميات كبيرة من النقد المصري ناشئة عن نفقات جيوش الاحتلال . وعن تصدير المنتجات إلى البلاد العربية المحتلة التي لم تكن قد أحيطت بالحواجز الجمركية بعد .

كان الجزء الأكبر من الجيش المحتل هو الجيش البريطاني . ولكن القيادة العليا قررت تقسيم البلاد إلى مناطق دفاعية ثلاث — المنطقة الجنوبية (فلسطين) وأخضعت للرقابة البريطانية والمنطقة الشرقية وأخضعت لرقابة الملك فيصل (الأمير فيصل آتذ) والمنطقة الغربية وتشمل الساحل السوري وأخضعت لرقابة الجيش الفرنسي . ثم عين الجنرال غورو في تشرين الأول ١٩١٩ مفوضاً سامياً لفرنسا في سوريا . وحل الجيش الفرنسي محل الجيش البريطاني في المنطقة الغربية التي دعيت « بلبنان » ،

بالتالي بدأ النقد الجديد في سوريا . ***

البنك الاستعماري الأول ٣١ آذار ١٩٢٠

وجدت السلطة الفرنسية أن النقد المصري هو النقد القانوني في البلاد . فرأت من مصلحتها أن تتعامل البلاد بنقد يعد في حكم النقد الإفرنسي . وكانت أداة الإصدار جاهزة من قبل الاحتلال الفرنسي وتعيين الجنرال غورو . فقد تألفت شركة فرنسية باسم « البنك السوري » ، غايتها حوز حق امتياز إصدار العملة الورقية السورية . وقد عقدت هذه الشركة التي هي في الواقع فرع البنك العثماني الموجود في سوريا مع وزارة المالية الإفرنسية اتفاقية .

بشكل كتب متبادلة نصت على شرائط هذا الإصدار . وأعلن تنفذ هذا الاتفاق بقرار من الجنرال غورو المفوض السامي الإفرنسي لسوريا مؤرخ في ٣١ آذار ١٩٢٠ . وهو الذي وضع الأسس الأولى لنظام النقد السوري فلما حل الجيش الإفرنسي في المنطقة الغربية محل الجيش البريطاني تقرر إلغاء التعامل بالعملة المصرية وسحبها من التداول . وبدأ المصرف الجديد يصدر أوراقه منذ ١ مارس ١٩٢٠ وأعلن استعداده لإبدال العملة المصرية بالعملة الجديدة بمعدل ٣٢٥ قرشاً سورياً لكل جنيه مصري .

أما في المنطقة الشرقية . فإن حكومة الملك فيصل أصدرت في نيسان ١٩١٠ قانوناً يضع نظامها النقدي . ويجعل الدينار الوحدة النقدية المبنية على أساس الذهب . ويترك العملة المصرية في التداول متمتعة بقوتها الإبرائية بمعدل ١٢٥ قرشاً سورياً لكل جنيه مصري . ولم تر الحكومة العربية أن تسحب العملة المصرية من التداول لأن الصلات الاقتصادية بين سوريا وفلسطين ومصر كانت من التوثق والارتباط بحيث كان لا يصير سوريا أن تجعل عملة بلد عربي آخر متمتعة بالقوة الإبرائية في بلادها . وفضلا عن ذلك فقد كانت سوريا ولا تزال حاملة مشعل العروبة . وما كان يقوى الصلات السياسية مثل إقامتها على أساس من المصالح الاقتصادية . ولكن أمد حكومة فيصل لم يطل فقد تلتقت من الجنرال غورو إنذاراً (اولستيا توم) في ١٤ تموز ١٩٢٠ يطالب فيه بإدخال بعض التعديلات

في السياسة السورية الداخلية ومنها قبول النقد الذي يصدره المصرف السوري ، وأعقب هذا الإنذار احتلال سوريا من قبل الجيش الإفرنسي على أثر معركة ميسلون يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ . فكان أول ما صنعه جيش الاحتلال الجديد إصدار قرار في ٩ آب ١٩٢٠ يعلن التعامل بأوراق المصرف السوري ويقرر سحب العملة المصرية من التداول على غرار ما جرى في المنطقة الغربية .

الصك الاستعماري الثاني

وبعد عقد معاهدة لوزان (٢٣ تموز ١٩٢٣) التي أقرت انفصال «أراضي العدو المحتلة» عن الدولة العثمانية . رأى من المناسب أن تؤخذ موافقة الدول السورية على اتفاق المصرف السوري مع الجمهورية الإفرنسية مهما كلف الأمر . وبعد أن بذلت وسائل شديدة للضغط . عقدت اتفاقية جديدة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤ بين ممثلي اتحاد دول سوريا ودولة لبنان الكبير ودولة جبل الدروز من ناحية وبين ممثلي المصرف السوري تحت إشراف المفوض السامي للجمهورية الإفرنسية . وبمصادقة وزير ماليتها فأصبح اسم المصرف « مصرف سوريا ولبنان الكبير » وثبت امتيازاه بإصدار النقد ضمن الشرائط القديمة . إذ بقي النقد مؤسساً على الفرنك وأسعاره الخارجية ومنح الامتياز لمدة ١٥ سنة تبتدىء منذ ١ نيسان ١٩٢٤ وتقرر طبع سلسلتين من النقد إحداهما باسم سوريا والأخرى باسم « لبنان الكبير » ولكن كلا منهما يتمتع بالقوة الإبرائية في البلدين اللذين كانا يؤلفان كتلة نقدية واقتصادية واحدة .

أسس النقد السوري حتى عام ١٩٣٩

إن اتفاقية ١٩٢٤ لم تكن أكثر من تأكيد للأسس التي وردت

في «الصك الاستعماري» الأول . وكان النقد السوري عبارة عن نقد افرنسي مقنع ويتجلى ذلك في العبارة التي أدرجت على الليرة السورية . وهي « تدفع لقاء شيك على باريز بقيمة عشرين فرنك » . ويعني ذلك أن سعر التعادل للكل ليرة هو عشرون فرنكا . وأن القوة الشرائية لليرة تختلف قوة وضعفاً بحسب قوة الفرنك . ترتفع إن ارتفع وتهبط إن هبط . والواقع أن تاريخ الفرنك إنما هو تاريخ هبوط الفرنك . ولذلك رافقت الليرة السورية الفرنك في هبوطه المستمر في سني ١٩٢٤ و ١٩٢٨ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ . وتبع عن هذا الهبوط خسائر لحاملي الليرة وضعف للقوة الشرائية السورية . لأسباب لا تتصل بالاقتصاد السوري ولكنها ناشئة عن ضرورات الاقتصاد الفرنسي .

أما تغطية النقد السوري . فكانت عبارة عن اسناد على الخزينة الإفريقية مودعة في بنك فرنسا أو ودائع في الخزينة الإفريقية . وكان بينها أسناد تجارية لا تتجاوز ٧ في المائة من مجموع الأوراق المتداولة ولا تزيد عن مليون ليرة سورية . أما الذهب فقد كان ضئيل المقدار بحيث كانت نسبته الوسطية تدور حوله في المائة . وقد حدد الاتفاق الحد الأقصى للنقد المتداول بخمسة وعشرين مليون ليرة سورية . فيتين من ذلك أن هذه الاتفاقية كانت تهدف إلى تأمين نفقات الجيوش الفرنسية . أكثر مما كانت تهدف لتسيير التجارة السورية . ولذلك كانت تلح على التقليل من الإصدار الذي تتطلبه الحاجات الاقتصادية . وتجعله في حدود ضيقة بما جعل المصرف وهو مصرف الإصدار عاجزاً عن أن يلعب أي دور في النهضة الاقتصادية .

* * *

الصك الاستعماري الثالث (عام ١٩٣٩)

عقدت اتفاقية عام ١٩٢٤ لمدة خمسة عشرة سنة أي أنها كانت ستصبح

فائدة المفعول في ٣١ آذار ١٩٣٩ . فبدأت مفاوضات جديدة منذ أوائل عام ١٩٣٧ بين المصرف من ناحية وبين كل من الحكومتين السورية واللبنانية وبينما كانت المفاوضات مع الجانب اللبناني جارية في سهولة ويسر . مكثت تصطدم بالصعوبات في سوريا . فتكررت المأساة التي رأيناها عام ١٩٣٠ . واتفق لبنان مع المصرف في ٧ حزيران ١٩٣٧ على تجديد الامتياز لمدة خمس وعشرين سنة اعتباراً من نيسان ١٩٣٩ . وهكذا أصبح وضع المصرف شرعياً في لبنان .

أما في سوريا فقد استطاع الفريقان الوصول إلى مشروع اتفاقية في ٢٥ شباط عام ١٩٣٨ . بعد صعوبات طويلة . ولكن لم يكتب لهذه الاتفاقية أن صدقها مجلس منتخب . إذ رأى أن المجلس القائم لن يصدقها وأن الأمة تريد استقلالها النقدي فتقرر حل المجلس في ٨ تموز ١٩٣٨ وحل محل الحكم النيابي حكومة مديري تملك السلطة التنفيذية وتمارس السلطة التشريعية عن طريق اصدار مراسيم اشتراعية يصدقها المفوض السامي .

وحدث أن اتفاقية المصرف يجب أن تجدد اعتباراً من ١ نيسان ١٩٣٩ فقد اصدر المفوض السامي يوم ٢٩ آذار قراراً بتمديد اتفاقية عام ١٩٢٤ . كما اصدرت حكومة المديرين مرسوماً اشتراعياً في ٩ أيلول ١٩٣٩ أقرت بموجبه مشروع اتفاقية ٢٥ شباط ونظام المصرف الأنسابى الملحق بها . وصادق المفوض السامي على المرسوم التشريعي المذكور في التاريخ نفسه ونصت الاتفاقية الجديدة على تجديد امتياز المصرف لمدة خمس وعشرين سنة ابتداءً من أول كانون الثاني ١٩٤٠ وجعلت النسبة الكبرى من التغطية ودائع وسندات على الخزينة الإفرنسية ولكنها رفعت نسبة الأوراق التجارية في التغطية إلى ٢٥ بالمائة من التداول . وأدخلت في التغطية سلفاً على الخزينة السورية ونصت على رفع نسبة الذهب إلى ١٠٪ حتى ١٩٤١ و ١٥٪ في حزيران ١٩٤٢ كما أجازت رفعها أن طلبته الحكومة السورية . حتى ٢٠٪ عام ١٩٤٩ و ٢٥٪ عام ١٩٥٦ و ٣٠٪ عام ١٩٦٣ .

التدابير التعسفية أثناء الحرب الثانية :

عندما أعلنت الحرب العامة الثانية بدأ المفوض السامي بتعديل أحكام الاتفاق السابق بقرارات منه أو بمراسيم اشتراعية يستصدرها من مجلس المديرين ولا سيما لما يتعلق منها بعناصر التغطية . وتعديلها تأمينا لتنفقات الجيوش المرابطة مع اعتبار بيروت مركزا للمصرف بعد سقوط فرنسا .

ولما احتلت جيوش الحلفاء البلاد أنفقت فيها مقادير كبيرة من النقد الاسترليني والدولار الأمريكي ثمنًا لمشترياتها من منتجات البلاد فكانت هذه الأموال تعطى لمكتب القطع الذي كان يقيد بها بشكل دين على الحكومة الفرنسية ويصدر لقاءها ورقا سوريا . مما اتاح لحكومة فرنسا الحرة وضع يدها على جميع هذا القطع الأجنبي وإحلال الفرنك الفرنسي محله . حتى بلغت نسبة الفرنكات في التغطية ٩٨ ٪ . وقد بلغ مقدار النقد الصادر بهذا الشكل ٨٠٠ مليون ليرة سورية استولت فرنسا على ما يقابلها من القطع الذي دفع لقاء الاتاج السوري . ولقاء جهود العمال والزراع والصناع السوريين .

وقد ترتب على دخول سوريا كتلة الاسترليني وقشذ حرية تحويل النقد الاسترليني وشرائه . فاستعمله السوريون في تموين البلاد وفي تجهيزها الصناعي . مما أدى لقلّة التضخم النقدي إذ خرج من البلاد ما يقرب من ٤٠ مليون ليرة سورية .

وقد كان الاستيلاء على القطع الأجنبي . على الوجه الذي ذكرنا ظاهراً صارخاً وافتتاحاً جديداً على حقوق البلاد . مما شدد الجهود نحو التخلص من هذه التباعة النقدية .

٢ - مراحل الاستقلال النقدي

المرحلة الأولى - اتفاق كانون الثاني ١٩٤٤

عقدت حكومة فرنسا الحرة مع الحكومة البريطانية اتفاقاً مالياً تقر فيه تخفيض الفرنك بالنسبة للجنيه إذ أصبح الاسترليني يعادل ٢٠٠ فرنك بعد أن كان يعادل ١٧٦٦٢٥ وخيف أن يشمل التخفيض النقد السوري فاعتصمت الحكومة السورية الفرصة وقامت بالمفاوضات لتعديل الأوضاع النقدية وانتهت هذه المفاوضات إلى اتفاق مشترك مؤرخ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ وقع عليه السيد خالد العظم عن سوريا والسيد رياض الصلح عن لبنان والمسيو شاتينيو عن فرنسا والجنرال سبيرس عن بريطانيا. ونتج عن هذا الاتفاق انفصال النقد السوري عن الفرنك الفرنسي في التعادل. فحدد سعر تعادل الليرة السورية مع الجنية بـ ٨٨٣ قرشا سوريا للجنيه الاسترليني أي ما يعادل ٢٢٦٥ فرنكا. وتعهدت فرنسا بإعادة ذهب التغطية الذي كان موجودا في خزانة البنك السوري في زحلة وأرسل إلى فرنسا بدون علم الحكومتين السورية واللبنانية. أما تغطية النقد السوري فقد بقيت بالفرنكات المودعة في الخزينة الفرنسية ولكن هذا الاتفاق ضمن ثبات قيمة التغطية أي الدين الذي لسوريا على فرنسا بالنسبة للاسترليني إذا أجبرت فرنسا أن تأخذ على عاتقها كل خسارة ناشئة عن تخفيض الفرنك بأن تضيف إلى التغطية مقدارا من الفرنكات يجعلها مساويا لسعرها بالاسترليني قبل التخفيض. وقد قضى هذا الاتفاق أيضاً أن يستمر نظام حرية شراء الليرات الاسترلينية. وأن لا يعدل بدون استشارة الحكومة السورية. مع مراعاة مصالح السوريين.

التراجع الإفريقي :

حافظت فرنسا على عهدتها حين خفضت الفرنك في ٢٥ كانون الأول سنة ١٩٤٥ إذ زادت كمية الفرنكات الموضوعة في تغطية النقد السوري لتبقى

محافظة على قيمتها الأصلية بالجنهات الاسترلينية . ثم عادت إلى عاداتها القديمة واعتراها التشويه المسلكي فبحشت عن وسيلة للتراجع ولنقض الاتفاق وسارت خطوتين إلى الوراء . الأولى حين أعلنت الحكومة السورية أنها قررت إلغاء حرية شراء الاسترليني حرصاً على مصلحة السوريين (وزعمت أنها قررت ذلك خوفاً من أن تؤدي الحرية إلى تدمير رؤوس الأموال المحلية الضرورية لتجهيز البلاد صناعياً) . والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية أعلنت موافقتها على هذا التدبير الفرنسي : والثانية حين حاولت إلغاء ضمان التعادل مع الاسترليني : إذ حين خفضت فرنسا الفرنك عام ١٩٤٥ وأصبحت الليرة السورية تعادل ٥٤ فرنكاً دفعت فرنسا ١٦,٥ مليار فرنك للبنك السوري لتثيت سعر التغطية . فلما أرادت التماس من الاتفاق المذكور أعلنت أن تعهدا لا يسرى إلا مرة واحدة عن التخفيض الأول ، وأنه لن يسرى في المستقبل وطلبت فتح باب المفاوضات لتصفية اتفاق ١٩٤٤ . فأجابتها الحكومة السورية أن تعهدا يتعلق بدين متوجب عليها فما دام دين سوريا ولبنان باقياً على فرنسا فالضمانة باقية حتى يتم تسديد الدين كاملاً . وأبدت استعدادها لدخول المفاوضات لتصفية اتفاق ١٩٤٤ المذكور .

المرحلة الثانية اتفاق ٧ شباط ١٩٤٩ .

بقيت الحكومات السورية المتعاقبة منذ اتفاق عام ١٩٤٤ في نضال مستمر مع فرنسا من الخروج بالنقد السوري إلى وضع سليم مستقل . فقد اشتركت سوريا في عضوية النقد الدولي في نيسان ١٩٤٧ . وعينت سعر تعادل الليرة السورية مع الذهب (٤٠,٥٦ يبلغ من الذهب) ومع الدولار (٢١٩,١٤٨ قرشاً سورياً للدولار) . وفي الوقت نفسه كان النقد السوري مرتبطاً بالفرنك الذي كان تغطية له . وبالأسترليني من حيث سعر التعادل وتثيت سعر التغطية فرغبة من الحكومة السورية في تقويم هذه الأوضاع قبلت الدخول في المفاوضات مع الجانب الأفرنسي .

بدأت المفاوضات في باريس منذ أول تشرين الأول ١٩٤٧ بين سوريا

ولبنان من ناحية وبين الحكومة الفرنسية من جهة ثابتة . واستمرت وقتاً طويلاً التباين وجهات النظر . وأخيراً أعاد التاريخ نفسه . وأبلغت الحكومة الفرنسية الحكومتين السورية واللبنانية إنذاراً بشكل أوتوماتوم بقبول المشروع الفرنسي أو رفضه خلال مدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ ومددت إلى ٦ شباط وقد اهتم رجال الأعمال في البلدين بالأمر وحرصوا على وحدة العمل والصف في هذا المجال . ولكن لم يلقوا أذناً صاغية لدى الأوساط الرسمية اللبنانية فأعاد التاريخ نفسه أيضاً . فقبل لبنان المشروع الإفرنسي في ٦ شباط ١٩٤٨ وأعلنت سوريا رفضها له لأنه لم يكن محققاً لأهدافها في تأمين استقلال النقد السوري فكان تصرف لبنان الضربة الأولى في صرح الوحدة الاقتصادية بين البلدين .

وبديهي أن العوامل النفسانية هي المرتكز القوي لقيمة النقد في العالم . فأحبت فرنسا أن تضرب ضربتها الكبرى مغتمة فرصة انعزال سوريا بسبب تغاؤل لبنان . فأعلن المصرف السوري في لبنان أن الليرة فقدت قوتها الإبرائية في لبنان . ومنح حاملها مهلة ثمانى ساعات لإبدالها فانتشر الذعر في الأسواق اللبنانية . وهرع الناس إلى المصرف السوري وإلى مخافر الشرطة والدرك ومراكز الأفضية يتخلصون من نقودهم السورية حتى بلغ ما أبرزوه أربعة وأربعين مليون ليرة سورية وظن الجميع أن سوريا سترقع هذه المرة . على الأقل . ولكن البلاد قامت قومة واحدة حكومة وشعباً لحافظت على هدوءها وعلى ثقتها بنفسها . وتجلى في هذه الفترة أثر الروح الوطنية والعوامل النفسانية في تثبيت الأوضاع الاقتصادية . لحافظت على هدوءها واتخذت الحكومة طائفة من التدابير الفنية التي تبين عزمها على المحافظة على سلامة نقدها . ففيما يتعلق بتخفيض النقد الفرنسي ورفض فرنسا القيام بتعهداتها ضمانات التغطية . أعلنت الحكومة السورية مصرف سوريا ولبنان أنها قررت أن لا يشمل التخفيض النقد السوري وأنها ستؤدى فروق التغطية عن طريق إصدار سندات على

الخزينة السورية توضع في التغطية بلا فائدة وأبلغت ذلك صندوق النقد الدولي معلنة عزيمتها على التمسك بتعهداتها .

وقد احتمل النقد السوري والشعب السوري الصدمة بصبر وأناة بيد أن انفصال النقدين السوري واللبناني أحدهما عن الآخر أدى إلى تبديل أسعارهما بحسب العرض والطلب . مما أدى إلى انفصال البلدين الجمركي واتخاذ التدابير التي تضمن سلامة النقد السوري . وإلى استقرار أسعار النقد السوري ثم إلى دخول الحكومة السورية المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وهي مرتاحة البال . وانهت المفاوضات إلى اتفاق ٨ شباط ١٩٤٩ المدعو باتفاق التصفية والذي لا يزال نافذا حتى اليوم .

* * *

مضمون اتفاق التغطية :

١ - قسمت التغطية قسمين . أحدهما لا تشمله الضمانة من التخفيض والثاني تشمله الضمانة وقد سرت أحكام هذا الاتفاق على التخفيض الذي كان جرى في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٧ فدفعت الجانب الإفرنسي ما يعادل ٨,٥ مليارات فرنك لتضاف إلى التغطية المضمونة .

٢ - ينص الاتفاق على تصفية الجزء المضمون بصورة تدريجية بمدة ست سنوات تبتدىء منذ أول تشرين الأول ١٩٤٨ وتنتهى في ١ تشرين الأول ١٩٥٤ فإذا بقي رصيد بعد هذا التاريخ حق للحكومة السورية تحرير سدس كل ستة شهور اعتباراً من ١ تشرين الأول ١٩٥٥ حتى تشرين أول سنة ١٩٥٧ .

٣ - أن القسم الغير المضمون من التغطية يستعمل لتسديد ديون الحكومة السورية من قبل الحكومة الإفرنسية لقاء أملاكها في البلاد . والباقي منه . وهو مبلغ ضئيل . يمكن استعماله لشراء بعض القطع الأجنبي وبضائع من بلاد كتلة الفرنك .

٤ - خرجت الليرة السورية من كتلة الفرنك إذ أصبح نقل الأموال إلى فرنسا خاضعا لدوائر مراقبة القطع السورية وأصبحت سوريا حرة في تعديل أنظمة القطع لديها .

قانون النقد (آذار ١٩٥٠ :

بما ان اتفاق التصفية أقر استقلال النقد السوري . الذي أصبحت قيمته محدودة بالذهب بالنسبة للنقود الأجنبية الأخرى . رأت الحكومة من واجبها تنسيق النصوص المتعلقة بالنقد واصدارها في قانون موحد فأصدرت المرسوم التشريعي رقم ٧٦ بتاريخ ١١ آذار ١٩٥٠ الذي نسق الأحكام النافذة ولكنه أضاف إليها مادة تعلن أن الدولة هي التي تتولى اصدار النقد السوري . وأنه يجوز أن تقوم مؤسسة خاصة بإدارة الإصدار لحساب الدولة . وقد احتج المصرف السوري على هذا المبدأ إذ فهم منه سلبا لامتياز في الاصدار . فأجابت الحكومة السورية أن قانون النقد إنما يقرر مبدأ عاما هو حق الدولة بالاصدار ولكنه يحترم امتياز المصرف التعاقدى .

يتبين من كل ذلك . أن النظام النقدي السوري الحالي . لا يزال في دور تصفية وأنه لا يصلح لتحمل الأهداف والغايات التي رسمتها الحكومة السورية للنهوض بالاقتصاد السوري وهو في دور النمو والتوسع لذلك كانت المصلحة الوطنية تقضى بهذه الخطوة الجريئة الحكيمة التي وضعت للنقد السوري دستورا يكفل متابعته . ويجعله متلائما مع حاجات الاقتصاد السوري .

صالحا لاقامة نظام اقتصادي يضمن للبلاد ازدهارها وقيم الدليل على كفايتها .

الوحدة الاقتصادية العربية

ليس بدعا أن يتنادى رجال المال والاقتصاد وأهل التجارة والصناعة والزراعة من كل قطر عربي ليتدارسوا شؤون بلادهم العامة ويبحثوا مصائرهم ويضعوا الدعائم الثابتة لوحدها ومنعتها . وقديما ضربت قرطاجنة التجارة المثل للعالم في الموت بشرف وشجاعة . وقديما رأينا رجال المال من الصحابة يجهزون جيش العسرة ويلبون الدعوة وينصرون الرسالة . وفي العصر الحديث رأينا رجال الصناعة والتجارة من الألمان يعملون للوحدة الجركية الألمانية « الزلفراين » ويحققون للوحدة الألمانية السياسية عنصر المصالحة المادية المشتركة .

وليس أفضل من هذا الوقت ليتدارس العرب شؤونهم . فهم لا يزالون في أول نهضتهم الاقتصادية . وحررياتهم واستقلالهم أصبح مهددا بعدو يقيم وسط حدودهم . ويفصل بين بعض بلادهم . ولذلك أحببت أن أعرض على هذا المؤتمر الذي يضم صفوة رجال الاقتصاد العرب . الوسيلة التي أجدها وحدها مؤمنة للعرب وسائل القوة . ومقومات الدفاع . وهي الاتحاد الاقتصادي . فأبحث في أول الأمر الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية . ثم اذكر المساعي التي بذلت حتى الآن في سبيل هذا الاتحاد وما يجب عمله في المستقبل . مع القسط الذي يجب أن يقوم به مؤتمرنا في هذه الغاية الكبرى .

* * *

العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية .

إذا رجع الباحث الحيادي إلى نصوص المعاهدات والاتفاقات

محاضرة أقيمت في حلب خلال انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الغرف الاقتصادية العربية .

الاقتصادية التي عقدت حتى الآن بين البلاد العربية . لا يظن أنها اتفاقات معقودة بين بلاد كانت منذ ثلاثين سنة تقريبا تؤلف جزءا من وحدة اقتصادية وسياسية كبيرة وتربط فيما بينها روابط النسب واللغة والروح . ولا يفصلها فيما بينها عائق جمركي . وإنما يجدها عبارة عن صيغ متعارفة دوليا تستعملها الدول جميعا على اختلاف ما بينها . تبدأ بأن كلا من الفريقين المتعاقدين حبا بتمية مبادلاتهما التجارية يسمح بتصدير البضائع واستيرادها مع الفريق الآخر في حدود النظم القائمة في كل من البلدين . ثم تذكر أن كلا من الفريقين منح الآخر شرط الأمة الأكثر رعاية . وهو شرط يعنى أن كلا من الفريقين سيعامل الآخر مثلاً يعامل أى بلد في العالم .

ولقد كان يشاع في بعض الأوساط العربية أن هذا الشرط الذي تأخذه على نفسها إحدى الدول العربية يمنعها من أن تعامل دولة عربية أخرى معاملة خاصة . لأن هذه المعاملة ستطبق نفسها على الدول جميعا . وصار لهذه الشائعة شيء من التأثير على حسنى النية ممن يرغبون بالتقريب بين الدول العربية .

ولكن هل صحيح أنه لا يجوز للدول العربية أن يمنح بعضها بعضا مزايا جمركية تبقى قاصرة عليها من غير أن يحق للدول الأجنبية المطالبة بمثلها ؟ . ان هذا غير صحيح حتما . فالأعراف الدولية . والمعاهدات الدولية والاتجاه الحديث في السياسة الاقتصادية العالمية . كل ذلك يحجز للدول العربية أن يعامل بعضها بعضا معاملة تفضيلية خاصة من الناحية الجمركية مما يكون من شأنه انماء مبادلاتها فيما بينها . والتخلص من بند الأمة الأكثر رعاية .

فقد نصت معاهدات الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى على جواز الخروج على هذا الشرط فيما يتعلق بالأجزاء المنفصلة عن الامبراطوريات الكبرى مثل أجزاء الامبراطورية العثمانية . والامبراطورية

الروسية . وبناء على ذلك عقدت اتفاقات بين سوريا وفلسطين وشرق الأردن تمنح كلا من هذه البلاد معاملة تفضيلية لا تستطيع أن تطالب الدول الأخرى بمثلها . وكانت القاعدة المتبعة بينها إعفاء المنتجات المحلية من الرسوم الجمركية وقد استمر الاتفاق بين سوريا وفلسطين حتى قويت الصناعة اليهودية . فبدأت حكومة الانتداب بتعديلها لحماية هذه الصناعة الناشئة .

وفضلاً عن ذلك فالعرف الدولي يقبل أن تتفق البلاد المجاورة فتعقد فيما بينهما اتفاقات إقليمية تعود عليها بالمزايا الجمركية الخاصة بها وحدها مثل « صيغة البلطيك » التي طبقت على الصلات التجارية بين دول البلطيك . ومثل اتفاق الدول الاسكندنافية . ودول التحالف الصغير ومثل « صيغة البلقان » التي طبقت على صلات دول الاتحاد البلقاني .

أما بعد الحرب العالمية الثانية . فاتفاقية جنيف للتجارة أجازت لدول الشرق الأدنى ولدول أمريكا اللاتينية تأليف كتل اقتصادية تمنح أعضائها تعريفات جمركية تفضيلية كما دعت إلى عقد اتحادات جمركية واقتصادية تقوم على أساس تفضيل أعضاء الاتحاد على سواهم في المعاملة الجمركية والاقتصادية كل هذا يريدنا أن الاتجاه في العالم يميز للدول العربية أن يعامل بعضها بعضاً معاملة ممتازة لا يجوز لأحد أن يطالب بمثلها فما هي الخطوات التي سارها العرب في هذا السبيل ؟

نستعرض المقترحات التي أبديت حتى اليوم . فنجد أولاً المشروع المعروف باسم « مشروع نوري السعيد » ففي ١٢ شباط ١٩٤٦ زار نوري السعيد سوريا واجتمع إلى المرحوم السيد سعد الله الجابري ثم إلى السيد سباحي الصلح في بيروت واقترح رسمياً إقامة اتحاد اقتصادي يضم العراق وسوريا ولبنان ووضع ضبط بالمحادثات نشرته الصحف فيما بعد . وكان اقتراح السعيد ينص على عقد اتفاق بين الأقطار الثلاثة يتناول الشؤون التالية :

التبادل التجاري والمواصلات والتعاون الثقافي والتعاون بين سلطات الأمن وتنظيم الري وشؤون الجنسية والسفر والإقامة . وفيما يتعلق بالتبادل التجاري . يأخذ بمبدأ تخفيف الرسوم أو إلغاؤها عن المنتجات المحلية من زراعة وصناعية ومعدنية ، وفيما يتعلق بالمواصلات يقترح إنشاء خط حديدي يربط بين دمشق وبغداد وبيروت بصورة مباشرة . كما يقترح تخفيض رسوم الخطوط الحديدية وفتح الموانئ . ودمج شركات الطيران العربية . وفيما يتعلق بالري يقترح التعاون على الاستفادة من مياه دجلة والفرات بين سوريا والعراق . ومن مياه العاصي بين لبنان وسوريا واقترح المشروع إلغاء السمات وحرية التنقل ورسوم الإقامة والقيود المفروضة على المقيمين وممتلكاتهم فيما يتعلق برعايا البلاد العربية .

ولم يكتب لهذا المشروع أن يتحقق لأنه خيف أن يبدو بمظهر تكتل إقليمي لا يرضى البلاد العربية الأخرى فرؤى اطراحه والعمل على الوصول إلى مثله عن طريق الجامعة العربية وباتفاق جماعي بين دولها .

وظهر بعد مشروع السعيد مشروع دعى باسم مقترحه السيد فؤاد عمون مدير الخارجية اللبنانية . وهو عبارة عن اقتراح شفهي عرضه السيد عمون على السيد الجمالي ممثل العراق في الجامعة العربية وعلى السيد الرفاعي ممثل الأردن . فقبلاه مبدئياً ثم تقدم به السيد عمون خطياً لمجلس الجامعة العربية . ويقترح هذا المشروع عقد اتفاق اقتصادي بين الدول العربية على أن يبدأ بالدول المتقاربة جغرافياً واقتصادياً وهي لبنان وسوريا والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية وذلك لتشابه الأوضاع الاقتصادية بين الدول الأربع لما يربط ما بينها من روابط اقتصادية قديمة فصمها الانتدابان البريطاني والافرنسي بعد أن كانت هذه البلاد جزءاً من وحدة اقتصادية كاملة . ويترك المشروع الباب مفتوحاً للدول العربية الأخرى لتنضم إلى هذا الاتفاق متى شاءت . ولكن الأسباب التي أدت إلى إطراح مشروع السعيد عادت فأدت بدورها إلى السكوت عن مشروع عمون . وهي كونه يتجلى بمظهر تكتل بعض الدول العربية .

ثم تقدم السيد كمال جنبلاط إلى الجامعة العربية بمشروع اتفاق جمركي يرمي إلى تنمية المبادلات بين البلاد للعربية عن طريق توحيد السياسة الجمركية والنقدية وتسهيل المواصلات وتبادل المنتجات . وينص المشروع على إعفاء البضائع المصنوعة في أى بلد من البلدان العربية من الرسوم الجمركية وعلى تسهيل التجارة العابرة وتسهيل معاملات استرداد الرسوم الجمركية .

وقد أحالت الجامعة العربية هذه المشاريع إلى لجنة من الخبراء وخرج عن ذلك مشروع عرف باسم « مشروع الخبراء » ويقترح عقد اتفاق بين دول الجامعة على أساس إقليمي يتضمن إعفاء المنتجات العربية أو تخفيف الرسم عنها .

وإل جانب هذه المشاريع العامة . نجد بعض الاقتراحات الفرعية مثل مشروع السيد خالد العظم الذى اقترح فيه إلغاء العملات العربية الحاضرة وإبدالها بعملة رسمية موحدة عربية تصدرها « مصلحة النقد العربى » وتشترك بهذه المصانة الدول العربية بحصة معينة من رأس المال . كما اقترح إيجاد مصلحة موحدة للقطاع بين البلاد العربية . وقد أحيل هذا المشروع لوزارة المالية المصرية وللسيد فان زيلاند . فأجابت وزارة المالية المصرية أنه مادامت البلاد العربية وحدات سياسية منفصلة اقتصاديا فلا يستطيع جعل العملة المقترحة اجبارية التداول فى البلاد العربية وأجاب السيد فان زيلاند أنه لا سبيل لتوحيد العملة إلا إذا عقدت الدول العربية اتفاقات شاملة تحقق وحدة كاملة فى السياسة الاقتصادية والمالية والمصرفية .

هذه خلاصة المشاريع المقترحة من أجل التقريب بين الوحدات الاقتصادية العربية . وهذه هى الجهود المبذولة حتى الآن فى سبيل توحيد الاقتصاد العربى . وبديهي أننا لا نستطيع الصبر طويلا على هذه الحال التى تضر بالاقتصاد العربى بمجموعه وإنما يجب علينا العمل لتوحيد الاقتصاد العربى . والبحث عن الوسيلة المثلى الموصلة إلى هذه الغاية .

أمامنا وسائل كثيرة وعلينا أن نختار منها الأفضل والذي يتلاءم مع تطور العصر . أما الاتفاقات الثنائية فقد بلوناها حتى الآن . وبسببها تزداد الحواجز بين البلاد العربية ارتفاعاً . وتزداد الهوة اتساعاً . وقد نشأ عنها تقييد للبيادلات حتى صارت بعض الدول العربية تفضل أن تتعامل فيما بينها على أساس غير تعاقدي . بحيث تخضع للقواعد والنظم العامة الداخلية .

أما الاتحادات الجمركية . فقد جرت بها سوريا ولبنان وباءت بالفشل الواقع . إن عهد الاتحادات الجمركية قد انقضى وأصبحنا في عهد لا تعيش فيه إلا الاتحادات الاقتصادية . والسبب في ذلك أن شكل الاتحادات الاقتصادية في القرن التاسع عشر كان يتجلى بصيغة الاتحاد الجمركي . باعتبار أن الرسوم الجمركية كانت الوسيلة الوحيدة التي تتخذها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ولم تكن الحياة الاقتصادية معقدة . وإنما كانت بسيطة وكانت العملة قائمة على قاعدة الذهب في أكثر بلاد العالم . وكان نقل الرساميل حراً وكان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حادثاً استثنائياً . ولكن ذلك كله قد تغير بعد الحرب العامة الأولى . فاندثرت قاعدة الذهب وبدأت الحكومة تأخذ بسياسة النقد الموجه . وأصبح التدخل في السياسة النقدية وفي النظام المالي والضرائبي والمصرفي . وسائل تتخذها الدولة للتأثير على اتجاه الحياة الاقتصادية . فتبينت عندئذ محاذير الاتحادات الجمركية التي عقدت في هذه الفترة مثل الاتحاد الجمركي السوري اللبناني الذي أعقب الاتحاد الاقتصادي الذي كان مطبقاً طيلة عهد الانتداب . ومثل اتحاد فرنسا - السنار منذ مارس ١٩٤٨ ومثل اتحاد البلوكس (بلجيكا . هولنده اللكسمبورغ) واتحاد الأرجنتين الشيلي . إذ تبين أن مثل هذا الاتحاد يستوجب تشابهاً في النظم المالية وفي سياسة الصرف وقيود الاستيراد وفي السياسة النقدية . مما يجعل مثل الواجب على البلاد العربية أن لا تجرب المجرى . وأن لا تعود إلى الطرائق التي ثبتت فشلها .

فلا يبقى أماننا غير الاتحاد الاقتصادي للتأليف بين اقتصاديات البلاد العربية .

والحق أنا في وقت خطير . لا نستطيع فيه أن نفرق بين الاقتصاد والسياسة . فالاتفاقات الاقتصادية وسائل لتقوية الانتاج القومي . ومن مصلحة الدول العربية أن يكون اقتصادها قويا ليستطيع أن يتحمل عبء الدفاع عن استقلالها . ولذا يجب أن لا تخضع الاتفاقات الاقتصادية بين البلاد العربية للضرورات والمقاييس الفنية . بل يجب أن تخضع للضرورات العسكرية وأغراض الدفاع والتموين .

ولنا في ميثاق الأطلس خير قدوة . فهذا الميثاق يعلمنا أن الأحلاف العسكرية لا تكون مكتملة إلا إذا توفرت لها شرائط تساعد على تحقيقها وأهم هذه الشروط أن لا يحمل الحليف الصغير اعباء التحالف بحسب موارده . ولكن يجب أن يقوم الحليف الكبير بمساعدة الحليف الضعيف فنيا ومادياً ليكون قادراً على حمل قسطه التكبير الذي تقضى به الضرورات العسكرية ولو كان فوق إمكانياته الاقتصادية . كما يجب أن يستند الحلف . لا إلى فكرة مشتركة وحسب . ولكن أيضاً إلى روابط مادية ومصلحة مشتركة .

ولهذا رأينا مشروع مارشال مصحوباً بتقارب جمركي بين دول البنلوكس وبين فرنسا وإيطاليا . وإنشاء إدارة موحدة لصناعاتي الفحم والفولاذ في أوروبا .

إن الجيش الأوروبي والحلف الأطلسي إنما هو مرتبط بهذه التطورات الاقتصادية الواسعة . ولعل ارتباط التعاون الاقتصادي بالتعاون العسكري في ميثاق الضمان الجماعي صدى لهذه الحقيقة التي يجب أن تسود تفكير العرب في وضع سياستهم الاقتصادية والعسكرية .

إن بلادنا مهددة بعدو قوى يعيش في قلبها ويفصل بين أجزائها . وليس ينقذها غير جيش عربي موحد . يحمله اقتصاد عربي موحد . وإن مؤتمرنا قد وجد غايته التي يجب أن يسعى نحوها بعد انفضاض دورته هذه . ليسعى

أعضاؤه لنشر فكرتهم . والدعوة للاتحاد الاقتصادي ، ولا ينبغي أن تقعدنا الصعوبات عن مواصلة السعي فالسنيين لا تحسب في حياة الأمم . ولست أجد كلمة أختم بها حديثي هذا أفضل من جملة ختم بها وزيرنا السيد محمد سعيد الزعيم خطابه في الدورة الماضية من هذا المؤتمر « أن البلاد العربية كانت تعيش في وحدة اقتصادية في عهد المالك ومن العار أن تبقى منفصلة مجزأة في عهد حكومات الشعوب » .

الفهرست

الموضوع
مبحث تمهيدى
الصفحة

١	مظاهر الكيان الاقتصادى السورى
٦	القسم الأول : الزراعة السورية
٦	المبحث الأول : مكانة الزراعة فى الدخل القومى السورى
٩	العوامل المؤثرة فى نمو الزراعة
١٩	المبحث الثانى : العوامل الإجتماعية
٢٥	المبحث الثالث : العوامل البشرية
٢٩	المبحث الرابع : العوامل الإقتصادية
٣٢	المبحث الخامس : الدولة والسياسة الزراعية
٣٤	المبحث السادس : أنواع الزراعات السورية

القسم الثانى :

٣٩	الصناعة السورية
٤٢	الحرب العالمية الثانية والصناعات السورية
٤٤	العوامل المؤثرة فى الصناعة السورية
٥٤	الجهاز الصناعى فى سوريا
٥٨	ثانيا : صناعات الغزل والنسيج
٦٠	ثالثا : صناعات مواد البناء

الصفحة

الموضوع

القسم الثالث :

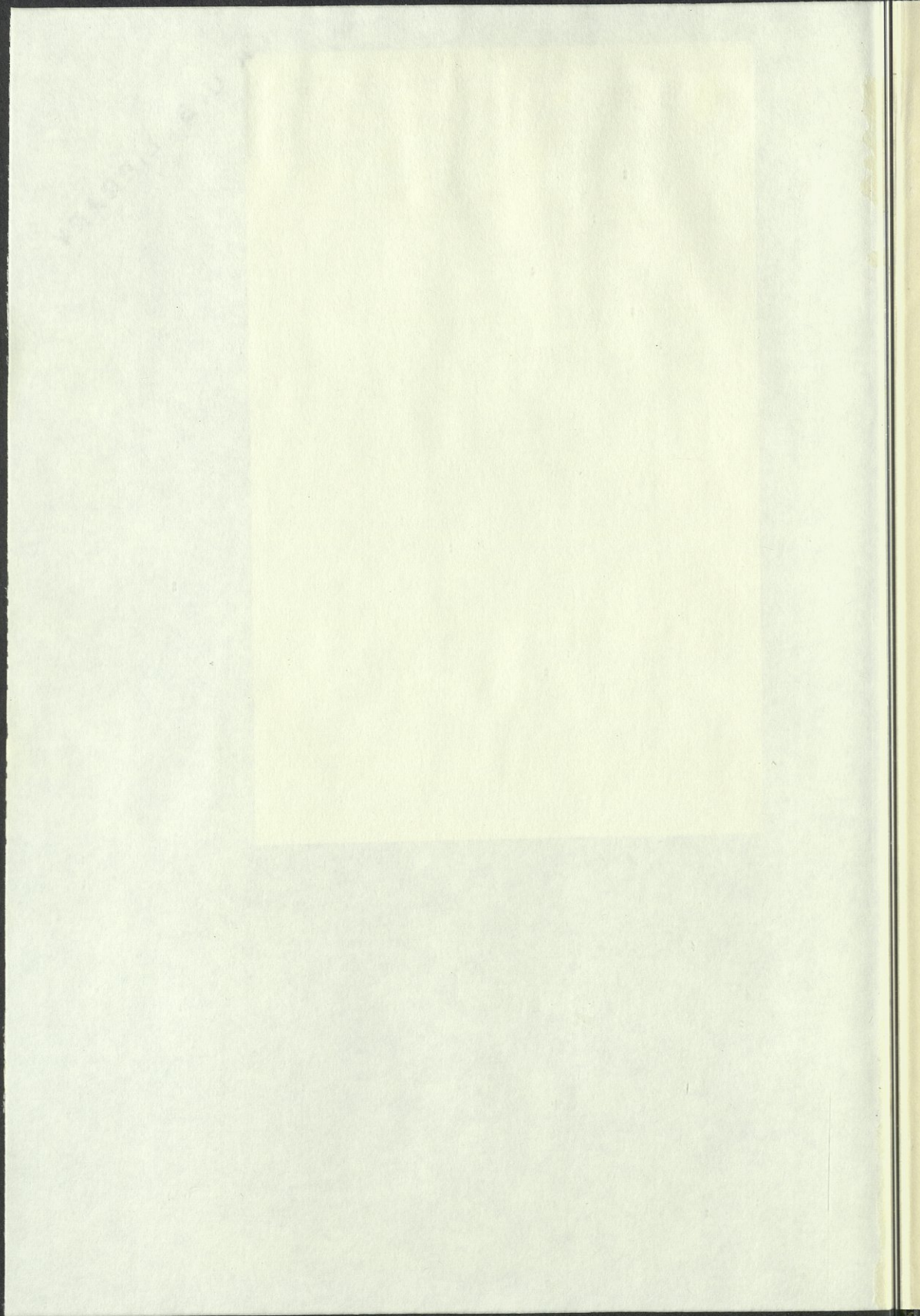
٦٣	التجارة السورية الحاجية
٧٠	بين سوريا والمملكة الأردنية
٧١	بين سوريا والعراق
٧٢	بين سوريا والمملكة العربية السعودية
٧٤	العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان

القسم الرابع :

٩٥	النقد السوري ومراحل استقلاله
٩٦	أولا - مراحل الاستقلال النقدي
١٠٢	المرحلة الأولى - اتفاق كانون الثاني سنة ١٩٤٤
١٠٣	المرحلة الثانية - اتفاق ٧ شباط سنة ١٩٤٩
١٠٧	الوحدة الاقتصادية العربية

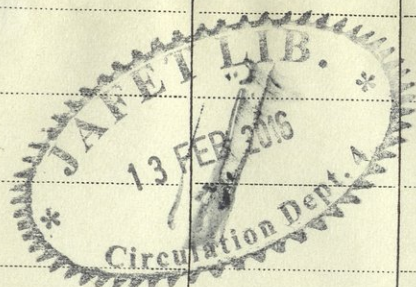
في الختام :

١٠٩	في الختام
١١٠	في الختام
١١١	في الختام
١١٢	في الختام
١١٣	في الختام
١١٤	في الختام
١١٥	في الختام
١١٦	في الختام



DATE DUE

A. U. B. LIBRARY



A.U.B. LIBRARY

330.9569:Sa18mA:c2

السمان، احمد

محاضرات في اقتصاديات سوريا

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01017156

330.9569
Sa 18m A



